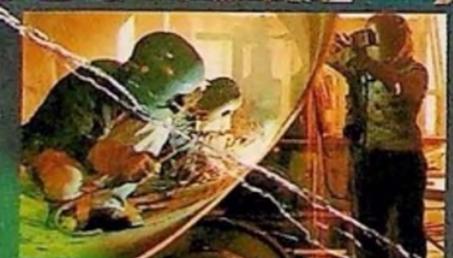
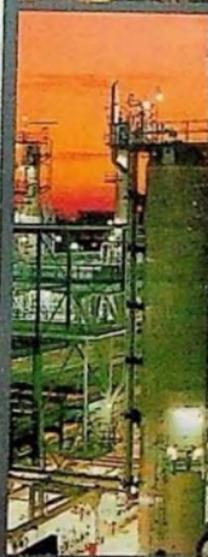
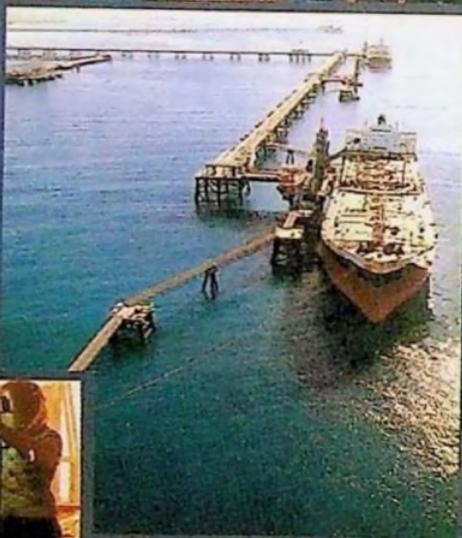


مجيد الماجد

# مجلس التعاون الخليجي أزمة السياسة والشرعية





مجيد الماجد

# مجلس التعاون الخليجي أزمة السياسة والشرعية



الناشر: دار طه للنشر

Published by  
Ta - Ha Publishers Ltd  
1 Wynne Road, London SW9 OBD

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without written permission from the publishers.

©

Ta-Ha Publishers Ltd.  
1, Wynne Road  
LONDON SW9 0BD

**ISBN 0907461 52 2**

Printed in England by  
Delux Press London

## الفهرس

صفحة	الموضوع
٢	الاهداء
٣	المقدمة
	الجزء الاول
٦	الظروف الاجتماعية والسياسية
	الجزء الثاني
٢٣	اهداف انشاء مجلس التعاون الخليجي
	الجزء الثالث
٤١	المشاكل التي تعترض مجلس التعاون الخليجي
	الجزء الرابع
٨٠	مستقبل مجلس التعاون الخليجي
٩٣	الخاتمة
٩٦	المراجع

## الاهداء

الى كل المخلصين من ابناء الخليج الذين يضحون بالغالي والنفيس من اجل الحرية والحياة العزيزة، في هذا الجزء من العالم الاسلامي .

## المقدمة

اعقب الانسحاب البريطاني من جنوب اليمن في نوفمبر عام ١٩٦٧م اعلان الحكومة البريطانية بقيادة حزب العمال آنذاك (فبراير ١٩٦٨) عزمها على الانسحاب من منطقة شرق السويس - أي منطقة الخليج - نظرا - حسب زعم بريطانيا - لارتفاع التكاليف الباهظة لتلك القوات. وحدد الاعلان نهاية عام ١٩٧١م موعدا لذلك الانسحاب. ورغم وصول المحافظين للسلطة في لندن عام ١٩٧١م الا أنهم نفذوا وعد الانسحاب، وبالتالي أسدل الستار على حقبة من الوجود البريطاني الاستعماري المباشر دامت قرنا ونصف القرن في المنطقة منذ توقيع الاتفاقية الموحدة مع مشايخ الخليج عام ١٨٢٠م والاتفاقيات المنفردة التي تلتها على فترات متفاوتة.

ورافق فترة الانسحاب والاعداد له على المستويات السياسية والعسكرية والدبلوماسية ظهور مبدأ نيكسون الى عالم السياسة الدولية للولايات المتحدة الامريكية. وتلخص مبدأ نيكسون الذي هندسه مستشاره للامن القومي آنذاك هنري كيسنجر في الدعوة الى «قتنمة» الحرب الفيتنامية في محاولة لتخليص امريكا من الوحل الفيتنامي الذي غاصت فيه الى عمق خطير.

ولم تكن امريكا على استعداد، آنذاك، لتملأ الفراغ العسكري الذي تركه رحيل القوات البريطانية وذلك انطلاقا من المبدأ المذكور. ولذا فقد طلبت امريكا من الانجليز تأجيل رحيلهم خمس سنوات اخرى. وظهرت آثار مبدأ نيكسون جلية في المنطقة حيث اعتمدت سياسة الولايات المتحدة الامريكية على استراتيجية عرفت باسم «سياسة العمودين المتساندين». وكانت ايران الشاه والمملكة العربية السعودية قطبي تلك السياسة. فقد انيط بالرياض تحمل العبء السياسي والاقتصادي لتلك الاستراتيجية بينما تولت طهران المسؤولية العسكرية والامنية.

وبعد حرب رمضان عام ١٩٧٣م وبرز النفط كسلاح سياسي ارغمت دول الخليج على استعماله قلة البيت الابيض من اعتماده على القطب العربي في سياسة العمودين المتساندين.

ولما حدث الزلزال الاسلامي في ايران عام ١٩٧٩م وتهاوى العمود الاهم في تلك السياسة وانقلب ميزان القوى السياسي في المنطقة لغير صالح الخط الامريكي، ولم تعد السعودية وحدها قادرة على حفظ الامن وتوفير الحماية لمنابع النفط وخطوطه والمصالح الغربية في المنطقة، كان لا بد من التفكير في صيغة تناسب الاوضاع الجديدة.

كان لا بد لقائدة الاستعمار الحديث ان تتبنى سياسة تلائم ما استجد على الساحة

الخليجية . وانطلق التصور لتلك السياسة من مبدأ كارتر الداعي لتهيئة القدرات والتدخل السريع في مناطق الالتهاب في العالم والتي تهدد فيها المصالح الامريكية والعالم الغربي . ولم يكن من السهل الاعتماد على هذه السياسة في منطقة هامة جدا وصغيرة جدا ، تمتليء نفوس ابنائها غيضا على سياسة الولايات المتحدة تجاه «اسرائيل» والاراضي المحتلة في فلسطين والجلولان ، وتنقسم الحكم فيها عشائر متفرقة .

هذا من جهة ، وعلى المستوى الاقليمي ارتأى حكام السعودية ان التطور السياسي ، وغمو الوعي وصعود بعض القوى على المستوى الشعبي في دول المنطقة ، تهديدا لطموحاتهم بمحاصرة ومنع رياح التغيير في هياكل الانظمة السياسية في منطقة الخليج والجزيرة العربية . ولم يكن آل سعود ممن يقبل بالمحاصرة من مختلف الجهات بنظم سياسية تتناقض واطروحتهم الوراثة في الحكم وتؤدي الى زعزعة الوضع الاجتماعي والسياسي في المملكة ، وتتعارض وطموحاتهم القديمة في بسط الهيمنة السعودية على دويلات الخليج المحيطة بها .

لهذا وذاك ، كان لابد من طرح صيغة ملائمة لتجميع اجهزة الحكم الخليجية لمواجهة عواصف التغيير في المنطقة من الشرق ولتسهيل الاتصال بين الولايات المتحدة ودول المنطقة من اجل ضمان «الاستقرار» فيها وضمان بقائها تحت مظلة المعسكر الرأسمالي الغربي .

وهكذا كان ، واعلن عن ظهور «مجلس التعاون الخليجي» في ٢٩ ربيع الأول ١٤٠١ هـ ، الموافق ٤ فبراير (شباط) ١٩٨١ م ، بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الست المكونة للمجلس في الرياض . وتالت اجتماعات الخيرة والوزراء من الدول الست ، ولم تمض عدة اسابيع حتى اجتمع حكام دول المجلس في ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٨١ م في مدينة ابوظبي ، ليعلنوا رسميا قيام المجلس ويصدقوا على النظام الاساسي والامانة العامة وهيئة تسوية النزاعات وغيرها من الامور الشكلية . واعتبر ذلك الاجتماع القمة الاولى للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي . واعقب ذلك خمس سنوات من الاجتماعات واللقاءات والاتفاقيات واصبح المجلس كيانا واقعا لا مفر من الاعتراف بوجوده على ساحة الخليج والمنطقة عموما .

كيف تمكنت ست عوائل ، صحراوية التفكير ، وقبيلية الاعراف من التجمع والالتقاء على تصور موحد؟؟ كيف استطاع زعماء عشائر تختلف في ما بينها الى حد النزاعات الحدودية وغيرها ان يوافقوا على الانضمام في مجلس واحد . . ؟ وما هي الظروف الاجتماعية والسياسية لقيام المجلس . . ؟ وما هي اهداف المجلس الحقيقية؟؟ وميثاقه الخفي ؟

ثم ما نوع التحدي الذي يمثله هذا الوضع للقوى الاسلامية والوطنية؟ كل هذه

الاسئلة سنحاول الاجابة عليها في هذا البحث انشاء الله .  
ومهما تثبت انسان او تيار اجتماعي او سياسي ، بالمثل والقيم (الثورية) ، فانه لا مجال لتجاهل الوضع السياسي المتمثل في قيام المجلس . بل انه لا مجال لأي وطني لان يحارب مشروعاً وحدوياً يدعي ، في ما يدعي ، توحيد الكلمة ، ورص الصف وتنسيق السياسات ، الابداء على التحليل الموضوعي والنظرة الواقعية .  
ان هذا الكتاب هو محاولة لمعرفة الدوافع الحقيقية لانشاء المجلس ، بعد دراسة الظروف التي نشأ فيها محلياً ودولياً ، اجتماعياً وسياسياً ، شعبياً ودستورياً من اجل اكتشاف عناصر الصدق في ما يعلن عن مسيرة المجلس من جهة ومن أجل استبيان شرعية المجلس من جهة اخرى . ان الهدف من هذا البحث هو محاولة ايضاح كثير من الغموض الذي اكتنف العملية منذ بدايتها والذي لا زال يلقها . انه محال لسبر كينونة المجلس ومعرفة ان كان اتحاداً بين الشعوب او مجلساً للعوائل . ان المنطلق هو رضي الله سبحانه وتعالى اولاً وخير شعوب منطقتنا الخليجية ثانياً ، راجين من الله ان يمن على الامة الاسلامية جمعاء بالنصر والامان والكرامة انه سميع مجيب الدعاء .

مجيد الماجد

رجب ١٤٠٦ هـ

ابريل ١٩٨٦ م

الخليجية . وانطلق التصور لتلك السياسة من مبدأ كارتر الداعي لتهيئة القدرات والتدخل السريع في مناطق الالتهاب في العالم والتي تتهدد فيها المصالح الامريكية والعالم الغربي . ولم يكن من السهل الاعتماد على هذه السياسة في منطقة هامة جدا وصغيرة جدا، تمتليء نفوس ابنائها غيضا على سياسة الولايات المتحدة تجاه «اسرائيل» والاراضي المحتلة في فلسطين والجلولان، وتتقاسم الحكم فيها عشائر متفرقة .

هذا من جهة، وعلى المستوى الاقليمي ارتأى حكام السعودية ان التطور السياسي، ونمو الوعي وصعود بعض القوى على المستوى الشعبي في دول المنطقة، تهديدا لطموحاتهم بمحاصرة ومنع رياح التغيير في هياكل الانظمة السياسية في منطقة الخليج والجزيرة العربية . ولم يكن آل سعود بمن يقبل بالمحاصرة من مختلف الجهات بنظم سياسية تتناقض واطروحتهم الوراثية في الحكم وتؤدي الى زعزعة الوضع الاجتماعي والسياسي في المملكة، وتعارض وطموحاتهم القديمة في بسط الهيمنة السعودية على دولات الخليج المحيطة بها .

لهذا وذاك، كان لابد من طرح صيغة ملائمة لتجميع اجهزة الحكم الخليجية لمواجهة عواصف التغيير في المنطقة من الشرق ولتسهيل الاتصال بين الولايات المتحدة ودول المنطقة من اجل ضمان «الاستقرار» فيها وضمان بقائها تحت مظلة المعسكر الرأسمالي الغربي .

وهكذا كان، واعلن عن ظهور «مجلس التعاون الخليجي» في ٢٩ ربيع الأول ١٤٠١ هـ، الموافق ٤ فبراير (شباط) ١٩٨١ م، بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الست المكونة للمجلس في الرياض . وتتالت اجتماعات الخبراء والوزراء من الدول الست، ولم تمض عدة اسابيع حتى اجتمع حكام دول المجلس في ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٨١ م في مدينة ابوظبي، ليعلنوا رسميا قيام المجلس ويصدقوا على النظام الاساسي والامانة العامة وهيئة تسوية النزاعات وغيرها من الامور الشكلية . واعتبر ذلك الاجتماع القمة الاولى للمجلس الاعلى للتعاون الخليجي . واعقب ذلك خمس سنوات من الاجتماعات واللقاءات والاتفاقيات واصبح المجلس كيانا واقعا لا مفر من الاعتراف بوجوده على ساحة الخليج والمنطقة عموما .

كيف تمكنت ست عوائل، صحراوية التفكير، وقبيلية الاعراف من التجمع والالتقاء على تصور موحد؟؟ كيف استطاع زعماء عشائر تختلف في ما بينها الى حد النزاعات الحدودية وغيرها ان يوافقوا على الانضمام في مجلس واحد .؟ وما هي الظروف الاجتماعية والسياسية لقيام المجلس .؟ وما هي اهداف المجلس الحقيقية؟؟ وميثاقه الخفي؟

ثم ما نوع التحدي الذي يمثله هذا الوضع للقوى الاسلامية والوطنية؟ كل هذه

الاسئلة سنحاول الاجابة عليها في هذا البحث انشاء الله .  
ومهما تشبث انسان او تيار اجتماعي او سياسي ، بالمثّل والقيم (الثورية) ، فانه لا مجال لتجاهل الوضع السياسي المتمثل في قيام المجلس . بل انه لا مجال لأي وطني لان يحارب مشروعاً وحدويًا يدعي ، في ما يدعي ، توحيد الكلمة ، ورض الصف وتنسيق السياسات ، الا بناء على التحليل الموضوعي والنظرة الواقعية .  
ان هذا الكتاب هو محاولة لمعرفة الدوافع الحقيقية لانشاء المجلس ، بعد دراسة الظروف التي نشأ فيها محليا ودوليا ، اجتماعيا وسياسيا ، شعبيا ودستوريا من اجل اكتشاف عناصر الصدق في ما يعلن عن مسيرة المجلس من جهة ومن أجل استبيان شرعية المجلس من جهة اخرى . ان الهدف من هذا البحث هو محاولة ايضاح كثير من الغموض الذي اكتنف العملية منذ بدايتها والذي لا زال يلفها . انه محمول لسبر كينونة المجلس ومعرفة ان كان اتحادا بين الشعوب او مجلسا للعوائل . ان المنطلق هو رضى الله سبحانه وتعالى اولا وخير شعوب منطقتنا الخليجية ثانيا ، راجين من الله ان يمن على الامة الاسلامية جمعاء بالنصر والامان والكرامة انه سميع مجيب الدعاء .  
مجيد الماجد

رجب ١٤٠٦ هـ

ابريل ١٩٨٦ م

## الجزء الاول:

# الظروف الاجتماعية والسياسية لتكوين المجلس

### الظروف المحلية:

كان لهزيمة عام ١٩٦٧م تأثير كبير على مجريات الاحداث في العالم العربي والاسلامي . فقد كان للنكسة التي اصابته الجيوش العربية وضياح اراض شاسعة من الوطن العربي بما في ذلك القدس الشريف، والخيانات المحلية والمؤامرات الدولية ضد اهداف وتطلعات الانسان العربي المسلم، الأثر الأعظم في انبعاث الصحوة الإسلامية والرجوع الى محاسبة الذات . فقد أصاب الانسان العربي قنوط من جدوي السياسات التي روج لها زعماء العرب وحكام المسلمين، وأصبح عار الأيام الستة حافزاً للانسان العربي والمسلم في محاولته إعادة بناء الذات المسلمة العزيزة، وتجميع الطاقات لهزيمة العدوان الدولي على مقدّسات الامة وكرامتها وتأريخها .

ومنذ سقوط الدولة العثمانية والوطن العربي والعالم الإسلامي يتلقيان الضربات تلو الضربات . فقد هيا الاستعمار رموزه وجيوشه لاذلال الانسان واغتصاب الأرض في هذه المنطقة من العالم . وتم في هذا المضمار، تقسيم العالم الإسلامي الى دويلات صغيرة متناحرة، وتقسيم الأمة الإسلامية الى قوميات عرقية متصارعة تحاول احياء تراث ما قبل الإسلام .

وصبّ الكل اللوم، ليس على العثمانيين فقط، بل على الدين الاسلامي عند بحث أسباب التأخر والنزاع والضعف الذي تعاني منه الأمة الإسلامية وانتشرت الدعوات العثمانية المستوردة الداعية لفصل الدين عن الدولة . ففي تركيا المنهزمة حاول كمال اتاتورك نزع ذلك الاقليم من محيطه الاسلامي والتنكر لهويته الدينيّة والعقائدية وتقديم الوطن مزرعة للحياة الغربية وتجاربها . وفي ايران، حاول الشاه ابعاد ايران عن ذلك المحيط ببعث آثار القومية الفارسية ومحاولة طمس المعالم الاسلامية . وعلى الجانب العربي ظهرت الحركات القوميّة كرائدة في هذا المجال في كل من مصر والعراق والشام وغيرها .

ولما فشل الجميع، وفشلت كل هذه التجارب في اسعاد الانسان العربي والمسلم وضمنان عزته، وساهمت - على العكس من ذلك - في تكريس تأخره الحضاري وضعفه على أصعدة السياسة والاقتصاد والثقافة، وأدت الى هزائم عسكرية متكررة، جاءت نكسة عام ١٩٦٧م لتشكّل ذروة التراجع والانسحاق في العالم العربي، وتصبح مثلاً صارخاً على الخذلان من قبل الدول الاسلامية مما أدى الى

ضباع اولى القبلتين، وغلبة حفنة من شذاذ الأفاق من اليهود على مئات الملايين من اتباع محمد بن عبد الله (ص).

واعتقد البعض ان مسلسل الهزائم سوف يتراجع بعد حرب رمضان. ورغم النتائج النهائية للمعركة التي كانت لصالح العدو الصهيوني، الا انها اوضحت حقيقتين هامتين :-

اولاً: ان الجندي العربي وبالانكال على الله سبحانه، وبصرخات «الله اكبر» استطاع ان يحطم خط «بارليف» ودفاعات «الجولان». . . ويلحق الموت والدمار بالجندي الصهيوني ويحطم معنوياته، وان يثبت اكثر شجاعة من اليهودي وهذه قضية ذات اهمية نفسية وتاريخية.

ثانياً: ظهرت قوة العرب الاقتصادية باستعمال سلاح النفط ولو على مستوى محدود. وكان ارتفاع اسعار النفط وأثره الأولي على الوضع الاقتصادي العالمي، مؤشراً على الأمكانيات الهائلة الموجودة لدى العالم الإسلامي (رغم الدور المخزي لشركات النفط العالمية في هذا المجال).

غير ان هذه الحرب، كما قلنا، تم تحييرها من قبل الولايات المتحدة والغرب باستخدام الجسر الجوي أولاً، والسادات ثانياً لصالح اعداء الأمة العربية والاسلامية، فكانت زيارة السادات للقدس، واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين النظام المصري واسرائيل التي تمت على اثرها. وبالتالي فقد حصلت «اسرائيل» في حرب لم تحقق فيها نصراً عسكرياً ساحقاً على مطالب عجزت عن تحقيقها حتى بعد هزيمة حزيران ٦٧. اعترف اول زعيم عربي، علناً باسرائيل، وخرجت مصر، رسمياً، من خط المواجهة مع العدو الاسرائيلي، وعزلت شكلياً - او هكذا خيل لهم - عن حركة الفعل العربي والإسلامي.

وبخروج مصر الرسمي، تلاقفت زعامة العالم العربي مراكز ثقل جديدة كان احدها منطقة الخليج والجزيرة لما مثله من قوة اقتصادية وعمق جغرافي في مسيرة ومساحة الصراع مع العدو الغاصب لفلسطين، حيث باتت معالمه (مركز القوة هذا) في الاستخدام الخجول لسلاح النفط.

ولا شك أن المواطن في دول الخليج كان كغيره من ابناء الأمة الإسلامية يراقب مسيرة التقهقر والتمزق العربي من جهة ونمو أهمية المنطقة لكونها تربض على بحيرة ضخمة من النفط، وتمتلك طاقات بشرية كبيرة من جهة اخرى.

ومن أجل اعطاء المنطقة المكانة اللازمة في تصدر المد المصارع لاعداء الأمة، كان لا بد لهذا التطور في الدور القيادي والاستراتيجي ان يرافقه تماسك في الجبهة الداخلية ونمو في القوى السياسية داخل دول الخليج. الآ انه، وفي نفس عام هزيمة حزيران ٦٧، شهدت المنطقة تراجعاً للتجربة اليتيمة للسلوك المتبادل بين الحكام والمحكومين في الخليج. ففي هذا العام تم تزييف الانتخابات الكويتية<sup>(١)</sup> وبالتالي

قتل آمال أبناء المنطقة في مشاركتهم الفعلية في اثناء حركة النمو والتطور والرفض التي انعكست على الأمة جرّاء هزيمة ١٩٦٧م .  
كان الوضع في منطقة الخليج في اواخر الستينات ومطلع السبعينات مقلقاً . فقد ادى انسحاب الجيوش البريطانية من المنطقة الى طرح أسئلة ملحة حول المستقبل السياسي لها ، وأشاعت دوائر السياسة العالمية مفاهيم الفراغ العسكري ، والفراغ السياسي والفراغ الأمني الخ . وطالبت هذه الدوائر بضرورة ملته خارجياً .  
ولقد كان الطموح أن تعم الحياة الدستورية والمجالس الوطنية المنتخبة ربوع المنطقة ، لما يوفره مع الجانب الاقتصادي من مستلزمات الاستقرار . واذا استقرت منطقة ما في العالم العربي والإسلامي وتطورت قواها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وانتهجت نهجاً استقلالياً في ما يخص القضايا الخارجية ، فان ذلك يضع ثقلاً في الكفة العربية والإسلامية من ميزان الصراع مع الصهيونية ، والاستعمار العالمي .

ولتفادي ذلك، فقد بقيت المنطقة ممزقة جغرافيا، ومحتقنة سياسيا واجتماعيا. فقد فشل مشروع الاتحاد الخليجي بين امارات الساحل المتصالح وقطر والبحرين، واعلنت الاخيرتان استقلالهما في اغسطس (آب) وسبتمبر (ايلول) من عام ١٩٧١م على التوالي. واعلن اتحاد الامارات العربية - الذي اكتمل تدريجيا - في ديسمبر (كانون الأول) من العام نفسه.

وفي ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٧٠م تولى قابوس بن سعيد بمساعدة الضباط الانجليز امور السلطنة بعد ازاحة والده، بينما استولى خليفة بن حمد آل ثاني في ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٧٢ بعد ازاحة ابن عمه احمد آل ثاني. ولم يشهد رحيل البريطانيين اي تغير آخر ملموس في الوضع الدستوري والسياسي في المنطقة.

#### الظرف السياسي والدستوري في دول الخليج:

قبيل اعلان مجلس التعاون الخليجي كان الوضع السياسي والدستوري في دول المجلس يكرس طبيعة التخلف في اساليب الحكم في المنطقة. فحتى النصف الثاني من السبعينات من القرن العشرين وحكومات الخليج لا تزال تعاني من عقدة القبيلة واساليب الادارة الصحراوية. فزعيم القبيلة هو الأمر والنهي، ومركزه عاد اليه موروثا عن آبائه واجداده، وزعيم القبيلة يتولى الضرب والطرده والحبس وسحب الثقة واعطاءها لافراد القبيلة والخاضعين لها، وقيم القبيلة هي النخوة والعصية والفرقة والنصرة وغيرها.

وبالرغم من اتساع محيط التعليم، وموطنة عريضة من المجتمع تعي ما حولها، وبالرغم من التأريخ النضالي لشعوب المنطقة، وبالرغم من «الانسحاب» الرسمي لكل الجيوش الاجنبية، فان العوائل الحاكمة في الخليج لم تشأ تصحيح الاوضاع الداخلية في ما يخص نمط العلاقة القائمة بينها وبين شعب المنطقة. وبقي رأس الدولة هو زعيم العائلة وصبح اقرب افراد عائلته اليه رئيسا للوزراء، واعطيت المناصب الحساسة والوزارات كحقائب الداخلية والخارجية والدفاع وغيره بأيدي افراد من نفس العائلة، ولم يسمح للشعب الخليجي بالدخول في المنافسة على

اساس مبدأ تكافؤ الفرص ولا في حق الرقابة والمحاسبة على ما يجري في المنطقة .

يقول الدكتور عبد الله النفيسي في كتابه (مجلس التعاون - الاطار السياسي والاستراتيجي)، «العكس هو الذي حدث، وبالرغم - مثلاً - من الحاجة الملحة لاعادة النظر في بناء الادارة العامة لدول المجلس بحيث تتحقق كفاءة اعلى، نجد ان القيادات السياسية في دول المجلس لم تبذل اي جهد حقيقي لاعادة اختبار تنظيم الخدمة العامة بشكل كلي، واستمرت تقيس الامور بمقاييسها المتخلفة مثل الولاء المطلق والانتهاز القبلي والعائلي والطائفي» .

### الوضع الدستوري

تعتبر تجربة الكويت البرلمانية التي بدأت في عام ١٩٦٢ وحيدة، غير انه تم تزوير انتخابات المجلس الوطني الكويتي في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٧م وفرض المجلس المزور على الشعب الكويتي وعلى عموم القوي السياسية في المنطقة. وما ان عادت الحياة البرلمانية عام ١٩٧١م حتى قامت السلطة بالغاء التجربة بقرارات صدرت في ٤ رمضان ١٣٩٩هـ الموافق ٢٩ اغسطس (آب) ١٩٧٦م. وفي ظل غياب المجلس اصدرت الحكومة كثيرا من القوانين التي الغت معظم الحريات التي اكتسبها الشعب الكويتي في مسيرته نحو التحرر.

وعليه فان التجربة، رغم جوانب الثراء فيها، اثبتت ان الحكومة الكويتية ليست جادة في توجيهها وانفتاحها على ابناء الشعب، ولا تقوم سياساتها على اساس استمرارية النمط والسلوك، بل تتحكم فيها مصلحة العائلة الحاكمة. ومع ذلك فالاعور ملك العميان، فما يحدث في الكويت لا يعدو نقطة في بحر مما يجب ان يحدث في المنطقة من انفتاح سياسي ومشاركة في الحكم. ولكن في عالم يسوده الظلام بانت الشمعة الكويتية الباهتة.

اما البحرين، فرغم تميز التركيبة الاجتماعية فيها، واتصاف القوي السياسية والاجتماعية بالوعي والاطلاع والشجاعة، ورغم التاريخ النضالي لمواجهة الظلم، ورغم قوة المعارضة السياسية ونضج عناصرها

القيادية فان الوضع الدستوري والسياسي الداخلي في الجزر قبيل الاعلان عن المجلس كان اقل ما يمكن وصفه به أنه فاسد ومتخلف.

ففي عام ١٩١٩م عقدت انتخابات المجلس البلدي في البحرين، وفي سنة ١٩٥٦م عقدت انتخابات لتكوين مجلس التعليم والصحة، اعقبه اضطرابات عمال شركة النفط في العام نفسه احتجاجا على سلوك المستشار البريطاني، والعدوان الثلاثي على مصر. ولم تشهد البلاد فترة تزيد على سنتين دون ان تعم المظاهرات الحاشدة احتجاجا على ذلك القرار ومطالبة بتلك الحقوق وما الى ذلك مما يثبت وعي القواعد الاجتماعية بدورها في العملية السياسية. وفي كل المظاهرات كانت السلطة تواجهها بشراسة وعنف فيسجن البعض وينفي الآخرون. وفي مارس (آذار) ١٩٧٢م عمت البلاد مظاهرات عامة تطالب بدستور دائم وانتخابات حرة ومباشرة. وبعد المصادمات العنيفة اعلن عن اقامة مجلس تأسيسي لصياغة دستور البلاد.

ورغم أن الخطوة كانت مناورة من قبل حكومة البحرين لمواجهة التذمر الاجتماعي، ورغم ان المجلس كان اقل مما توقعه الناس بكثير، الا ان المشاركة الجماهيرية، ورغم دعوة البعض لمقاطعتها، اثبتت قدرة الناس على ممارسة العمل السياسي واختيار العناصر السليمة.

وقد تمت الانتخابات في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٧٢م، وانتخبت الجماهير نصف اعضاء المجلس المكون من اربعين عضوا، بينما تم تعيين ثمانية اعضاء آخرين من قبل الحكومة واعتبر الوزراء الاثنا عشر اعضاء في المجلس بحكم مناصبهم.

وعليه فان الدستور المصاغ من قبل المجلس كان بمثابة الحد الادنى من المطالب الدستورية رغم ما فيه من فضائح وتجاوزات لحقوق المواطنين وولاء وتفضيل للعائلة الحاكمة.

وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣م وبناءً على الدستور تمت الانتخابات لأول مجلس وطني حيث انتخب ٣٠ عضواً من اصل ١١٤ مرشحا من مختلف التيارات والاتجاهات. واشترك اكثر من ٣٠,٠٠٠ ناخب من الذكور فقط حيث حُرِّم الاناث من ذلك. واعتبر اعضاء الحكومة، غير المنتخبين اعضاءً في المجلس!!

وكانت تركيبة المجلس مخيبة لآمال السلطة، حيث احتل التيار الديني الصدارة وفاز في احدى عشرة دائرة انتخابية من اصل ٣٠، بينما جاء بعده التيار الوطني بسبعة مقاعد. وناقش المجلس قضايا عديدة منها الاسكان والقضاء والتضخم، والعمالة الاجنبية ورواتب الامير والوزراء وقضايا الامن الداخلي وأمن المنطقة والوجود الأمريكي والتسهيلات البحرية لقطع الاسطول الأمريكي في الجفير بضواحي المنامة (عاصمة البلاد). وقد اربعت التجربة البحرانية حكام الخليج الآخرين وأوا فيها تهديدا للنمط القبلي المتسلط على دول المنطقة، فما كان منهم الا ان ابدوا الرغبة في التخلص من هذه «الغدة» المؤلمة بالنسبة لهم.

وعلى الصعيد الداخلي وجدت السلطة نفسها امام من كانوا «سخرة» لابناء العائلة، واذا بهم يسائلون العائلة الحاكمة ويحاسبونها. وادى الضغط الخارجي بقيادة السعودية، والارتباك الداخلي الذي اصاب افراد العائلة الحاكمة والوزراء الفاسدين من جراء جلسات الاستجواب الى وأد المجلس وهو لا زال في سنته الثانية من العمر.

تقدمت الحكومة بقانون امن الدولة الذي ينص في ما ينص على السماح للشرطة باعتقال واحتجاز من تشاء لمدة ٣ سنوات بدون محاكمة. فما كان من المجلس، ورغم اختلاف اعتقادات الاعضاء واتجاهاتهم، وحتى اولئك المحسوبين على السلطة، الا ان شن حملة شعواء بقيادة التيار الديني والتيار الوطني على مواد القانون الذي لا يحذف من الحريات التي كفلها الدستور للمواطنين ويعطي اليد الطولى في محاسبة ومواجهة المعارضة السياسية لقوات الامن العام بدلا من الوسائل المشروعة والقضاء وغيرها، بل انه يرجع البلاد الى ما قبل قرنين من الزمان. وفي ٢٦ اغسطس (آب) ١٩٧٥م وبعد ١٩ شهرا من تكوينه، تم حل المجلس الوطني بمرسوم اميري وعلق العمل ببعض مواد الدستور - الذي لم ينشف مداده بعد - . ووعده المرسوم باعادة انشاء المجلس في مدة اقصاها ٤ سنوات، وحتى الآن فان الدولة لم تف بوعدها ذلك بل على العكس فقد عمدت للتضييق على القنوات الاخرى للتعبير الشعبي من صحافة ومؤسسات اجتماعية وغيرها.

يقول اميل نخلة في رصده لنتائج تلك التجربة: «وهكذا فقد درس

امراء الدول المجاورة نتائج هذه الانتخابات (للمجلس الوطني في البحرين) وظهرت انها تجربة غير مريحة لمعظم الاسر الحاكمة<sup>٢٣</sup>. وليس في المملكة السعودية حتى الآن دستور دائم او غير دائم وليس فيها حتى مجلس للشورى معين رغم التصريحات الكثيرة التي صدرت من المسؤولين السعوديين وخصوصا بعد مقتل فيصل بن عبد العزيز في مارس (آذار) ١٩٧٥م حول عزم الحكومة السعودية على انشاء مجلس للشورى يتولى وضع دستور مكتوب للبلاد.

وبعد الزلزال الاسلامي في ايران في عام ١٩٧٩م وحادث الحرم المكي الشريف ١٩٨٠م عندما التجأ المرحوم جهيمان بن محمد بن سيف العتيبي والمئات من اتباعه بالحرم الشريف وهجوم القوات السعودية عليهم بقيادة بعض الخبراء الاجانب (حيث قتل في ذلك الحادث اكثر من مائة (١٠٠) من اتباع جماعة جهيمان ومائة وسبعة وعشرين (١٢٧) من القوات الحكومية). وبعد احداث المنطقة الشرقية التي عمت القطيف والاحساء في نفس العام، بعد كل هذه الاحداث الجسام اعلن حكام الرياض عن نيتهم في اقامة مجلس للشورى. واعلن ان المجلس سيتكون من ٥٠ الى ٧٠ عضوا. وعين نايف بن عبد العزيز وزيرا للدخالية ليرأس لجنة من (٨) اعضاء تتولى صياغة دستور دائم للمملكة مكون من ٢٠٠ مادة. ورغم تفاصيل الاقتراح الذي تناقلته الصحف الخليجية والعربية آنذاك الا انه نام في الادراج ولم تر اللجنة النور ولا هم يمزنون. وهكذا وكما في الوعد السابق فبمجرد هدوء الاحداث التي صدرت لتطويقها التصريحات، فان الوعود بقرب حياة دستورية تذوب عادة في الايام كما يذوب الملح في الماء.

فلم تتم صياغة مشروع لمجلس الشورى ولا دستور مكتوب، مع ان الوعد السعودي، كما يجب الاشارة، لم يلمح الى انتخابات حرة، بل فهم منه انه يتضمن قيام كل امانة من كل منطقة من المناطق الاربع عشرة في المملكة بتعيين ممثلين اثنين عنها، وفهم منه ايضا اعطاء الحكومة السعودية حق اعفاء «المثليين» من مناصبهم بمرسوم ملكي<sup>٤</sup>.

اما الامارات العربية المتحدة فان الدولة ومنذ انشائها عام ١٩٧١م وهي تُحكّم بدستور مؤقت. وكان مقررا لهذا الدستور المؤقت، منذ

الاعلان عنه في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١م، ان ينتهي بانتهاه الفترة الانتقالية في ديسمبر ١٩٧٦م - اي بعد خمس (٥) سنوات - حيث كان من المقرر ان يجري خلالها اعداد الدستور الدائم للدولة. غير ان هذا الدستور المؤقت بقي حتى يومنا حيث تم تجديد مدة سريانه في مطلع ديسمبر ١٩٧٦ لخمس سنوات اخرى، ثم تكررت عملية التجديد باعادة اعتماد سريانه لخمس سنوات اخرى في ديسمبر ١٩٨١م.

ونصت المادة «٦٩» من الدستور على ان يترك لكل اماره تحديد طريقة اختيار من يمثلها من مواطنيها في المجلس الوطني الاتحادي. ولم يكن غريبا ان كل الممثلين جاؤوا بطريقة التعيين المباشر من حاكم كل اماره ولم يكن من اعضاء المجلس الاربعين من وصل باختيار الناس.

ونصت المادتان ٨٩ و ١١٠ على ان حق السلطة التشريعية هو من اختصاص المجلس الاعلى الذي يضم حكام الامارات السبع، وبذا فان المجلس الاعلى يتولى السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٦ مثلا - ولجنة صياغة الدستور الدائم تعالج سكرات الموت - قام المجلس الاعلى بتعديل المادة ١٤٢ من الدستور بشأن مخصصات القوات المسلحة وضرورة ان تتولاها الحكومة الاتحادية. ولم يكن للمجلس الاستشاري رأي في ذلك التعديل.

وبذا فان المجلس الاتحادي كيان صوري لا حل له ولا عقد، وقراراته غير ملزمة للمجلس الاعلى وما هو الا محاولة من سلطات الاتحاد للتلبس بالشرعية وادعاء الدستورية.

وتجدر الاشارة الى ان الاجازة الصيفية للمجلس الوطني هي الفترة التي تصدر فيها معظم القوانين في دولة الامارات العربية المتحدة لكي تتجنب الدولة ما يصاحب اجراءات العرض والتعديل في المجلس الوطني الاتحادي.

وفي شبه جزيرة قطر تم انشاء مجلس استشاري معين من الامير مكون من ٢٠ عضوا تمت زيادتهم الى (٣٠) عضوا في ديسمبر ١٩٧٥م. وتم تمديد مدة بقاء المجلس الى ٦ سنوات في مايو ١٩٧٥م والى اربع سنوات اخرى في مايو ١٩٧٨م والى اربع سنوات اخرى في ١٩٨٢م. وصلاحيه هذا المجلس المعين لا تتعدى مناقشة بعض القوانين في مجال الخدمات

العامه ورفع توصيات لمجلس الوزراء بشأنها، والآخر غير ملزم بالاخذ بها!! ولا زالت الدولة تدار وفق دستور ١٩٧٠م المؤقت والذي يعطي صلاحيات مطلقة في مجالات التشريع والتنفيذ والمحاسبة لمجلس الوزراء الذي يرأسه الامير نفسه.

وفي اكتوبر ١٩٨١م اصدر قابوس بن سعيد مرسوما بانشاء مجلس استشاري مكون من ٤٥ عضوا معينين كلهم بما في ذلك ١٧ وزيرا. ونص المرسوم على ان عضوية المجلس بالتعيين ولمدة حولين. والغريب ان المجلس يعقد ٤ اجتماعات فقط في السنة، اي ان العضو الواحدة في المجلس وفي عمره الصغير لا يشارك الا في ٨ جلسات(!!) ان كان ذا حظ عظيم.

هذا هو مجمل الوضع الدستوري في دول المجلس، وهو وضع ان دل على شيء فانما يوضح الصورة التي يحملها الحكام عن شعوبهم، بأنهم حفنة من الاميين الذين يتمتعون ويأكلون كما تأكل الانعام.

### الوضع الاجتماعي:

تعاني دول المجلس من خلخلة سكانية رهيبه ولدت عن مغالاة خرافية في مشاريع التشييد وعن سوء استخدام مردودات وعوائد النفط من جهة والضالة السكانية من جهة اخرى. فدول المجلس تعتمد اعتمادا فاحشا على عائدات النفط حيث تمثل اكثر من ٩٠٪ من مجموع الدخل القومي، كما تعتمد اعتمادا شبه كلي ايضا على الاستيراد في سد الحاجات الاستهلاكية والغذائية والتكنولوجية والطبية والخدمات مما جعل المنطقة سوقا مفتوحا على مصراعيه وبدون اية قيود للانتاج الاجنبي وصادرات العالم الرأسمالي.

ومع عدم رغبتنا في الدخول في تفاصيل الارقام بشأن ارقام عوائد النفط ومشاريع التشييد وكمية الاستهلاك، الا ان القفزات العالية في اسعار النفط في النصف الثاني لل سبعينات ومطلع الثمانينات، ونشوء المجتمع الاستهلاكي غير المنتج في المنطقة، وتوفر السيولة ونمو مشاريع البناء والخدمات، جعل دول الخليج في حاجة ماسة للايدي العاملة الاجنبية.

وبلغت الهجرة الى الخليج ذورتها في النصف الثاني من السبعينات حيث بلغت القوة العاملة المحلية ادنى مستوى لها وشكلت ما لا يزيد على ٢٦٪ من

مجموع القوة العاملة بينما مثل الوافدون ٧٤٪ عام ١٩٧٥م من مجموع القوى العاملة<sup>٥</sup>.

هذا الجيش الجرار من بقايا الحرب الفيتنامية من الامريكين ، ومن طواير العاطلين في اوروبا ، ومن معسكرات الجيوش الكورية والتايلندية ومن الهند اوجد وضعاً خطيراً على المعادلة السكانية في المنطقة .

واخذت العوائل الحاكمة وبطاناتها تراقب الاوضاع الجديدة بعين فرحة . فتضرب المطالبين بحقوقهم العمالية من نقابات وتجمعات وغيرها بالوفرة في الايدى العاملة الوافدة وتعطي رجال الاعمال ورقة قوية لاختلاس اصوات العمال الوطنيين وسحب البساط من تحت اقدامهم وسلب القدرة منهم على التهديد باضراب ما . وتضرب الايدي العاملة الاجنبية بتشجيع روح التعالي والاستكبار لدى الخليجي على الوافد ولو كان مسلماً عربياً!! ولم تشأ الحكومات تشجيع العمالة العربية المسلمة لخوفها من امكانية التلاحم والتزاوج الثقافي والسياسي بين القوة الوافدة والقوى الاجتماعية المحلية . واتجهت طاقات القوى المحلية من محاولة احداث التغيير على مستوى الدستور والقرارات والامور الهامة الى حيث محاولة حفظ السمات الخليجية من الضياع في هذا البحر البشري المتلاطم . وتناسى الحكام ان مشكلة العمالة الاجنبية ليست قصيرة المدى فقط متمثلة في ارتفاع نسبة الجرائم وتلاشي الصبغة العربية المسلمة عن المجتمع ، وانما على المستوى البعيد حين ينضب النفط او تقل مردوداته بصورة تتوقف معها مشاريع الترف وبالتالي الاعمال ، وعندها فان تسريح هذه الجيوش الجرارة لن يكن من السهل ابداً ، بل ستدخل في العملية عناصر دولية واجنبية ومؤسسات انسانية وعمالية وقانونية سيجعل عملية التخلص من هذه الجيوش امراً شبه مستحيل .

وعلى صعيد آخر فقد نمت في دول المنطقة شريحة اجتماعية عايشة المواقف السائبة للحكومات العربية والاسلامية في مواجهة العدوان الصهيوني والسيطرة الامريكية على المنطقة وبرزت رغبتها في المشاركة في تنمية وتطوير المسيرة السياسية والاجتماعية ، الا انها جوهت بعنف الرد السلطوي . وهكذا فان المثقفين والعمال والقيادات الدينية ونسبة كبيرة من الحرفيين والمواطنين عموماً بدأت تشعر ليس بمطرقة الصهاينة والغرب تدق على رأسها وكرامتها فحسب ، بل بسندان الحكومات يرض ضلوعها . وعليه اصبحت

تعيش حالة من الكبت والغربة الاجتماعية في وطنها وابتعدت، وابتعدت، وابتعدت، عن اجهزة تسيير الدولة وحيي بالخبراء الاجانب من كل مكان ليتولوا صياغة الحياة وتحديد سلوكيات النشاط الاداري والتجاري بما يضمن وظائفهم والارباح بكافليهم من العوائل الحاكمة او القرية منها. وبقي المواطن في وضعية لا يحسد عليها فهو الغريب في وطنه والغرباء يتنعمون ويسرحون في ربوع الوطن، هذا الى جانب انه ان ملك قسطا من الجراة والشجاعة وعبر عن رأيه، فمصيره اما السجن او النفي او حرمان الوظيفة والجواز وكل ما يشير الى شخصه.

### الايضاح الخارجية :

دأب خبراء ومهندسو السياسة الامريكية على تغيير وسائل حفظ المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة والمعسكر الغربي، وخطط ضمان حماية هذه المصالح في مناطق التوتر في العالم.

وكان من التقليد السائد ان السياسة الخارجية تتغير بتغير سيد البيت الابيض في واشنطن لـ «تخليد» اسم الرئيس. ففي عام ١٩٥٧م كانت السياسة الامريكية تتبنى علنا اسلوب استخدام القوة العسكرية حال تعرض المصالح الامريكية والغربية للخطر وسمي ذلك بمبدأ ايزنهاور. واعتمدت هذه السياسة على تقوية بعض الانظمة الطاغوتية - كنظام الشاه مثلا - وتغذيتها بجيش من الخبراء العسكريين. هذه السياسة استمرت الى ان اودت بامريكا في مستنقع حربها ضد فيتنام وخسرت اكثر من ٧٠ ألف قتيل وعشرات الآلاف من المعوقين والجرحى ومليارات الدولارات من الخسائر المادية. وقد عمت الولايات المتحدة صيحات النقمة والمعارضة لهذه الحرب الخبيثة القذرة، وما ان حل عام ١٩٧٠ حتى ارتأى خبراء السياسة الامريكيين التبشير بمبدأ عكس روح الهزيمة والخذلان لدى المجتمع الامريكي. واعلن عن مبدأ نيكسون الذي اشرف على صياغته مستشاره للأمن القومي آنذاك، هنري كيسنجر. وكان مبدأ نيكسون هذا يعتمد «فتنمة الحرب» حيث ان الاهداف الامريكية يمكن تحقيقها بجهود امريكية ولكن على الواجهة ينتصب الوكيل الاقليمي !!

ولتعميم هذا المبدأ، فقد تبنت الولايات المتحدة سياسة «العمودين

المتساندين» في منطقة الخليج والجزيرة العربية . وتعتمد هذه السياسة على اعتبار ان المملكة السعودية ستوفر الغطاء السياسي والاقتصادي بينما ستوفر ايران (الشاه) الغطاء العسكري وذلك من اجل حماية الدول الصغيرة الاخرى في الخليج وحفظ المصالح الامريكية والغربية، وضمان استمرار النهج الامريكي قائما في المنطقة .

وظلت هذه السياسة تحمل قيمة وبقيت سارية المفعول حتى سقوط الشاه تحت ضربات الشعب المسلم في ايران، وانبلاج فجر الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩م . وعليه فقد افتقدت السياسة مفعولها بتهايوي احد العمودين مع سقوط عرش الطاووس وانتهاء دور ايران كشرطي امريكي في الخليج . وعلى العكس، فان الثورة الاسلامية في ايران وبقيادة العلماء المجاهدين فيها توجهت بعنف لإنهاء السيطرة الامريكية في المنطقة وكانت اطروحتها السياسية والاقتصادية بديلا للمدرسة الرأسمالية المتحللة .

ولم تستطع امريكا، في نفس الوقت، الاستمرار في ادعاء يسارية الثورة الجديدة حيث زمر الاعلام الغربي في حينها الى احتمال انتقال ايران الى المعسكر الشرقي وبالتالي فتح نافذة للاتحاد السوفياتي على المياه الدافئة في الخليج . فقد اعلنت الثورة انها ضد الاستكبار بكل اشكاله . وعندما تبين عمالة حزب (تودة) الايراني للاتحاد السوفياتي فقد تم القضاء عليه واعتقال زعمائه الذين اعترفوا على شاشات التلفزيون الايراني بعمالتهم للاجنبي . ووقفت الثورة الى جانب المجاهدين الافغان في حربهم ضد الغزو الروسي الوحشي واعمال الابداء الجماعية للقرى والحقول الافغانية . ورفضت الاشتراك في مؤتمر جنيف لحل المشكل الافغاني لعدم اشراك المجاهدين المسلمين .

وعندما اسقط في يد خبراء البيت الابيض، وتبين لهم ان الثورة الجديدة اقوى من ازلتها وان سياسة العمودين المتساندين انتهت الى غير رجعة، ظهر للوجود مبدأ كارتر القائم على التدخل السريع في مناطق التوتر العالمي . وتم انشاء قوات امريكية بهذا الاسم والاتفاق مع بعض دول الخليج بشأن تسهيلات بحرية وجوية للاسطول الامريكي في المنطقة . فمثلا تم تجديد الاتفاقية المعقودة بين امريكا والبحرين الموقعة عام ١٩٧١م بشأن تسهيلات قاعدة «الجفير» في ضواحي المنامة العاصمة . وتم كذلك تطوير مطار المحرق

القديم وتأجيره كمخازن للوقود وورشة اصلاح وصيانة الطائرات على قوات الشرق الاوسط الامريكية . كما تم تطوير القاعدة الجوية في الظهران وتنصيب شبكة صواريخ للدفاع عن القاعدة .

واصبحت القواعد الجوية البريطانية في عمان بأيدي الاستعمار الجديد . حيث حلت القوات الامريكية في قاعدة «مصيرة» و«مسندم» وسلسلة من رؤوس الجبال تتحكم في مضيق هرمز (وسوف نتكلم عن الوجود العسكري الغربي في المنطقة بتفاصيل اكثر في جزء قادم) ، كما تم تطوير قاعدة «ثمرت» البرية والجوية .

وجاء عهد الرئيس الحالي ريغان ليطور مبدأ كارتر في انشاء قوات التدخل السريع ليؤكد الحاجة الى قوات برية امريكية في المنطقة . واستغلت الادارة الامريكية ظروف الحرب العراقية - الايرانية لترسل طائرات تجسس اربع (الواكس) .

وصرح الجنرال روبرت كنجستون قائد قوات التدخل السريع الامريكية في اكتوبر ١٩٨١م ان قواته يمكنها النزول على سواحل الخليج في غضون ٤٨ ساعة من اعطاء الاوامر . هذا على الصعيد الامريكي ، وهو ان اختلف قليلا مع التوجه الاوروبي فان مجيء مارجريت ثاتشر الى السلطة في بريطانيا على رأس المحافظين عام ١٩٧٩م فان الامريكيين ضمنوا تعاونا وثيقا من قبل المملكة المتحدة وهي اهم دولة في المجموعة الاوروبية في ما يخص الاوضاع في منطقة الخليج . فرغم التواجد الرمزي لقطع حربية من الاسطول الفرنسي في المنطقة الا ان بريطانيا هي الدولة الغربية الوحيدة التي يمكن ان يؤثر اختلافها مع السياسة الامريكية على خطط الاخيرة ، لما لبريطانيا من علاقات ومعاهدات في الماضي ولا تزال مع العوائل الحاكمة في الخليج .

اما الاتحاد السوفييتي فيتمثل تأثيره على المنطقة في احتلاله الغاشم لافغانستان من جهة واسطوله الموجود في المحيط الهندي وقاعدته في جزيرة سومطرة العدنية من جهة اخرى . اما ما يشاع عن ان الاتحاد السوفييتي يعتبر زبونا مستقبليا لنفط الخليج ، فقد اكد السفير الامريكي السابق في الرياض «هيرمان ايلتس» في مقابلة مع جريدة «الشرق الاوسط» السعودية في ١٩٨١/٢/٩م ، ان التدخل السوفييت المباشر في المنطقة امر مبالغ فيه . وفي ديسمبر ١٩٨٠م اعلن ليونيد بريجنيف وهو في زيارة للهند عن مشروع

يمثل وجهة النظر السوفيتية في اوضاع مستقبل الخليج . وتضمن اعلان الزعيم السوفيتي آنذاك في ما تضمن من نقاط الدعوة الى عدم اقامة قواعد عسكرية اجنبية في المنطقة وعدم استخدام او التهديد باستخدام القوة واحترام وضع عدم الانحياز لدول المنطقة وضمان حرية الملاحة في مياه الخليج وبحر العرب .

على الصعيد العربي فقد شنت العراق وهي اكبر دول الخليج العربية حرباً على الجمهورية الاسلامية الجديدة بدعوى استرداد بعض الاراضي التي تنازلت عنها بغداد في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ م .

وهذه الحرب لم تشغل الجمهورية الجديدة عن مواجهة الخطط الغربية في المنطقة فقط ولم تمكن اسرائيل من التوحد بسوريا وغزو لبنان فقط بل ايضاً اخرجت العراق تماماً من تجمع المواجهة العربية لاسرائيل ، واخرجته ايضاً من التجمع الغربي على سواحل الخليج .

وانشرت القواعد الامريكية في المنطقة وحولها في مصر والسودان وكينيا وعمان والبحرين والمملكة السعودية . وادى انقلاب منجستو هيليا ميريام الامر الى نقل اثيوبيا من المعسكر الغربي تحت الامبراطور هيلاسيلاسي الى الكفة السوفيتية . واصبحت مع عدن ، حيث تمت تصفية بعض مراكز القوى آنذاك (سالم ربيع علي) وتجميع آخرين (عبد الفتاح اسماعيل وعلي عنتر) ، تمثل حلقات الطوق الروسي (بالاضافة الى افغانستان) في محاولة شيوعية لتدارك المواقع المحاصرة بالوجود الامريكي .

### الظروف الضاغطة

وفي خضم هذه التنقلات والتحركات الخارجية ، ومن بين التذمر المتزايد الذي تبديه القوى السياسية المعارضة لسياسات الكبت الداخلي في دول الخليج ، وفي زحمة محاولات فرز المعادلات السياسية بعد مجيء الثورة الاسلامية على الضفة الاخرى للخليج ومع رياحها العاصفة بالعقول والقلوب في المنطقة كان لا بد من ترتيب الاوضاع بحيث تتمكن الولايات المتحدة الامريكية ان تتحرك بسرعة وكفاءة ليس على المستوى العسكري فقط بل على المستويين السياسي والاقتصادي .

وكان لا بد من الملمة الدول الخليجية الصغيرة في كيان واحد يسهل التعامل

معه من جهة ويوفر أجواءً من التنسيق والتعاون في المجالات الامنية والعسكرية لضمان الاستقرار للعوائل الحاكمة من جهة اخرى.

ولهذا فان ايدي الولايات المتحدة واضحة آثارها في مشروع مجلس التعاون الخليجي . ففي ٢٦ فبراير (شباط) اي بعد يوم واحد فقط من الاعلان الرسمي عن مجلس التعاون الخليجي ، اشاد رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ الامريكي السيناتور تاور بتشكيل المجلس وقال : «انه خطوة لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه منطقة الخليج»<sup>١</sup>.

وقد وجدت الحكومة السعودية في مشروع مجلس التعاون فرصة ذهبية تتولى من خلاله بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة . لا سيما وان الانظمة العائلية في كل دول المجلس متشابهة ومشاكلها الاقتصادية والدستورية والسياسية تكاد تكون نسخا لوضع واحد . وبانشاء المجلس فان آل سعود يحققون مايلي :

١ - بسط نفوذ «الرياض» السياسي والعسكري على الدول الصغيرة الاخرى وادخالها تحت المظلة السعودية بطريقة مباشرة ومستمرة ، وذلك تحقيقا لطموحات قديمة .

٢ - تمكين السعودية من الاشراف الكامل على لجم والتخلص من اي تيار سياسي في اي من دول الخليج يمكنه ان يؤثر على نمط التركيبة الاجتماعية والسياسية لاوضاع الدول الاخرى .

٣ - انشاء قوة تفاوضية جماعية تدعم المملكة في المؤسسات والمنظمات العربية والاسلامية والدولية بحشد تأييد خمس دول خلف الموقف السعودي من اجل تدارك الموقع المتهاوي على الصعيد الاسلامي الذي نتج عن توجهات الجمهورية الاسلامية في ايران في هذا المجال ، ومن اجل تأكيد زعامة السعودية العربية بعد عزل مصر وضعف العراق ومشاكل سوريا اللبنانية .

٤ - تجاوز النظم الجمهورية العربية المؤثرة في المنطقة كاليمن الشمالي واليمن الجنوبي والعراق حتى الاردن .

٥ - مواجهة مد الصحوة الاسلامية القادم ليس من ايران فقط بل من داخل دول الخليج نفسها والذي تبشر به الحركات الاسلامية في كل دول الخليج بما فيها السعودية نفسها وذلك عن طريق زيادة الضغط الامني والتنسيق في مجال تبادل المعلومات والاتفاقيات الامنية التي وقعتها السعودية مع دول المجلس

(باستثناء الكويت التي تمتنع رسمياً بيننا تنفذ كل بنود الاتفاقية) .

٦ - حصر الخلافات الحدودية في ما بين «العائلة» ومنع الاستعانة بالاجنبي كما فعلت الامارات في السابق عندما استعانت بالانجليز على آل سعود وكذلك الكويت ، بل يرجع ذلك لهيئة فض النزاعات !! .

وعلى الصعيد الآخر فان الدول الصغيرة في المجلس لم تمنع ان تقودها السعودية ما دام الكيان الجديد سيوفر المظلة الامنية للنظم العائلية القائمة ، وما دام المجلس سيوفر الاداة التأديبية لشعوب دوله ، التي تحاول تغيير اوضاع فاسدة بالكلمة الحسنة والمشاركة الدستورية في مسيرة المنطقة ، ويضمن الاستقرار الداخلي حسب اعتقادها .

وهكذا ولد مجلس التعاون الخليجي ليكون تحدياً لمراكز القوى الاخرى في العالم العربي التي نادى بالوحدة ولم تستطعها ، وتحدياً للقوى المحلية في ان تعارض مشروعا لتجميع الكلمة !! واستطاعت مجموعة من العشائر ذات المسلك الصحراوي في تعاملها السياسي ، ان تجتمع وتنشيء وحدة عسكرية وامنية تحتفي خلف ستار التنسيق في مجالات الاقتصاد والاجتماع «من اجل رفاه وعزة مواطني الخليج» !! .

ولكن الاسئلة الكثيرة التي تلقي بظلال الشكوك على شرعية المجلس واهدافه تبقى بدون اجابة وافية .

ان الظروف التي ولد فيها مجلس التعاون تمثل اجابة واضحة غير أننا سنناقش المعلن من اهداف وخطط المجلس ونقارنه بواقع الحال في دول مجلس التعاون الخليجي .

## الاهداف الحقيقية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي

بعد اجتماع الرياض في يوم ٢٩ ربيع الاول ١٤٠١ هـ الموافق ٤ فبراير (شباط) ١٩٨١م لوزراء خارجية الحكومات الخليجية الست، برز للساحة العربية والاسلامية كيان جديد. واعلن وزراء الخارجية لكل من السعودية والامارات المتحدة والكويت والبحرين وعمان وقطر انه «ادراكا من دولهم لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وانظمة متشابهة، ولما تشعر به من اهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين فقد اتفقوا على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية»<sup>(١)</sup>.

وتتالت اجتماعات الخبراء والوزراء في الرياض ومسقط وابوظبي والكويت وتتوجت في الاجتماع الاول للمجلس الاعلى لدول المجلس المكون من حكام تلك الدول في ابوظبي وذلك في يوم ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ مايو (أيار) ١٩٨١م.

واعلن حكام الخليج انهم اتفقوا على انشاء المجلس ووقعوا على النظام الاساسي للمجلس. كما وافقوا - كما هو متوقع - على ان تكون الرياض مركزا للامانة العامة للمجلس، واختير سفير الكويت السابق في الامم المتحدة، عبد الله يعقوب بشارة، امينا عاما للمجلس كما اعلن عن انشاء هيئة لفض النزاعات بين اعضاء المجلس. ومن يومها عقد المجلس ٦ مؤتمرات قمة وعشرات الاجتماعات على مستوى الخبراء والوزراء في مختلف المجالات والتخصصات بما في ذلك رؤساء اركان الجيوش ومسؤولي الامن والمخابرات والعلاقات العامة (التوجيه الثقافي). كما اجريت مناورات عسكرية اسميت ب«درع الجزيرة». والا هم من ذلك وقعت الاتفاقية الامنية بين كل من السعودية ودول الخليج الاخرى باستثناء الكويت.

## ميثاق مجلس التعاون :

للبحث عن اهداف مجلس التعاون الخليجي لا بد من الاشارة لميثاق التعاون الذي اعلن عنه في اليوم نفسه الذي اعلن فيه عن قيام المجلس من قبل وزراء الخارجية . فقد اجتمع في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم ٢٩/٣/١٤٠١ هـ الموافق ٤/٢/١٩٨١م وزراء خارجية هذه الدول واستأنفوا التشاور بينهم بهدف وضع التنظيم العملي والهيكلي النظامي لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المنشودين بين دولهم ، وقد اتفقوا على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربية المذكورة وتكوين امانة عامة لهذا الهدف وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية وصولا الى الغايات المنشودة المرجوة لهذه الدول وشعوبها في جميع المجالات . وقد جاءت هذه الخطوة تمشيا مع الاهداف القومية للامة العربية وفي نطاق ميثاق الجامعة العربية الذي حث على التعاون الاقليمي الهادف الى تقوية الامة العربية وما يؤكد تدعيم انتهاء هذه الدول لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق اهداف ومباديء ميثاقها وبما يخدم القضايا العربية والاسلامية<sup>(٨)</sup> .

## قراءة في الميثاق والبيانات

- يمكن تلخيص الاسس التحتية التي اعتمد البناء الفوقي - مجلس التعاون - عليها في ما يلي ، حسب البيانات الصادرة :
- ا - عقيدة مشتركة .
  - ب - تشابه في الانظمة .
  - ج - وحدة في التراث .
  - د - تماثل في التكوين السياسي والاجتماعي والسكاني .
  - هـ - تقارب ثقافي وحضاري .
- وكل قاريء متبحر في الميثاق والبيانات الصادرة يلاحظ القضايا التالية :

## الملاحظة الاولى :

مقارنة دول المجلس ودولة اخرى كاليمن الشمالي مثلا ، فان الاختلاف الوحيد بينها وبين هذه الدول هو نظام الحكم حيث اشارت وثائق انشاء المؤتمر الى «تشابه الانظمة» ، بل ان دولة كالاردن لا تختلف معها الا في التركيبة

الاقتصادية ونقاط تركزاها .

فالجميع يدين بالاسلام الخنيف، ويشترك في تراث واحد، هو تراث الاسلام الذي انطلق وبدأ تكوينه في الحجاز، وكلها تتماثل في التكوين الاجتماعي والسكاني وتشارك في تقاليد واعراف واحدة. فلماذا اقتصر المجلس على الدول الست؟ هل لأنهم يفرقون في النفط فقط! .

تقول صحيفة «الحرية» اليمنية تعليقا على انشاء المجلس :

«لا ندري لأي سبب تم استبعاد اليمن، هل لأنها دولة غير نفطية! وهل صار الاخوة في المنطقة يفكرون بعقلية اخرى هي عقلية الثراء او الفقر؟!»<sup>(١)</sup>. وقد اغلق النظام الاساسي للمجلس الباب امام اي دولة اخرى من محاولة نيل عضوية المجلس، اذ تنص المادة الخامسة من النظام الاساسي للمجلس على ما يلي :

«عضوية مجلس التعاون: يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض بتاريخ ٤/٢/١٩٨١»<sup>(٢)</sup>.

ملاحظة اخرى مهمة، ما دمنا في الحديث عن العقيدة المشتركة والتراث المشترك. فقد قال الله سبحانه في محكم كتابه . . «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا»<sup>(٣)</sup> صدق الله العظيم . ان الوحدة بين المسلمين هدف سام يسعى له الانسان الموحد المسلم، حيث ان «يد الله مع الجماعة» كما ورد في الحديث . ولا شك ان الغاية من المجتمع الاسلامي هي انصهار مختلف العناصر والاحساب والانساب في بوتقة واحدة، اذ لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى . . وان اكرمكم عند الله اتقاكم .

ولا تنكر اهمية الوحدة في تقوية الامة الاسلامية في مواجهة اعدائها والذود عن حياضها . والخليج يتكون من مسلمين يدينون بشريعة واحدة، وكتاب سماوي واحد ويتجهون لقبله ولحده ويؤمنون برسول واحد، عربا كانوا او عجماء على ضفتي الخليج .

وما دامت السعودية هي رائدة في العالم الاسلامي كما يراد للجميع ان يفهم، وهي الداعية لتوحيد المسلمين و«الجهاد المقدس»، لتخليص اولى القبلتين، وباراضيهما يقع الحرمان الشريفان، فليس من المعقول ان تتولى قيادة تجمع يعتمد في منطلقاته الفكرية المبررة لكيونته على دعاوى عنصرية او

قومية ، ويفرق بين مسلم عربي وآخر غير عربي ، ناهيك عن مسلم فقير وآخر غني .

فالتضامن الاسلامي والروابط الاسلامية ليست مادة للاستهلاك الاعلامي فقط ، بل لا بد من التجسيد العملي الحي في المشاريع المطروحة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها مما سيخلده التاريخ . ربما يكون ذلك جدلا نظريا حسب رأي البعض «الواقعي» وحلما من الطيف حسب رأي البعض الآخر، ولكن العالم اليوم والتاريخ من قبل حافلان بالامثلة التي تتحدى هذين الرأيين .

فقد صنع الرسول محمد (ص) التاريخ على عين الله وجمع شمل القبائل العربية وانطلق الاسلام في دعوته للتحرر والتوحيد، ولم تمض الا حقبة من الزمان واذا بالدولة الاسلامية تمتد من طنجة في اقصى الغرب الى جاكارتا في اقصى الشرق .

واليوم ، فان السوق الاوروبية المشتركة ، مثلا ، تضم تحت جناحيها دولا تتكلم «٩» لغات مختلفة ، وتدين بثلاثة مذاهب رئيسية مختلفة ضمن الديانة النصرانية . (بل ان حلف الاطلسي يضم بلدا مسلما شرقيا هو تركيا) . كما ان الانظمة الدستورية لدول السوق المشتركة تختلف من جمهورية كاييرلندا وفرنسا واطاليا والمانيا واليونان وملكية كبريطانيا وهولندا وبلجيكا واسبانيا ولوكسمبورغ . وتختلف ايضا في انظمتها السياسية في كثير من الفترات من اقصى اليمين الى اقصى الشمال .

فاذا . . كيف امكن لاولئك الاتفاق وهم من قوميات مختلفة تتكلم لغات متباينة ، وتدين بمذاهب متفرقة ، وتدار بأنظمة متعارضة ، كيف امكنهم الاتحاد ، ولم يمكن مثلا دعوة الجمهورية الاسلامية في ايران وهي المطلة على الساحل الآخر للخليج ، فالمجلس بدون ايران والعراق لا يمثل الا اقل من نصف حوض الخليج .

ولا يمكن الادعاء بأي حال من الاحوال ان طموحات مجلس التعاون الخليجي ستصل في مستوى التنسيق والتعاون كما وصلت اليه السوق الاوروبية المشتركة ، حيث ان كيان المجلس ، وحسب سرعة نموه الحالية ، يحتاج الى عشرات السنين من المسيرة الصعبة ليصل في مجال التعاون والتكامل والتنسيق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ، والغناء الفوارق

والحواجز وتبادل المعونات والخبرات وتوفير التسهيلات للمواطنين في مجالات التنقل والعمل والرعاية الاجتماعية والتربوية والصحية .

نقول ان المجلس يحتاج الى عشرات السنين كي يصل الى المستوى الذي قطعته مسيرة السوق الأوروبية المشتركة في تلك المجالات .

وعند مقارنة الكيانين نجد ان السوق الأوروبية المشتركة نشأت ولا زالت تنمو بطريقة «ديمقراطية» وفي اجواء من النقاشات الحرة وتبادل الرأي والدراسات المسبقة حيث يشارك في ذلك اعضاء البرلمان الأوروبي في لوكسمبورغ، والمنتخبون من قبل مواطني دول السوق يناقشون القوانين والتشريعات من منطلق مصالح شعوبهم ومدى استفادتها من مشاريع السوق، وتنضم الدول الى المجموعة عن طريق استفتاء شعبي عام يعطي فيه شعب الدولة رأيه في «التحالف» الجديد . وتشترك شعوب دول المنظومة، عن طريق ممثليها في صياغة ومراقبة تنفيذ القرارات والسياسات المتبناة من قبل الكيان الواحدوي، وهذا بالذات ما يفتقده مجلس التعاون الخليجي .

ان غياب الرغبة الشعبية من ان تبين، لغياب وسائل التعبير الشعبي في ما يخص الخطوات الاولى لتكوين المجلس يلقي ظلالة كثيفة على شرعية الكيان، ناهيك عن مقارنته بالسوق الأوروبية المشتركة .

وسوف نتطرق لهذا الجانب في مكان آخر من البحث حين تناقش المشاكل التي تعترض المجلس في مدى ما يحظى به من شعبية في دوله .

ونعود للملاحظة التي خضنا فيها، وهي ان الفوارق الموجودة بين مختلف الدول الأوروبية الغربية هي اكبر وواضح بكثير من تلك التي يدعى وجودها بين شعوب صفتي الخليج . اللهم الا ان تعتبر حكومات الخليجى المكونة لمجلس التعاون المسلمين على الضفة الاخرى كما تعتبر دول السوق الأوروبية المشتركة شعوب الضفة الماركسية من القارة الأوروبية!!

ان من نقاط الضعف في ميثاق مجلس التعاون ونظامه الاساسي هو عدم فتحه المجال لدول اخرى في الالتحاق بالكيان الجديد ولو بعد حين . والملاحظ ان الفارق الوحيد، او الميزة الفارقة التي تتمتع بها العوائل الحاكمة عن غيرها من الانظمة المحيطة انها قبلية الحكم!! انها الوحيدة - ربما في العالم - التي لا زالت تحكم بمنطق الصحراء العشائري (حيث لا غابات في الخليج) والتي لا زالت توزع المناصب الهامة في الدولة على ابناء عائلة زعيمها

بينما تحرم اولئك من خارج العائلة الحاكمة من فرص التكافؤ والمنافسة الشريفة المثمرة .

ان انظمة الخليج لا زالت تعيش في عصور الظلمة ، فالمؤسسة السياسية في البلاد هي ملك للعائلة الحاكمة يتوارثونه ويتقاسمونه في ما بينهم . وبقدر قرب الفرد منهم من الفخوذ الحاكمة في العشيرة بقدر اهمية المنصب المناط به . وينحدر مسلسل الاقتسام حتى يتغلغل افراد العائلة في مختلف المناصب الادارية والقضائية والعسكرية في الدولة حيث يُفرضون فرضا قسريا على الاجهزة المختلفة . يقول الدكتور النفيسي في كتابه حول المجلس «فالدولة ليست علما منقوشا ، ونشيدا وطنيا وصورا ملونة وتلفزيونا ملونا وضجيجا احتفاليا واقواس «نصر» كرتونية ، انها اعمق من ذلك بكثير واطغر من ذلك بكثير . انها مرحلة تطور تشهد الجماعة الانسانية نمو علاقات انضج ومفاهيم اوضح ونظم وقيم مدونة»<sup>(١١)</sup> .

اذا فهذه هي المشكلة ، هذه هي الميزة التي تجعل الدول التي اعلنت عن قيام المجلس «وحيدة» الطابع مميزة الخواص عن غيرها من الدول العربية والاسلامية المحيطة بالمنطقة . فالمشكلة ليست في فقر او غنى او في الاطلاع على مياه الخليج او عدمه ، وانما في الواقع المؤلم للحياة السياسية في دول الخليج الذي ما زال لا يفرق بين اعراف وسلطات العائلة وبين قوانين واجهزة الدولة .

وعليه ، ولاسباب اخرى ايضا ، فمن المستبعد طبعاً اشراك العراق لعدم استقرار نظام بغداد واحتمال من يجيء ممن يصعب التعامل معه ، ثم ان ثقل العراق التاريخي والبشري والثقافي سوف يمنع السيطرة السعودية الكاملة ، كما ان ضم اليمن الشمالي وبوضعيته الحالية غير ممكن فضلا عن تعقيدات دعوة الشمال واغفال الجنوب .

وعلى ذلك ، فان المراقب لا يسهه الا الاعتراف بالتشابه والتماثل الموجود بين نظم الحكم في الدول الست وفي كثير من معالمها الاقتصادية والسياسية . وفي كثير من طبيعة العلاقات القائمة بين العوائل الحاكمة وعامة المحكومين . فليس في هذه الدول مجلس منتخب من الناس (باستثناء تجربة الكويت العرجاء) ، ولا يسمح فيها للتجمعات والاحزاب السياسية ، وباستثناء الكويت ، يحرم فيها اقامة نقابات عمالية واتحادات طلابية . وفي دول المجلس

فان الامير او الملك هو الحاكم المباشر، واقرب الناس اليه - حسب اتفاق عائلي - هو ولي العهد، وقريب آخر هو رئيس الوزراء ثم قريب آخر هو وزير الخارجية وآخر للدخلية وخامس وزيرا للدفاع وهكذا، (ان لم يجمع رأس العائلة بين منصبتين او اكثر في وقت واحد كما في عمان والسعودية وقطر). وهكذا فالمناصب الرئيسية الهامة كلها بأيدي عائلة واحدة بينما العوائل الكبيرة الاخرى الموالية تحصل على مناصب اخرى اقل اهمية، ويطلب من عامة الناس ان تعلن ولاءها وطاعتها للعائلة الحاكمة وتضفي لقب السعادة و«الشيخوخة» عند مخاطبتها فردا من ابناء العائلة الحاكمة وتدعوله بطول العمر ولو كان بوالا على عقبه .

## الملاحظة الثانية :

أكدت وثائق مجلس التعاون الخليجي على رغبة دول المجلس في التنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وليس عن رغبتها في التعاون العسكري والامني ، وكان ذلك في الاشهر الاولى لاعلان قيام المجلس . وهذه الوثائق تتضمن النظام الاساسي وميثاق التعاون .

والمراقب السياسي يرى ان بيانات المجلس اخذت تتغير في نصوصها وتبدل في لهجتها شيئاً فشيئاً لتؤكد المخاوف التي ابدتها الاسلاميون والوطنيون من ابناء المنطقة من ان المجلس ما هو الا منظمة امنية وحلفا عسكريا جاء من اجل توفير الحماية للعوائل الحاكمة من الهزات الداخلية التي يفرزها بين فترة واخرى الاحتقان السياسي والكبت المنظم للاصوات الحرة الناقدة . فالسلطة السياسية في الخليج صادرت حق المواطنين في التعبير عن آرائهم ومشاركتهم في الحكم . والعوائل الحاكمة لم تهيب للمواطنين المؤسسات الدستورية والقنوات الشرعية التي يمكنهم من خلالها ايصال اصواتهم للسلطة . ولم تبق وسيلة للتعبير الشعبي الا وتخلصت منها العوائل الحاكمة بطريقة او بأخرى وبقي التظلم من جور السلطة هو للسلطة واجتمع القضاء والخصم في طرف واحد .

ولما اهملت السلطات السياسية نمو القوى الاجتماعية المتعددة ، وبروز التيارات السياسية المعارضة لنمط السياسة الحاكمة والادارة المنفذة ، وحين تجاهلت نتائج التعليم والاختلاط مع الشعوب الاخرى الذي نتج عنه تصاعد في الوعي ، ولما اهملت السلطة مطالب العقلاء بضرورة اتاحة الفرصة لكل القوى والاتجاهات الاجتماعية بممارسة عملها في تقييم وتقويم التجربة الاجتماعية والمسيرة السياسية والاقتصادية ، ولما اعطت العوائل الحاكمة ثقتها للامريكي والاوروبي وعبرت عن شكوكها في ابناء البلاد الخليجية ، لما حدث كل ذلك حصل الاحتقان السياسي وبذلك اصبح اللوم موجها للسلطات العائلية الحاكمة . وبالطبع اتجهت الجماعات المعارضة في محاولة للحفاظ على ذاتها وشرفها الى التستر على نشاطاتها الناقدة خوفا من سيف السلطة المسلط

على رعاها. وهكذا ادى ذلك الى الانفجارات والقلقل الامنية مما دعى السلطات، وبدلا من دراسة العوامل المسببة لهذه الظاهرة، ونتيجة لنصائح مريضة من الخارج، الى استعمال العنف لاستئصالها حيث قوبل هذا العنف من الجهة المحاصرة بعنف آخر في بعض المواقع. فالسلطة تستخدم اساليب السجن والنفي والتعذيب، وحتى الموت احيانا، في تعاملها مع القوى الناقدة، وكان من الطبيعي ان تكون استجابة القوى المضطهدة بحجم الممارسات السلطوية، حسب سنة القوانين الكونية والاجتماعية، واستخدمت العنف للمحافظة على بقائها واثبات وجودها.

وهكذا صادرت السلطة الامن والثقة بينها وبين قواعد الامة، ونفرت القوى الاجتماعية من محيطها وعالمها، ولم يبق الا من هو خائف ومتملق يحاول «السلامة» بجلده وتأمين وظيفته.

يقول الدكتور النفيسي ص ٤٦ «لذلك بدأت السلطة السياسية في منطقة الخليج والجزيرة تفقد قواعدها الاجتماعية شيئا فشيئا وبدأت بالفعل تشعر بعزلتها. هذه العزلة التي تتبدى وتظهر باشكال عديدة ساهمت لاشك في بروز الازمة الامنية التي تعيشها وذلك يتضح من خلال الحساسية المفرطة ازاء الرأي الآخر واصحابه ومنابره»<sup>(١٣)</sup>.

اذا فتعامل السلطة السياسية في المنطقة مع اصحاب الآراء التي تختلف معها ادى الى الازمة الامنية. وما احدث الانفجارات في الكويت في اعوام (٦٩، ٧٧، ٨٣، ٨٥) ومحاولة اغتيال اميرها في (١٩٨٥)، واحداث الحرم المكي الشريف في عام (١٩٧٩) واحداث المنطقة الشرقية من العام نفسه وفي اعوام (١٩٨٠، ٨١، ٨٢)، واحداث الاعتقالات العامة في البحرين في اعوام ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، والمصادمات العنيفة بين السلطات الخليجية والحركات الاسلامية ورموز المعارضة ومنابر الانتقاد وغير ذلك كثير الا ظواهر لتلك الازمة التي تضرب باصولها في اعماق بعيدة جدا وبريئة عن العمالة للدول الاجنبية او الطبيعة الارهابية!!

انها متأصلة في صلب السلوك الفاسد في تعامل السلطات مع الآراء المتباينة معها.

وعلى ذلك، كان لا بد من الالتفات الى المشكل الامني الذي اثمرته سياسات العوائل الحاكمة التي يضيق افقها ان يستوعب حتى النقاش!!

فكيف اذا اهمل ميثاق التعاون والنظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي والبيانات الاولية هذا الجانب؟! .

ولعل البيانات والتصريحات الرسمية في الاعوام الاخيرة تجيب على ، بل وتنفي التساؤل اصلا<sup>(١١)</sup> .

وعلى الصعيد العملي فقد تم توقيع الاتفاقية الامنية التي تقدمت بها المملكة السعودية مع دول الخليج كل على حدة باستثناء الكويت ، والتي صرح مدير عام الامن العام فيها العميد محمد القنبري في ١٣ ابريل ١٩٨٣ « ان مجلس التعاون سيكون مصدر قوة وتعزيز لجهود الاجهزة الامنية في المنطقة »<sup>(١٢)</sup>؟! .

ومع ذلك لا بد من النظر في هذا السؤال حيث ان الاجابة في رأبي ورأي الكثير من المواطنين في دول الخليج الذين يتابعون مسيرة المجلس ان الميثاق المعلن لم يكن الا محاولة لتغطية الميثاق الحقيقي للتعاون والتنسيق بين العوائل الحاكمة في مجال الامن لمواجهة التيارات الاجتماعية والسياسية التي تتعارض مع نخط الحكم القبلي السائد في المنطقة .

بل ان المتتبع الفاحص لانجازات مجلس التعاون في السنوات الخمس الماضية يجد ان ما انجز من تنسيق وتعاون هو في المجالات التي لم يتطرق لها ميثاق التعاون او النظام الاساسي والبيانات الرسمية التي صدرت عند انشاء المجلس عام ١٩٨١ م .

اما المجالات التي اشارت اليها هذه الوثائق من اقتصاد واجتماع وغيرها فلم ينجز المجلس اكثر مما كان موجودا قبل ذلك من تنسيق وتعاون .

فلقد تم التوقيع ، كما قلنا ، على الاتفاقيات الامنية الثنائية واشتركت كل من الامارات والكويت في مساعدة البحرين في اكتشاف وتسليم عناصر المعارضة البحرانية ومراقبة تحركاتها ، وسلمت البحرين افرادا عمانيين وسعوديين مطلوبين من قبل مسقط والرياض كانوا متهمين في احداث البحرين ١٩٨٢م ، وهم الذين عرفوا في ما بعد بجماعة الـ (٧٣) . وعقد ضباط الداخلية ووزراء الداخلية في الخليج عدة اجتماعات ولقاءات وتم التنسيق بين اجهزة المخابرات الخليجية ليس لتعقب الجريمة ومنع المتسللين ومحاربة تجار المخدرات وعمليات الاحتيال التجاري ، بل في التضييق على عناصر المعارضة ومحاصرتها في مختلف العواصم الخليجية . كما تم انشاء مركز للمعلومات حسب ما جاء في بيان وزراء الداخلية لدول المجلس الثاني الذي

انعقدت في الكويت في ١٧ أكتوبر ١٩٨٢م<sup>(١١)</sup>.

وعلى الصعيد العسكري فقد تم انشاء قوة الانتشار السريع الخليجية واجريت مناورات متفرقة منها «درع الجزيرة»، والتقوى رؤساء الاركان ووزراء الدفاع وضباط التوجيه المعنوي، وبدأت للسطح عدة مشاريع واتفاقيات في هذا المجال منها تقديم منح مالية لعمان والبحرين من قبل المجلس لتقوية قواتها العسكرية وغير ذلك. كل هذا والمراقب الخليجي يلاحظ ان هذين المجالين (الامني والعسكري) لم يأت ذكرهما لا في ميثاق التعاون ولا في النظام الاساسي ولا في التصريحات الرسمية، الاولية بل على العكس تم نفي نية التحالف العسكري كما سيأتي ذكره في مكان آخر من هذا البحث.

وعلى الصعيد الاعلامي والسياسي، او بكلمة اخرى الدعائي فقد تم التطييل والتزمير لكل ما يطرحه السعوديون من مشاريع وتوجهات.

فقد اعلن المجلس، مثلاً، تأييده لـ «مشروع فهد» الذي لا يختلف كثيراً عن قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي والمطالب الاستعمارية المطالبة بضرورة الاعتراف بـ «اسرائيل» كوجود يمثل دولة شرق اوسطية، الا بالاشارة بتعويض المتضررين ماليًا!!! وكأن حيفا ويافا وغيرها عرضت في سوق عكاظ.

وقد زمر اعلام دول المجلس للمشروع المذكور، كما زمر من قبل لدعوة «الجهاد المقدس» التي اطلقها فهد بن عبد العزيز نفسه!! ولم يتوان المجلس في دعم العراق في حربه ضد الجمهورية الاسلامية في ايران الى اقصى حدود الدعم حيث بذل عشرات المليارات من الدولارات في سبيل الحرب، وبلغ هذا الدعم اضعافاً مضاعفة لما قدمته هذه الدول لدعم دول المواجهة مع الكيان الصهيوني منذ إنشائه حتى الآن! كما تم تسخير وسائل الاعلام الخليجية الى جانب العراق واعتبر الصحفي، الذي يقف مراجعاً نفسه، خائناً!!

ولما ارتأت السعودية ان لا مصلحة من دعم العراق، ولا مصلحة من اتهام ايران بأنها خلف كل التوجهات المعارضة في الخليج والجزيرة العربية ولما اثبتت الجمهورية الاسلامية في ايران انها اقوى من ان تقوض عروشها وانها ابعد ما تكون عن التآمر على دول الخليج، ولما يئس الجميع من انتصار العراق العسكري وتبدلت الزيارات بين كل من طهران والرياض، لما حدث كل

ذلك تراخى الاعلام الخليجي بطريقة دراماتيكية في موقفه من النظام الاسلامي في طهران ومن تأييده المطلق للعراق . والاهم من ذلك فقد اعلن البيان الختامي لمؤتمر القمة السادس للمجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في مسقط في نوفمبر ١٩٨٥م عن «استعداد دول المجلس باستمرار مساعيها مع الاطراف المعنية من اجل انهاء هذه الحرب المدمرة بما يكفل الحقوق والمصالح المشروعة للطرفين وصولا الى قيام علاقات طبيعية بين دول المنطقة» . وهذه اول مرة لا يدين فيها المجلس ايران ولا يعلن تأييده الصريح للعراق .

الهدف من هذه الملاحظة ، انه وعند قراءة ميثاق التعاون نجد ان المجالين الاجتماعي والاقتصادي والذين اشار الميثاق والنظام الاساسي لهما فقط ، وهما مما قد يعود على شعوب المنطقة ولو بعض الخير من التنسيق فيهما ، تم اسقاطها من سلم الاولويات والاهميات ، ولم تتخذ في شأنها اية خطوات عملية اللهم الا الكلام والخطابات والاجتماعات .

فدبي مثلا ، تنشيء حوضا جافا لينافس شبيهه الموجود في جزيرة المحرق بدولة البحرين والذي لم يصل الى طاقته القصوى بعد والذي يسجل خسائرا عاما بعد عام . والامارات تنشيء شركة طيران جديدة لتنافس طيران الخليج التي تملك الامارات ٢٥٪ من اسهمها(!!) مع البحرين وقطر وعمان . وتقام شركة الحديد والصلب في البحرين بينا الشركة الشبيهة في قطر تعاني من مشاكل التسويق . وعلى الصعيد الآخر فلا زال المواطن الخليجي وبعد ٥ سنوات من انشاء المجلس يحتاج لتأشيرة دخول الى عمان باستثناء العوائل الحاكمة والمسؤولين الرسميين . نعم فالبحراني والكويتي يسافر الى تركيا وقبرص وبريطانيا مثلا بدون تأشيرة ويحتاج لها اذا رغب في السفر الى عمان ! (مواطنو دول السوق الاوروبية المشتركة يتنقلون بحرية ولا يختم في جوازاتهم عند دخولهم او خروجهم الى او من دولة من دول السوق) .

ولم يدفع مجلس التعاون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ولا شبرا واحدا ، فكل الاجهزة الموجودة - والعديمة الوجود - كانت هناك قبل الاعلان عن المجلس . فمثلا لو اخذنا مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول الخليجية العربية فقد كان يناقش قبل انشاء مجلس التعاون موضوع تنظيم استخدام الايدي العاملة الاجنبية وامكانية الاستفادة من الايدي

العمالة العربية» ولا زال الموضوع قائماً ولم يتم اتخاذ اجراءات بهذا الشأن . ولقد كنت في احدى لجان المجلس الوزاري المذكور وخرجنا بتوصيات في مؤتمر عام ١٩٧٩م في الكويت لا زالت تردد في اجتماعات وزراء العمل لمجلس التعاون الذين لم يتغيروا الا بغياب الوزير العراقي .

فالعمالة الاجنبية ليست خطراً على المستقبل الاقتصادي للمنطقة فحسب (حيث يتم تحويل ٩ مليارات دولار سنوياً بالعملة الصعبة للخارج) بل هي خطر يهدد التركيبة الاجتماعية ويهدد مستقبل التغيير السياسي والدستوري في المنطقة .

انه لمن المقرف ان يعمل ابناء العوائل الحاكمة على زيادة الايدي العاملة الاجنبية وعلى المتاجرة في الرقيق الملون من اجل الكسب المادي ومن اجل ارباك المعادلة الاجتماعية الداخلية لضمان السيطرة الوقتية على الاوضاع السياسية دون الشعور بجرعة طمس المعالم الاسلامية والثقافية للمنطقة .

ان المواطن الخليجي يعاني - الى جانب الغبن السياسي والغربة الثقافية في بلده - من مشاكل حياتية وخدماتية ومعيشية كثيرة كان للمجلس ، حسب ادعاء ميثاقه ونظامه الاساسي وتصريحات القائمين عليه ، القدرة على التخفيف منها غير ان شيئاً من ذلك لم يحدث .

والخلاصة ان مجلس التعاون الخليجي واجهته المختلفة واجتماعاته المتكررة وما كلف من ملايين الدولارات عجز عن ان يفي بوعوده التي وصفها باختياره . ولم يتم اي انجاز ملموس في مجالات الاقتصاد والاجتماع وغيرها مما يعود بالخير على المواطنين الخليجيين ، بل على العكس كرس الوضعية الفاسدة الظالمة عن طريق اهمال هذه المجالات والتركيز على الجوانب التي لم يشر اليها ميثاقه او نظامه الاساسي والتي كرر نفيها زعماءه ، اي مجالي الامن والدفاع ، والابواق الدعائية التي تحاول استعمار عقول المواطنين واغتصاب حرية التفكير لديهم .

واثبت المجلس حينئذ انه وحدة امنية لصيانة العوائل الحاكمة وتمكينها من الاستمرار في مراكزها السياسية والتجارية ، ثم هو حلف عسكري اقليمي يمثل قاعدة للقوات الامريكية والاطلسية تستخدم عند التهاب المنطقة ، وبوقا دعائياً للتطويل والتزوير للظروحات الغربية في الخليج والجزيرة لتبرير ممارسات الاجهزة القمعية .

### الملاحظة الثالثة :

من خلال نص وثيقي النظام الاساسي وميثاق التعاون والبيانات التي صدرت عن اجتماعات وزراء الخارجية، والتصريحات التي ادلى بها المسؤولون الخليجيون، فان المراقب يراد له الاقتناع بن المجلس غير منحاز للغرب او الشرق بل انه على الحياد في علاقته مع المعسكرين . ولناخذ بعض التصريحات التي اعلناها جمع من المسؤولين الخليجين وتناقلتها وكالات الانباء والصحف، نقلا عن وكالة الانباء الكويتية (كونا) .

صرح فهد بن عبد العزيز (ولي العهد السعودي آنذاك) في الرياض في ١٤/٢/١٩٨١ قائلا ان المجلس «ليس تكتلا او محورا موجها ضد احد» وقد كرر محمد عبده يماني الكلام نفسه في ١٥ فبراير ١٩٨١م في مقابلة مع التلفزيون السعودي .

وصرح فهد بهذا المعنى في ٢٤ مارس ١٩٨١م .

ونفى مصدر كويتي مسؤول في ١٢ فبراير ١٩٨١م «ان يكون لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية اية علاقة بالشرق او الغرب» . واعلن وزير الاعلام البحراني طارق عبد الرحمن المؤيد في ٢١ فبراير ١٩٨١م «ان دول الخليج متفقة في ما بينها على صيغة لأمن المنطقة محورها رفض اي تواجد عسكري على اراضيها لأن مثل هذا التواجد يربط دول المنطقة بسياسة الاحلاف والحرب الباردة بين القوى الكبرى»<sup>(١٧)</sup> .

ذلك غيض من فيض من التصريحات الرسمية الخليجية التي تؤكد «حيادية» مجلس التعاون في العلاقات الدولية . وباليات الامر كذلك، اذا لمنح حكام الخليج وسام العزة والكرامة . فالحقيقة هي غير هذا الحال، فالمجلس واضح الولاء والانحياز للولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الرأسمالي الغربي . وقد ذكرنا بعض القواعد العسكرية الامريكية المنتشرة في دول المجلس وسنأتي بتفصيل ذلك في مكان آخر انشاء الله . وذكرنا عن التسهيلات البحرية المقدمة للاسطول الامريكي في المنطقة من قبل بعض

الموانئ الخليجية. كما ان طائرات الاواكس الامريكية تحلق فوق سماء المنطقة. وباستثناء الكويت (وعمان مؤخرًا) فان ايا من دول الخليج لا يقيم علاقات دبلوماسية مع المعسكر الشرقي، بينما تقيم مختلف الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية والتسليحية مع الغرب. كما يوجد آلاف الخبراء الامريكيين والاوروبيين في مجالات الدفاع والامن والادارة منتشرين في دول الخليج بعناوين مختلفة.

ان مجلس التعاون الخليجي يمثل في الواقع احد مراكز الثقل في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة.

وعليه لا يمكن الادعاء بحياده وعدم انحيازه. وما ترحيب امريكا والغرب بالمجلس وانتقاد صحيفة البرافدا السوفييتية له الا لمعرفة اولئك وهؤلاء بموقف المجلس الجديد. (وكانت وكالة تاس السوفييتية قد نقلت عن البرافدا يوم ١٠/٢/١٩٨١ قولها «ان الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها في الناتو تقوم بالتحضير النشط لفرض تشكيل حلف للامن في منطقة الخليج العربي مستعد للتعاون مع الغرب». و اشارت الى «ان المجلس سيفي بالامور العسكرية اكثر من قضية توسيع التعاون الاقتصادي في المنطقة».

ان شعوب الخليج تعتبر الكيان الصهيوني عدوها الاول كما ان امريكا وهي التي تقف وراء ممارسات هذا الكيان واهاناته لمقدسات المسلمين هي الاخرى تعادي عقيدة ومقدسات شعوب المنطقة وهي في الوقت نفسه - شعوب الخليج - تعتبر الاتحاد السوفييتي مثالا لكبت الحريات، والدماء السائلة على جبال واودية افغانستان تشهد بجرائم الاتحاد السوفييتي. ونحن في الخليج لا نريد هذا ولا ذلك. فبتحالفنا مع الامة الاسلامية نستطيع ان نمثل نهجا يقدم البديل للطرحين الظالمين من الغرب والشرق. غير ان دول المجلس اصرت على ان تنتمي في ممارساتها الى احد المعسكرين مما يتناقض والمعلن من مباديء وسياسات لمجلس.

#### الملاحظة الرابعة

ولعل هذه النقطة هي الهم. فاكثر ما يلفت النظر عند قراءة النظام الاساسي ونصوص البيانات والتصريحات هو خلوها من الاشارة الى مستقبل الحياة الدستورية في دول مجلس التعاون. كما لم تشر هذه الوثائق من بعيد او

قريب الى رغبة العوائل الحاكمة او نيتها في تحسين علاقاتها ببناء المنطقة ومنحهم الحق في اقامة المؤسسات المنتخبة من قبل كافة ابناء الخليج لممارسة عملية التقنين والمراقبة لنشاطات وسياسات وتحالفات المجلس . ان اهمال هذا الجانب، رغم انه سلوك عام يتناسق ويتفق مع السلوك الخاص المطرد لكل دولة من دول المجلس، امر خطير يعكس العقلية الاستبدادية للقائمين على دول المجلس، يعكس مدى التجاهل الغريب لشعوب المنطقة وآلامها وآمالها في حياة حرة كريمة ونمو حضاري ضروري، والاستجهال لقدراتها وأمكانياتها. اذ لم يقتنع وزراء الخارجية، وجلهم من العوائل الحاكمة، بعد بأن عهد البادية قد ولى، وان عهد الولاية المطلقة للعائلة الحاكمة على غيرها لا مكان له في ثمانينات القرن العشرين. وهكذا فقد اجتمعوا وحضروا واتفقوا وقرروا واعلنوا وكأنهم في فراغ سكاني موحش. وكان الصحراء المحيطة بهم والمياه التي حولهم لا سكان فيها الا عوائلهم ومجالس وزرائهم والعقارب البرية وحيثان البحار. او ان غيرهم ممن يسكن المنطقة لا شأن له مع الاتحاد الجديد.

لقد خاضت معظم شعوب المنطقة صراعا مريرا يشهد به التاريخ للتخلص من الاستعمار الانجليزي ولنع الهيمنة الشاهنشاهية او السعودية عليها. وخاضت قوى اجتماعية في دول المجلس نضالا شريفا لنيل حقوقها المشروعة في التعبير عن آرائها والاشترك في ادارة دفة بلدانها. وعلى مدى التأريخ الحديث فقد شهدت جزر البحرين مثلا حركات وطنية في العشرينات والثلاثينات. وكانت احداث «الهيئة» عام ١٩٥٦م<sup>(١٨)</sup>، ايام العدوان الثلاثي على مصر قد اقلقت التاج البريطاني وقواعده في المنطقة. وتالت الانتفاضات بقيادة علماء الدين والوطنيين حتى احداث ١٩٨٣م يوم اقدمت الحكومة على اغلاق اكبر مؤسسة اسلامية اجتماعية هي «جمعية التوعية الاسلامية»، بما في ذلك اغلاق مدارسها الملحقة بها واعتقال رئيسها ونائبه والكثير من اعضائها. وخاض شقيقه الشعب الكويتي جهادا مريرا في العلن تارة وفي الخفاء اخرى، وقدم التضحيات الجسام على الصعيد الشخصي والجماعي لضمان سماع صوته. ويشهد التأريخ ايضا بجهاد ابناء الجزيرة العربية في الحجاز وشمر وعسير والمنطقة الشرقية. ولا زالت احداث الحرم الشريف ومسيرات محرم في القطيف لم تفارق اذهان شعوب المنطقة. ومثلهم خاض الشعب

العماني حربا مريرة ضد هيمنة الانجليز وتحلف آل بوسعيد . ولم تبق بقعة في المنطقة الا وشهدت جهاد ابنائها لنيل حقوقهم بالحوار تارة وبالغف وبالعنف اخرى ، حين محاصرتهم ، كل ذلك من اجل ان يتوجه زعماء العوائل الحاكمة لمنطق العقل والحق ويفتحوا صدورهم لمن يشاركهم المواطنة والسكنى على هذه البقعة المباركة من العالم الاسلامي .

وليس هذا مجال التفصيل وذكر الاسماء والاحداث ، وانما اردنا الاشارة الى انه من الظلم اصفاء صفة الغيبوبة والغفوة والسذاجة على مواطني الخليج . فالانسان الخليجي لا يقل عن غيره في باقي اصقاع الدنيا في رصده لحركات التحرر العالمية ونشاط المجاهدين في العالم العربي والاسلامي ومناضلي العالم اجمع من اجل نيل الحرية والاستقلال والكرامة والعيش العزيز .

ورغم الاغراق المالي لنسبة صغيرة من مواطني الخليج والجزيرة الا ان معظم ابناء المنطقة يرفضون بيع ضمائرهم في سوق النفط . وقد اصروا ولا زالوا ، بقيادة مفكرهم ورواد جهادهم ، يصرون على نيل حقوقهم في حرية التعبير دون ان يشبههم عن ذلك المضايقات في الامن والمعيشة اوزوار الفجر .

ان تناسي النظام الاساسي وبيانات الاجتماعات المتكررة وتصريحات المسؤولين لهذا الجانب ، وعدم التلميح لرغبة حكومات المجلس في فتح الحوار مع قوى المعارضة السياسية ، بل والاستمرار في تجاهل هذه المعارضة واعتبار افرادها اراهابيين مأجورين ، لهو مؤشر مقلق على مستقبل تتحكم في صياغته عقلية بهذا القدر من الواقعية والمنطق . هذه العقلية التي تقف خلف المشاريع السياسية في المنطقة وفي مقدمتها مجلس التعاون تبعث على عدم الاطمئنان .

ان المواطنين في دول الخليج والجزيرة لا يقلون حماسا عن السلطات الحاكمة بشأن الوحدة والتعاون في ما بينها .

فنحن ، معشر المواطنين في الخليج ، نشعر بوطادة العلاقات التي تربطنا ببعضنا البعض . فالعوائل تتزواج في ما بينها منذ مئات السنين . والقوى السياسية والاجتماعية تشعر بالمسؤولية المشتركة للمقابلة على عواتقها في ما بينهم وتتجاوز المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة . وان المستقبل الاقتصادي الخفيف الذي ينتظر المنطقة ، ومشكلة العمالة الاجنبية ، والقواعد العسكرية للقوات الاجنبية ، وتعننت العوائل الحاكمة كلها حمل ثقيل تشترك كل القوى والاتجاهات المخلصة في الخليج في توقعه .

ان مواطني دول الخليج يعلمون بالتركة الثقيلة هذه التي سيرثونها قريباً ولذا فهم اكثر الناس حرصاً على اهمية رص الصف وجمع الكلمة والالتقاء على البر والخير من اجل رفاه وعزة المنطقة والامة الاسلامية ومن اجل تحررها من السيطرة الاجنبية .

ومع كل ذلك فانهم ليسوا على جدول اعمال وزراء الخارجية او زعماء العوائل الحاكمة عند مناقشته مشاريع الوحدة وغيرها . بل ان ممارسات الاجهزة المتعاونة التي انبثقت من المجلس تصب في اتجاه محاولة اثاره البغضاء والشحناء والفرقة بين مواطني الخليج .

كان الانسان البحراني المعارض للسلطة مثلاً يجد في الامارات المتحدة والكويت مجاًلاً له مما قد يلحقه من اذى ، وكان الممنوع عن العمل في البحرين يتجه الى السعودية وقطر والامارات ، وكان العمانيون يأتون للعمل في البحرين ، وكان السعودي المضطهد يلجأ للكويت والبحرين وهكذا . اما الآن فقد ضيق المجلس الخناق على مواطني دوله ، بحيث لا عاصم اليوم من امر السلطة الا بالهرب بعيداً عن المنطقة مما يفرغها من العناصر الوطنية المخلصة وينزع هذه العناصر من اجوائها التي عاشت فيها . ولعل هذا هو احد اهداف القائمين على المجلس . ولعل المجلس في الحقيقة تعاون ولكنه بين العوائل الحاكمة وليس بين الشعوب المحكومة .

هذه ملاحظات غير كاملة على النظام الاساسي ونصوص التصريجات والبيانات . ومع ذلك فان المجلس وبوضعيته الحالية سيلاقي من الصعوبات الجسام الكثير .

في الجزء القادم سنذكر اهم هذه الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها مجلس التعاون الخليجي .

## الجزء الثالث :

### المشاكل التي تعترض مجلس التعاون الخليجي

ذكرنا ان القاريء المتفحص لميثاق التعاون والنظام الاساسي والبيانات التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي لا يسعه الا ان يقف طويلا امام عبارات غامضة ومتكررة، الغاية منها تغطية الاهداف الحقيقية لانشاء المجلس . وذكرنا ايضا انه ومهما بلغ الناقد في المثالية فلا يمكنه انكار وجود الكيان على الساحة السياسية في منطقة الخليج والجزيرة العربية . واذا سلم المرء بوجود مجلس التعاون، مع عيوب يحملها في منشئه وصلب صيرورته، فلا شك ان ذلك لا ينفي اهمية ذكر المشاكل التي تتناقض ومفهوم التعاون والاتحاد. هذه المشاكل جمة، كالاطماع والمخاوف، والمشاكل الحدودية والضعف السياسي والتعبية كانت موجودة قبل الاعلان عن المشروع . ومع بروزه الى الساحة جاء المجلس بمشاكل اخرى تمثلت في فقدان الوضوح في النهج السياسي الاتحادي وفقدان الشرعية الجماهيرية والفشل الذريع في الاستجابة لمتطلبات نصوص التأسيس .

وفي هذا الجزء من البحث سنتطرق لبعض هذه المشاكل مع الاشارة الى ان اكثرها اما انها محتفية كالنار تحت الرماد او ان القائمين على المجلس لا يشاركوننا في هذه النظرة لها . على اي حال فان اي مواطن في دكان او شارع او حارة وفي اي قرية او مدينة خليجية يعرفها ويعيشها ويمنع من التكلم عنها والا اعتبر «متدخلًا في السياسة» وذلك من الموبقات في منطقة الخليج .

### المشكل الاول : اطماع سعودية ومشاكل حدودية

قبل ما يزيد على ٦٠ عاما قال ابن سعود لنجيب الريحاني كما ذكرها في كتابه (ملوك العرب) : «نحن نعرف انفسنا ولا نقبل الرئاسة في غيرنا» . وقبل ذلك بكثير، اي في القرن التاسع عشر شهدت المنطقة ايام المملكة الوهابية حملات عديدة للسيطرة على الاودية والواحات والجزر المحيطة بها .

فقد شن الوهابيون حملاتهم على الكويت وامارات الساحل المتصالح والبحرين وقطر وعمان. ولم تسلم عمان وسلطنة البوسعيد من حملات الوهابيين الا بعد سقوط عاصمتهم «الدرعية» بيد المصريين عام ١٨٢٥م. وكان لمحمد علي وابراهيم باشا الفضل في لجم الاطماع الوهابية<sup>(١١)</sup>. ولا زالت الكويت تحتفظ بالاسوار والبوابات التي تحكي قصة تحصيناتها لصد هجمات جيش الاخوان الذي اغار حتى على مدن الفرات في عمق العراق حيث تابع ابن سعود هذا النهج. كما استنجد آل الصباح ب«الفرس» والبريطانيين لانقاذهم من هجمة «الاشقاء»، ووقعت الكويت وبريطانيا اتفاقية حماية سنة ١٩٦١م مع البريطانيين نصت على «ان الحكومة البريطانية ملزمة بمساعدة حكومة الكويت اذا طلبت الاخيرة ذلك»<sup>(١٢)</sup> اي بعد استقلال الكويت.

وحاول السعوديون جهدهم السيطرة على «واحة البريمي» واستخدموا شتى الوسائل بما في ذلك اغراء زعماء القبائل وافرادها وغدق الاموال عليهم وطلبوا باجراء استفتاء بين القبائل «لتقرير المصير». غير ان البريطانيين حسموا الامر بالقوة عام ١٩٥٢م عندما نقض ابن سعود اتفاقية الدمام مع الحكومة البريطانية وارسل سرية بقيادة تركي بن عطيشان ليتولى حكم البريمي وعينت «الحمصة» وهي قرية صغيرة في المنطقة عاصمة للواحة<sup>(١٣)</sup>. وقد تنازلت امانة ابو ظبي عن شريط حدودي بعرض ٢٥ ميلا يمتد من خور «العديد» على الحدود القطرية حتى الحدود السعودية - عمان - ابو ظبي الآن. ويذكر انه حتى اواخر السبعينات - اي قبيل الاعلان عن المجلس - كانت السعودية تتصل بمشايخ القبائل في المنطقة وتدعوهم لزيارة الرياض حيث تقدم لهم الاموال الطائلة و«كسوة العيد». وقد تذهب هيئة فض النزاعات في مجلس التعاون الخليجي يوما ما لتقرر ان الواحة هي لمملكة آل سعود بعد ان انحسر الغطاء الانجليزي عن مشايخ ابو ظبي وقطر.

ان كلمة ابن سعود السابقة التي نقلها الريحاني، تعبر تعبيرا صادقا عن نيات آل سعود. فقد ازالوا امانة شمر وازاحوا بيت ابن راشد في نوفمبر ١٩٢١م واحقروها بالمملكة. وفي السنة التالية الحق بن سعود حائل والجوف والحجاز بعد ان هرب الشريف حسين منها وبالتالي لم تبق الا «جدة» في يد ابنه علي الذي هزمه بن سعود عام ١٩٢٦م ووقع مع الانجليز اتفاقية اعترف فيها

بسلطة فيصل وعبد الله ابناء الشريف حسين على العراق والاردن في «جدة» عام ١٩٢٧م<sup>(١٢١)</sup>. وبذا اكتملت المملكة بعد ضم «نجران» و«عسير» من آل ادريس حليف الامام يحيى الذي ضعف بهزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الاولى. ولولا وقوف البريطانيين في وجه المد السعودي لاصبحت البحرين والكويت وقطر وجزءا من ابوظبي مناطق تابعة للمملكة السعودية من زمن بعيد، ولكن الانجليز ابوا على آل سعود انتزاع الامارات من ايدي العوائل الاخرى الخليفة لهم. وقد اعترف ابن سعود بحماية بريطانيا لتلك العوائل على شرط عدم رسم الحدود وتركها غامضة وذلك في معاهدة «دارين» بين ابن سعود وبريطانيا عام ١٩٢٧م<sup>(١٢٢)</sup>.

ان الاطماع السعودية في الامارات المحيطة بها لم تتغير، الا ان الاوضاع الاقليمية والدولية اصبحت في غير صالح الحلم السعودي. فلم يعد ممكنا للسيف السعودي ان يسلط علنا على العوائل الحاكمة ولم يعد من المصلحة استخدام القوة الظاهرة لضم «دول» مستقلة محيطة بالمملكة. ولذا كان مجلس التعاون الخليجي فرصة ذهبية لابناء ابن سعود ليفرضوا سيطرتهم وهمنتهم المباشرة على العوائل الحاكمة في هذه الدول، ويضمنوا لهم سيطرة على الاوضاع الامنية تمثلت في توقيع الاتفاقية الامنية بين الرياض والعواصم الخليجية الاخرى باستثناء امتناع الكويت النظري.

لقد كانت الكويت تعتمد كثيرا على مثلث دولي في ضمان امنها وسلامتها مكونا من ايران (الشاه) والعراق والسعودية. فكلما حاول احد الجيران الكبار الثلاثة ابتلاع ملك آل صباح لجأ الى جاريه الآخرين طالبا الحماية. فقد اعلن عبد الكريم قاسم في الخامس والعشرين من يونيو ١٩٦١م أن الكويت «جزء لا يتجزأ من العراق»<sup>(١٢٣)</sup> وكان الادعاء مبني على ان حاكم الكويت آنذاك عبد الله السلام لم يكن الا قائم مقام معيننا من العثمانيين حسب معاهدة سرية عام ١٨٩٩م بين البريطانيين والسلطان العثماني. ولكن آل صباح استنجدوا بالبريطانيين ومجلس الامن لحمايتهم. وجاءت احداث ٢٠ مارس ١٩٧٣م التي لا زالت في الذاكرة الكويتية حيث احتلت القوات العراقية مخفر الصامته الكويتي كمشاهدة لتنفيذ ما عجز عنه نوري السعيد وعبد الكريم قاسم في اثبات خليجية العراق عن طريق الاستيلاء على بوبيان ووربة واقامة ميناء «ام القصر». وحتى سقوط الشاه كانت الكويت تعتمد على ايران والسعودية في

كبح جماح الحصان العراقي وظلت الكويت تتحاشى العراق بالاعتماد على هذين القطبين حتى سقوط الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية حيث هاجمت بغداد حدود الجمهورية الجديدة وغضت الطرف مؤقتا عن اطماعها في الكويت، فمال آل الصباح بكل ما لديهم من مال وقوة واعلام الى جانب العراق ومن اجل اضعاف الطرفين وبالتالي التوجه للاتحاد مع امارات الخليج الاخرى والسعودية لـ «تقنين» وتمجيم اطماع الجار الثالث. وليس غريبا ان تعتبر الكويت هي رائدة الدعوة لانشاء كتكتل من اي نوع يوفر لها التوازن السياسي. وليس غريبا توجهها لليمينين وفق هذا المنظور حيث انشأت صندوقا ماليا لدعم اليمن والجنوب. وليس غريبا في هذا المجال ايضا ان نجد آل الصباح اكثر حكام الخليج قلقا من اي تقارب سعودي - ايراني. وقد سبق للسعوديين ان سيطروا على اكثر من نصف الاراضي الكويتية ولذا فان الكويتيين هم اقل الناس ثقة في السعودية. ففي المؤتمر الذي عقد في «العقير»<sup>(١١)</sup> لرسم الحدود الكويتية - السعودية في ١٣ ربيع الثاني ١٣٤١ هـ والموافق ديسمبر ١٩٢٢ م تنازل احمد الجابر لابن سعود عن منطقة «الرقعة» واقترح رسم الحدود والتنازل عن ما يزيد على ٢٥ كم<sup>٢</sup> من الاراضي الكويتية والموافقة الغربية على تقاسم ما اسمي بالمنطقة المحايدة!! وقد سبق لآل سعود ايضا ان طالبوا بجزيرتي قاروا وام المراديم. ولذا فان الاشتراك في مجلس التعاون يعتبر اهون الشرور بالنسبة لآل الصباح اذ سيوفر الحماية لهم ليس من الاطماع العراقية فقط بل ومن اطماع السعودية ايضا!!

وحال الامارات هو حال الكويت باستبدال العراق بعمان. فخوف حكام امارات الساحل من آل بوسعيد لا يقل عن خوف آل صباح من العراق. وتتنازع البحرين وقطر على ملكية جزر «حوار» والواقعة جغرافيا قرب شبه جزيرة قطر غير ان آل خليفة الذين جاءوا للبحرين من شمال شبه جزيرة قطر (قرية الزبارة)<sup>(١٢)</sup> يعتبرون جزر حوار ملكا لهم ويقيمون عليها مركزا لقوة الدفاع وآخر لحفر السواحل. وقد حدثت نزاعات كثيرة بين الامارتين حول الجزر، اذ ان قطر لا زالت ترفض الاعتراف برجوع حوار للبحرين. وقد اعادت البحرين طبع عملتها في السبعينات لالشيء سوى تضمين الجزر على خارطة البحرين الموجودة على كل الانواط المالية. وفي ٣ مارس ١٩٨٢ م قام خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين بتدشين سفينة حربية تابعة لحفر

السواحل اطلق عليها اسم «حوار» واقامت احتفالات التدشين على شاشات التلفزيون. كما اعلنت في اليوم اللاحق قوات خفر السواحل البحرانية ان وحداتها البحرية ستجري مناورات بالذخيرة الحية في منطقة فشت «الدبيل» في المنطقة والمنتازع عليه بين العائلتين. وقامت قائمة آل ثاني واعلنت حكومة قطر في يوم المناورات ٤/٣/١٩٨٢م انها تستنكر الخطوتين الخليفيتين وتعتبر تسمية السفينة الحربية باسم «حوار» عملا استفزازيا وذلك «لأن اسم «حوار» هو اسم الجزر التي رغم وجودها في المياه الاقليمية القطرية وبالتالي تخضع لسيادة دولة قطر الا ان البحرين اثارت خلافا رفضته قطر منذ اثارته حتى اليوم لأنه يتناقض مع كل الاسانيد القاطعة القانونية والتأريحية والجغرافية والامنية التي ينهض الدليل دامغا على بطلان ما تزعمه البحرين من تبعية تلك الجزر لها». وبشأن المناورات اعلنت قطر في نفس البيان «وأما بالنسبة لمناورات الرماية بالذخيرة الحية في منطقة «فشت الدبيل» فان هذا العمل هو الآخر عمل استفزازي» وينتهي البيان بالاحتجاج والتهديد «لذلك كله تعلن حكومة قطر احتجاجها اشد الاحتجاج على التصرفات المذكورة وتحمل حكومة البحرين مسؤولية النتائج التي تترتب عليها وبينها الاجراءات التي ترى حكومة قطر وجوب اتخاذها ازاء تلك التصرفات».

وفي الدورة الثالثة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الذي عقد بالرياض في الفترة ما بين ١٢ - ١٤ جمادى الاولى ١٤٠٢هـ الموافق ٧ - ٩ مارس ١٩٨٢ اي بعد ايام قليلة من انفجار النزاع اعلن ان «هذا الخلاف لا يتفق مع المبادئ التي جسدها النظام الاساسي!! ولا ينسجم مع الروح التي تسود العلاقات بين دول مجلس التعاون!» وبدلا من ارسال هيئة تسوية النزاعات قرر المجلس «الطلب من المملكة العربية السعودية استئناف المساعي الحميدة فورا، من اجل انهاء الخلاف بين البلدين». وحتى يومنا هذا فكل ما عمله آل سعود هو اسكات العائلتين مؤقتا عن «تحجيل» المجلس الجديد.

هذا ولدى كل من قطر والبحرين مشاكل حدودية غير محلولة اخرى، فقطر لا زالت في نزاع حدودي متمد مع السعودية وابوظبي بشأن منطقة «حالول» و«خور العديد»<sup>(٣٧)</sup>.

اما البحرين فان الاطماع السعودية في فشت «ابو سعفة» الغني بالنفط قائمة لم تنهها اتفاقية فبراير ١٩٥٨م التبت عقدت في الرياض والتي سلم

بموجبها حاكم البحرين آنذاك سلمان بن حمد الفشت وجزيرة «البينة» الكبرى لآل سعود على شرط دفع اموال تقدر بنصف مدخول بئر ابو سعفة النفطى لسلمان مباشرة ثم لابنه عيسى . ولم تكتف السعودية من قبل بذلك لولا ضغط الانجليز عن طريق ممثلهم في محادثات لندن عام ١٩٥١م لمنع استيلاء السعودية على المنطقة بكاملها والتي تقدر بضعف مساحة البحرين والغنية جدا بالنفط والمياه الجوفية . وقد تنازل حاكم البحرين في اتفاقية الرياض عن فشت ابو سعفة كما قلنا وسحب الامتياز الذي اعطي لشركة نفط البحرين (بابكو) عام ١٩٤١م للتنقيب عن النفط وحلت محلها شركة الزيت العربية الامريكية (ارامكو) . وكان ذلك الامتياز قد قوبل بتعنت ورفض سعودي مما اوقف عمليات التنقيب . وهكذا سلمت بريطانيا «البينة» الكبرى ومنطقة فشت ابو سعفة على ان يتسلم حاكم البحرين (وحده شخصا وليس الدولة) نصف مردودات بئر ابو سعفة . واستولت السعودية بعد ذلك على جزرا اخرى و«فشوت» بحرية في المنطقة وكان آخرها جزيرة «البينة» الصغرى على ان يعطى حاكم البحرين كل مردودات بئر ابو سعفة والذي يقدر بضعف عائدات البحرين النفطية . (وكانت السعودية قد منعت ارسال النفط عبر انابيب تحت الخليج عام ١٩٥٦م لارغام الانجليز وحاكم البحرين على توقيع اتفاقية الرياض عام ١٩٥٨م) .

ونعود الى اطماع السعودية في واحة البريمي ، فقد منح آل سعود شركة «ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا» امتياز للتنقيب عن النفط في مايو ١٩٣٣م . ولكن حكومات قطر ومسقط اعطتا نفس الامتياز وفي المنطقة نفسها عامي ١٩٣٥م و١٩٣٧م على التوالي لـ «شركة نفط العراق» وتقدم آل سعود بعد منح مسقط الامتياز لشركة نفط العراق باقتراح لرسم الحدود عام ١٩٣٥م الى البريطانيين عرف بـ «خط فؤاد» نسبة الى فؤاد حمزة وزير خارجية السعودية بالنيابة آنذاك .

وكان الخط مع قطر آنذاك يمتد من «دوحة سلوى» حتى «جبل دركان» وبدا استولى ابن سعود على منطقة «جبل النقش» . اما مع ابو ظبي فان الخط امتد كما قلنا ٢٥ كيلومترا من خور العديد مارا بـ «المجان» و«سنجة المطي» و«كف الجوى» .

وتقدمت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في جدة آنذاك اندريوراين

باقتراح معارض اسمي «خط رايان» يتضمن اعطاء الجزء الاكبر من واحة البريمي لابوظبي بما في ذلك منطقة «الليوة» وترك الربع الخالي وبن «عيان» لآل سعود، غير ان صقر نجد بقيت عيناه على البريمي حيث تقدمت السعودية بتعريف آخر للحدود في اكتوبر ١٩٤٩م مع كل من ابو ظبي وقطر<sup>(٢٤)</sup>. وكما قلنا ان محاولة السعودية حل القضية عن طريق استفتاء المشايخ والافراد في قبائل المنطقة جوبه برفض بريطاني وتهديد باستخدام القوة. وهكذا فقد أخرج تركي بن عطيّشان عامل السعودية بالقوة عام ١٩٥٥ من قرية «الحماسة» بعد معارك عسكرية وقانونية توجت بالموافقة السعودية على لجنة التحكيم في جنيف عام ٥٤ - ١٩٥٥م.

وأخر تطورات الازمة ما اعلن في اغسطس عام ١٩٦٠م ان الحكومة البريطانية وآل سعود وافقوا على ان يرسل الامين العام للامم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق في البريمي برئاسة سفير السويد في اسبانيا آنذاك هيربيرت دي رينج هدفها حصر وتعيين زعماء القبائل الذين فروا للسعودية بعد احتلال الانجليز للبريمي وارجاعهم الى اوطانهم حيث كان ذلك مطلباً سعودياً.

ولا زالت حتى الآن المشكلة قائمة بدون حل. ومنطقة البريمي تتكون من ٩ قرى تدعي ابو ظبي ملكية ٦ منها بينما تدعي مسقط ملكية الثلاث الباقية. اما آل سعود فيدعون ملكية القرى التسع كلها. ولن يبعد اليوم الذي يرسل فيه مجلس التعاون هيئة تسوية النزاعات فتجد ان القبائل كلها تحمل الجواز السعودي!!

وسلطان مسقط له مشاكله الحدودية ليس في البريمي فقط بل مع حكام الامارات، حيث ان المشاكل الحدودية هذه منعت من ارسال سفير الى ابو ظبي معلنا عام ١٩٧٢م عن اشتراطه تخطيط الحدود البرية والمائية مع بعض الامارات في مناطق ترفض تلك الامارات مناقشة ملكيتها.

#### الخلاصة:

بعث الله النبي محمد (ص) من مكة بالدين الاسلامي. وحمل الرسول الاكرم (ص) رسالة التوحيد، وخلال عقدين من الزمان توحدت القبائل والمدن العربية وكونت دولة عظمى اهابت وهزمت، في ما بعد، دولتي الفرس والروم وجيوب الشرك والضلال. وامتد ظللال راية التوحيد على خفاقي

المعمورة من الجزر الاندونيسية الى قلب القارة الاوروبية . وكانت عملية التوحيد الكبرى هذه تنطلق من مفهوم ان لا اله الا الله . وانضم تحت هذا اللواء بلال الحبشي ، وصهيب الرومي وسلمان الفارسي وعمر القرشي وتكسرت الحواجز النفسية والجغرافية والعنصرية خلال تلك العملية التغييرية الكبرى . وفي التاريخ الحديث اعتبر الاستعمار الاوروبي عملية التفتيت الجغرافي والتفريق القومي اداة لاضعاف الامة الاسلامية وتشتيت همومها . وانطلقت من اوربا على اثر الثورة الصناعية فيها دعوات العلمانية والقومية لاستبدال مفاهيم الكنيسة ولعموم الفساد فيها وانحيازها للظلم . واستوردنا في ما استوردنا تلك الدعوات المرفقة . وتنطلق اليوم الدعوات التوحيدية ليس من منظور العنصرية والقومية فحسب بل من منظور اكثر ضيقا حيث تتبنى اسسا كالتعصب القبلي والتزمت الاقليمي الذي يشجع على سيطرة قبيلة ما على غيرها ممن يشاركونها نفس العقيدة واللسان والعنصر والمكان الجغرافي .

قال سعود ليست لديهم الرغبة في اقامة كيان اسلامي تحت راية «لا اله الا الله ، محمد رسول الله» بل في توسيع مملكة نجد بحيث تلتهم ما تبقى من الجزيرة العربية باكملها ليحققوا الحلم الوهابي في القضاء على كل مخالف لهذه الطموحات في المنطقة . ومن هنا نفهم اصرار الحكومة السعودية على عدم السماح لاي تجربة «ديمقراطية» بالنجاح من حولهم . ومن هنا نفهم التركيز الملفت للنظر على قضايا الامن الداخلي في ما يتعلق بالمعارضة السياسية فقط والحاق الهزيمة بها وتقوية عضد العوائل الاخرى التي لا تستجيب لمطالب الناس بالانفتاح والمشاركة السياسية . وان الخلافات الحدودية التي تنشأ من تكالب العوائل الحاكمة على واحة هنا وجزيرة هناك وفشت في البحر ، سوف تبقى عائقا امام مجلس التعاون من ان يصبح طيعا في الايدي السعودية . فحكام البحرين والكويت وقطر وابوظبي وعمان وان سايروا الاحداث لغاية او لاخرى ، او للاخذ باهون الشرين فسيقون في قلق دائم حول اطماع آل سعود في مشيختهم . هذا القلق سوف يمنع ابناء الخليج من الاستفادة من الكيان الوحدوي الجديد . وسيبقى المخلصون من ابناء المنطقة اكثر رحابة واوسع صدرا واوضح رؤى من العوائل الحاكمة في ما يختص بالمشاكل الحدودية التي لم يكن لها وجود يوم وحد محمد بن عبد الله (ص) الجزيرة

وجعلها حصنا منيعا امام الاعداء وفتح منها حدودا لم يسمع سكان الجزيرة بها الا في الاقوال الماثورة والامثال المتواترة .

وحسب نص النظام الاساسي لهيئة تسوية المنازعات المنبثقة من المجلس الاعلى لمجلس التعاون فان مقرها «الرياض» وتشكل الهيئة من العدد المناسب «من مواطني الدول الاعضاء غير الاطراف في النزاع الذين يرى المجلس اختيارهم في كل حالة على حدة»<sup>(٢٩)</sup>.

ماذا اذا سيحدث لو اتخذت الحكومة السعودية اجراءات تشبه تلك التي اتخذتها في مطلع الخمسينات بالاستيلاء على واحة البريمي وتعيين تركي بن عطيشان اميرا على الواحة؟ فاذا تم تشكيل هيئة تسوية النزاعات من قطرين وبحرانين فالنتيجة معروفة مسبقا . ولعل هذه الاحتمالات وغيرها الكثير هي التي ستثبت صحة دعوانا بأن هذه المشكلة هي سد منيع امام نجاح التجربة .

#### المشكل الثاني : التبعية السياسية

ان التبعية السياسية لبلدان مجلس التعاون تتجلى في ثلاثة ابعاد هامة هي التبعية الاقتصادية ، والتبعية العسكرية ومحصلة هذين البعدين .  
أ - التبعية الاقتصادية : يقول الباحث العربي الدكتور نادر فرجاني في كتابه (الهجرة الى النفط) : «ان تبعية دول الخليج قد ازدادت وتعمقت في السنوات العشر الاخيرة الى ان صار الاعتماد على الخارج حرجا في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية والسلاح وايضا في قوة العمل»<sup>(٣٠)</sup> .  
والحقيقة المقلقة ان حكومات دول المجلس تتغافل عن خطر داهم يحيق ببناء المنطقة نتيجة لسياساتهم الاقتصادية الفاسدة . فمنذ اكتشاف النفط وسياسات الحكومات الخليجية تدفع بالاقتصاد الى حافة الهاوية بحشره في زاوية ضيقة تتمثل في اعتماده على سلعة واحدة وهي النفط والنفط وحده ! حيث ان دول المجلس تعتمد على نسبة تتراوح بين ٨٠٪ و ٩٦٪ من صادراتها على هذه السلعة . وعمدت السلطات الى اغفال قدرات المنطقة الاخرى المتمثلة في الزراعة وصيد الاسماك والصناعة واستغلال المعادن الاخرى .  
(اللهم الا الصناعات الراكدة عالميا كالحديد والصلب والالومنيوم والاسمدة الكيماوية والتي تعتمد على مواد خام من الخارج وعمالة وادارة من الخارج

ايضا). يقول تقرير لمجلة «الايكونوميست» نشر اخيرا حول الوضع الاقتصادي في دول المجلس «الصناعات التعميلية الرئيسية في المنطقة ضربت بالفائض العالمي والمشاكل المحلية. البتروكيماويات وتكرير النفط والحديد والاسمدة وهي صناعات المنطقة الرئيسية كلها متأثرة». ويمضي التقرير ليقول: «فمصانع البتروكيماويات التي تعتمد على الغاز المصاحب للنفط تشتغل باقل من طاقتها عندما يصبح انتاج النفط منخفضا»<sup>(3)</sup>. ولم تستخدم حكومات الخليج العائدات النفطية بعد ازدياد اسعار هذه المادة في النصف الثاني للسبعينات ومطلع الثمانينات في بناء اقتصاد متين ومستقل. واصبحت دول الخليج تحت رحمة البلدان الاخرى القادرة على اغلاق القنوات التجارية مع دول الخليج بالامتناع عن استيراد النفط لمختلف العوامل بحيث ان الدول الاخرى والشركات المتعددة الجنسية تتحكم في مقدار الدخل القومي. يقول الدكتور انطونوس كرم في بحث حول «التبعية الاقتصادية في دول الخليج»: «ان البلد الذي يمثل فيه تصدير سلعة او سلعتين ما يزيد عن 60 - 70% من مجموع الصادرات يصبح هذا البلد في وضع لا يسمح له بمقاومة اجراءات معادية يلجأ اليها بلد من البلدان او مجموعة منها بالسرعة المطلوبة الى انتاج وتصدير سلع اخرى اذا انقطعت القنوات التجارية التقليدية»<sup>(4)</sup>.

والملاحظ ان دول الخليج بلا استثناء تقع كلها في هذا التصنيف بل تتجاوزه. فاذا تعرضت هذه الفعالية (تصدير النفط) لخطر ما اصبحت اقتصاديات دول الخليج على حافة الانهيار. وهذا مما جعل دول المجلس اكثر الدول تعرضا للابتزاز هذه الايام والنفط في خريف عهده.

ولا يعرف الملاحظ الحكمة من اهمال قدرات وامكانيات الامة الاخرى، ففي البحرين مثلا كانت الثروة الزراعية تمثل اكثر من 20% من الانتاج القومي في مطلع الاربعينات. فكانت جزر المليون نخلة والاربعمائة منبع مائي تنتج الخضروات والتمور وبعض الفواكه وعلف الماشية (البرسيم). وكان الكثير من ابناء الجزر يعتمد على الزراعة كمصدر للرزق. الى جانب النشاط الزراعي كانت هناك مهنتا استخراج اللؤلؤ وصيد الاسماك من مياه الخليج، وكانت الاخيرة تبشر بالخير حيث نمى القطاع عندما انشئت «شركة البحرين لصيد الاسماك» وهي شركة مساهمة. غير ان الحكومة اهملت الزراعة وازاحت عشرات الآلاف من النخيل لفسح المجال امام بناء

مستعمرات سكنية لجيوش الاجانب التي حامت حول خليج النفط كالناموس حول المصباح . كما رُدمت العيون الطبيعية او أهملت حتى عادت البحرين تستورد التمور من الولايات المتحدة!!

اما صيد الاسماك فقد عمدت الحكومة في البحرين الى افشال الشركة الاهلية وقضت على مصايد الروبيان واحداث «خور توبلي» يعرفها صيادو السمك في البحرين . ورغم الصيحات التي تعالت من الصيادين والوطنيين المناهية بافساح المجال امام صناعة صيد الاسماك لكي تتطور الا ان الدولة اعتبرت ذلك خيانة للعائلة الحاكمة وان هذه الاصوات تحتفي وراءها عناصر «مخرّبة»، وحوصرت المناطق الزراعية وتحولت البساتين المنتجة الى اماكن للهور والعبث فقط بينما فرضت ضرائب مالية كبيرة على صيادي السمك مما جعل الكثير منهم يعزف عن المهنة . وهكذا تحولت البحرين الى بلد يعتمد على النفط في الدرجة الاولى وعلى اقتصاد خدماتي ثانيا بعد تراجع لبنان في هذا المجال نتيجة الحرب الاهلية هناك . ان سياسة البحرين ما هي الا مثال لكل السياسات العشوائية الاخرى في دول الخليج والتي تدفع الشعوب الى الارتهان الاقتصادي والتبعية .

ولعل العامل الآخر في واقع التبعية الاقتصادية هو الاعتماد شبه الكلي ايضا على الاستيراد لتلبية الحاجات الغذائية والاستهلاكية الاخرى . وقد هددت الولايات المتحدة الامريكية عشية ما سمي بحضر النفط العربي ، على لسان مختلف المسؤولين وفي مقدمتهم كيسنجر ان امريكا والغرب سيمارسون حضرا على المنتوجات لـ «تجويح» شعوب الخليج التي تشترك حكوماتها في الحضر النفطي . وتالت التصريحات في هذا الموضوع وسمع بها كل مواطن خليجي وتم انشاء لجنة من الخبراء الامريكيين لدراسة امكانيات استخدام السلاح الغذائي .

ان السياسات التابعة لحكومات الخليج انتجت في ما انتجت وضعا غريبا في مجال التنمية الاقتصادية . فالنفط هو السلعة شبه الوحيدة التي نصدرها ، والاموال التي نحصل عليها تصب في خزانات الشركات المتعددة الجنسية التي تغرق اسواقنا بما طاب وخدر ، وما تبقى من اموال يذهب اما للبنوك الاجنبية كارصدة مالية تستخدم ضد الامة عند الازمات بتجميدها (وليس العكس بسحبها من قبلنا) . واحداث الارصدة المالية الايرانية ايام ازمة السفارة

الامريكية في طهران والارصدة الليبية بعد المقاطعة الامريكية لطرابلس عام ١٩٨٦م دليل على ذلك، وتستمر الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة في تخويفنا باشباح وهمية حتى ترتفع ارقام ميزانيات التسلح لتسجيل ارقاما فلكية (حيث ستحدث عن هذا الجانب في مكان آخر).

وهكذا فان ما نستلمه باليمن يؤخذ منا باليسرى، فالدول الاستعمارية تتلاعب بعملاتها يمينا وشمالا لتضمن ابقاء جانبها المستفيد من التعامل التجاري والمالي مع دول المنطقة.

ولا زالت حكومات الخليج مستمرة في نهج اقل ما يقال عنه انه انتحار اقتصادي، فالخليج اصبح مساحة استهلاكية، تعتمد في دخلها على وحدة انتاجية يتيمة ومكشوفة لا تساهم في بناء وحدات انتاجية اخرى عن طريق الاستثمار الداخلي، اذ انه حتى في مجال تكرير النفط، فباستثناء البحرين التي يتراوح انتاجها ما بين ٤٠ الى ٦٠ الف برميل يوميا فقط، فان دول الخليج تصدر ما يزيد على ٨٣٪ من انتاجها (في حالة الكويت) و ٩٩,٨٪ (في حالة قطر) على هيئة بترول خام. وتقع كل من الامارات وعمان والسعودية فيما بين النسبتين (٤٣٣).

ان اقل وصف لسياسات الدول الرأسمالية ازاء الدول الخليجية هو العدوانية والغدر. فقد صدرت الدول الخليجية اكثر من حاجتها نفطا لمساعدة تلك الدول في منحها الاقتصادية، الا ان الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة حرمت الدول المصدرة من الخيار الاقتصادي والمرونة الاقتصادية وجعلتها تابعة لها في مجال التكنولوجيا وحصرت الامكانيات التكريرية والتصديرية والتسويقية في منطقة جغرافية وسياسية محدودة يقع تحت سيطرة الدول الرأسمالية وشركاتها المتعددة الجنسية. وبقرار تتخذه الدول الصناعية في المعسكر الرأسمالي يستطيع الغرب عمل ما يلي:

١ - الامتناع عن استيراد النفط الخليجي وبالتالي حرمان الدول المصدرة من المورد المالي اليتيم، او

٢ - رفع تكاليف التكرير والشحن والتسويق وابقاء السعر الاستهلاكي وبالتالي تقليص هذا المورد، او

٣ - الامتناع عن تزويد الدول المصدرة بالتكنولوجيا اللازمة وبالخبراء لاستخراج النفط وخلق ازمة اقتصادية، او

- ٤ - التلاعب بالعملات العالمية وبأسعارها وبالتالي التلاعب بآرقام الارصدة العربية الموجودة في البنوك الغربية ، او
- ٥ - زيادة اسعار صادرات الدول الغربية الغذائية وبالتالي استنزاف السيولة المالية في الدول المصدرة للنفط .

ان كل هذه الخيارات بيد العواصم الغربية ومكاتب رؤساء الشركات الرأسمالية مضافا اليها ممارسة حصار غذائي وتكنولوجي لتركييع من يحاول معارضة الهيمنة الغربية حتى ولو كان من اجل المناورة السياسية والكسب الدعائي والاستهلاك المحلي . كما يمكنها - الدول الرأسمالية - كما حدث في فترات متأخرة ، تشويه سمعة الدول المنتجة لدى الرأي العام الغربي وعلى مستوى العالم الثالث بطرح اللوم على عاتق الدول المنتجة للنفط في الازمات الاقتصادية التي يمر بها الغرب والعالم عموما من وقت لآخر .

نعم الى هذا المستوى اصبحنا نحن في دول الخليج رهائن بايدي ساسة الغرب وشركاته واذا بالخير الذي وهبه الله لهذه الارض الطيبة ينقلب شرا على ابنائها حتى ليرتمى العاقل منا ان عهد النفط ما حان يومه ابدا .

#### ب - التبعية العسكرية :

رغم ان البعثات التبشيرية وشركات النفط كانتا الجسر بين اللذين عليهما عبرت امريكا وحطت برحالها الثقيلة في المنطقة ، الا ان الولايات المتحدة كانت تعتبر مسألة الدفاع عن المملكة السعودية قضية حيوية في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة منذ الاربعينات . ففي فبراير ١٩٤٥ عقد عبد العزيز بن سعود اجتماعا مع الرئيس الامريكى آنذاك روزفلت على ظهر الطراد «كوينسي» ، ونتج عن ذلك عقد اول اتفاقية بين الجانبين سميت باسم الطراد . وقد تضمنت الاتفاقية عدة بنود منها السماح لامريكا باقامة قاعدة امريكية في الظهران على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية وبالمقابل اعادة بناء الجيش السعودي ليحل محل جيش الاخوان عن طريق تزويد المملكة بالسلاح وارسال البعثات التدريبية . وقد طورت امريكا قاعدة الظهران في ما بعد بتزويدها بحضائر للطائرات العسكرية وتزويدها بصواريخ ارض - جو للدفاع عنها وذلك بعد زيارة الملك سعود بن عبد العزيز للرئيس الامريكى ايزنهاور واجتماعه به في واشنطن عام ١٩٥٧م<sup>(٣٤)</sup> . واستمرت الهيمنة

الامريكية على السعودية عسكريا حتى بلغت ذروة تصاعدها بارسال طائرات التجسس «الواكس» للمنطقة بعيد اندلاع الحرب العراقية - الايرانية مع تطمينات واشنطن للكيان الصهيوني بان رادارات هذه الطائرات لا تشمل فلسطين المحتلة . وبلغت مشتريات السعودية من الاسلحة الامريكية ما يقارب ٧ مليار دولار لعام ١٩٨٠ فقط . وتعتبر بذلك على رأس قائمة زبائن السلاح الامريكي . وبلغت صفقة «الواكس» و٦٠ طائرة (اف - ١٥) فقط ٨ مليار دولار في سنة ١٩٨١ .

وتعتبر الميزانية السعودية العسكرية خامس اكبر ميزانية عالمية اذ تفوق الميزانية الفرنسية مثلا، وبلغت في العام المالي ١٤٠١ هـ (٨٠ - ١٩٨١ م) ٢١ مليار دولار . وقد تم حتى الآن تشييد قواعد عسكرية ضخمة تضم كل منها مطارا ومنشآت تدريب ووحدات سكن في مدن تبوك وخميس مشيط وفيصل وخالد بالاضافة لقاعدتي الجبيل والدمام للحرس الوطني والقوات البحرية<sup>(٣٥)</sup> . وتضمنت صفقة الواكس الامريكية للسعودية كما قلنا تطمينا لاسرائيل بأنها وجيشها العدواني خارج مجال عمليات مشروع التجسس وان الطائرات ستستخدم قوة امريكية قوامها ٧٠٠ ضابط وجندي لادارتها وصيانتها وتحليل معلوماتها التي ترسل مباشرة لقيادة قوات الانتشار السريع الامريكي في قاعدة ماكديل بفلوريدا<sup>(٣٦)</sup> . وقد اثبتت امريكا جديتها في حماية اسرائيل من «مضار» مشروع التجسس هذا عندما قامت الطائرات الصهيونية بقصف المفاعل النووي العراقي سنة ١٩٨٢ م . مع ان طائرات اف - ١٥ واف - ١٦ الاسرائيلية مرت من المجال الجوي السعودي الشمالي .

وقد عقدت السعودية اتفاقيات شراء اسلحة من كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية وبلجيكا واطاليا واسبانيا لا مكان لذكرها كان آخرها صفقة طائرات (التورنيدو) البريطانية التي قدرت بملياري جنيه استرليني (٨, ٢ مليار دولار امريكي) . وتقدر مجلة «الايكونوميست» البريطانية ان السعودية تخصص ٣٠٪ من مجموع الدخل القومي لسنة ١٩٨٦ م لعمليات التسلح

العسكري من الغرب وهو تقدير محافظ جدا اذا قيس بتقديرات البنك الدولي ومعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن .

وفي ديسمبر ١٩٧١م وقعت امريكا مع البحرين اتفاقية استخدام قاعدة الجفير من قبل الاسطول الامريكى في المنطقة<sup>(٣٨)</sup> . كما تم تحويل مطار المحرق القديم الى قاعدة امريكية لتخزين العتاد وورش لاصلاح وصيانة الطائرات العسكرية . وتم تجديد اتفاقية ديسمبر ١٩٧١م باتفاقية يونيو ١٩٧٧م التي كانت على هيئة اقتراح في مذكرة تقدم بها وات . تي . كلوفيروس الرابع ، السفير الامريكى في المنامة وجواب حكومة البحرين الموقع من قبل محمد بن مبارك الخليفة وزير الخارجية الذي اعلن ان له شرف الموافقة على كل ماجاء في مذكرة السفير التي استبدلت كلمة «قاعدة» بـ «تسهيلات» و«قوات الشرق الاوسط الامريكية» بـ «افراد وحدة الدعم الاداري» التابعة لوزارة الدفاع الامريكية . ويرابط اكثر من ٥٠٠ ضابط وجندي امريكى الآن في قاعدة «الجفير» وهي ضاحية تقع في الخاصرة الجنوبية الشرقية للعاصمة المنامة . وانتشرت اشاعات في البحرين ان امريكا استخدمت قاعدة المحرق الجوية من قبل بعض القوة الجوية وهي منطلقة للمشاركة في عملية «طبس» الفاشلة لتخليص الرهائن الامريكان لدى الجمهورية الاسلامية في ايران في ابريل ١٩٨٠م .

وتعتبر القوات البحرانية التي يقدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، بالفين وثمانمائة ضابط وجندي اصغر جيوش دول الخليج . ويتولى قيادة هذه القوة ضباط انجليز واردنيون وسعوديون ولم يمثل المواطنين الا اقل من ٥٠٪ من هذه القوة .

وقد قررت حكومة البحرين مؤخرا شراء ٥ طائرات امريكية من طراز (اف - ٥) ومعدات جوية امريكية اخرى بمبلغ ١٥٠ مليون دولار خصصها للبحرين مجلس التعاون الخليجي .

وتعتمد قطر على البريطانيين والسعوديين لتدريب قيادة قواتها منذ استقلالها . وتقدر قواتها بستة آلاف فرد منها ٣٠٠ للقوات الجوية المزودة بطائرات بريطانية قديمة من طراز هوكر و٣ طائرات ميراج فرنسية . وتعتبر قطر منذ القدم ، وبسبب اعتناقها المذهب الوهابي ، جرما صغيرا في السياسة السعودية . ويذكر ان بن سعود سأل الشيخ علي بن احمد آل ثاني عن حدوده

فرد عليه الشيخ علي «حدودي يا طويل العمر عند عتبة داري!!» .  
وأجرت حكومة دبي ، ثاني اكبر الامارات العربية المتحدة ٣ ارصفاً بحرية  
في ميناء «جبل علي» لتقديم «تسهيلات» شبيهة بتسهيلات منافستها اللدودة  
البحرين في الجفير وتعتمد كل من الامارات العربية المتحدة وقطر على الغرب  
اعتمادا كلياً في تسليحها وقيادة وتدريب جيوشها .

وتبلغ ميزانية عمان الدفاعية حسب بعض التقديرات ٥٠٪<sup>(٣٩)</sup> من دخلها  
القومي . وتقدر الايكونوميست المحافظة ميزانية آل بو سعيد العسكرية  
بـ ٤١٪ لعام (١٩٨٥م - ١٩٨٦م)<sup>(٤٠)</sup> . بالاضافة الى ذلك فقد رصد مجلس  
التعاون الخليجي مبلغ ٧٢٠ مليون دولار لمشاريع التسليح العمانية!! وتعتمد  
القوات العمانية على بريطانية في تسليحها وقيادتها بالدرجة الاولى ثم امريكا .  
وقد زودت بريطانيا قوات عمان باسلحة معقدة ومتقدمة منها طائرات  
الجاكوار ودبابات تشيفتين وصواريخ هاير واسلحة ومعدات حديثة تجعل  
السلطنة بحاجة دائمة للخبراء الاجانب ، اذ يقدر عدد المعارين من بريطانيا  
وحدها بـ ١٥٠٠ ضابط في الجيش العماني اي ما يقارب ١٠٪ من مجموع  
قوات السلطنة!!

وبعد الانسحاب الرسمي للانجليز عام ١٩٧٨م من آخر قاعدة لها على  
التراب العماني (مصيرة) ، بقي الوضع كله للقوات الامريكية ، حيث حلت  
في قاعدة «مصيرة» وقبلها في «صلالة» .

وذكرت الواشنطن بوست الامريكية في عددها بـ ٣ مارس ١٩٨٠م ان  
وزير الخارجية الامريكي آنذاك سايروس فانس وقع اتفاقية مع قيس عبد  
المنعم الزواوي وزير الخارجية العمانية تم بموجبها منح الولايات المتحدة  
الامريكية حق تطوير واقامة قواعد لقواتها في سلسلة جبال «رأس مسندم» على  
فم الخليج وفي «السيب» و«مسقط» و«صلالة» و«ريسوت» و«ثمرت»<sup>(٤١)</sup> .  
وتقدر استثمارات امريكا في قواعدها في الاراضي العمانية بـ ١,٥ مليار  
دولار . وتوجهت عمان اخيراً نحو الولايات المتحدة في مجال التسليح حيث  
عقدت صفقات تزود بموجبها امريكا جيش السلطنة بصواريخ تاو وطائرات  
اف - ٥ آي .

وتقف بريطانيا في مقدمة الدول المسلحة للكويت والمزودة لقواتها التي تقدر  
بـ ١٣ الف جندي بالاسلحة والخبراء . واهم صفقات الكويت مع بريطانيا

هي طائرات هوكر هنتر ولايتنغ ودبابات تشيفتين وآليات نقل عسكرية من انتاج شركة ليلاند. وزودت فرنسا الكويت بسرب من الميراج بينما زودت امريكا جيش الكويت بصواريخ هوك للدفاع الجوي وصواريخ تاو. وكرد على الشروط التي تفرضها واشنطن لحماية اسرائيل فقد ناورت الحكومة الكويتية باجراء صفقة صواريخ سام مع الاتحاد السوفيتي وصفقة قاعدة «كاظمة» مع يوغسلافيا التي تقدر بـ ٦٥٠ مليون دولار. ويقدر المعهد الاستراتيجي ان الكويت صرفت اكثر من مليار دولار امريكي عام ١٩٨٢ على المؤسسة العسكرية.

### الخلاصة:

تلك نظرة موجزة جدا لواقع التسلح الخليجي. ويمكن للملاحظ ان يستنتج مايلي بناء على ما ذكر.

١ - ان امريكا لديها قواعد وتسهيلات جوية وبحرية في كل من السعودية وعمان والبحرين والامارات العربية المتحدة.

٢ - ان القوات الخليجية متخمة بالاسلحة المتطورة التي تستنزف ميزانيتها ارقام صفقاتها الفلكية التي تقدر بالمليارات من الدولارات مع ان دولها ليست في حالة حرب ولا مواجهة مع عدو الامة العربية والاسلامية المتمثل بـ «اسرائيل».

٣ - نتيجة لكون الاسلحة المشتراة معقدة ومتطورة جدا ولا يتوازي معها نشاط تدريبي للقوى البشرية والوطنية، فقد اعتمدت جيوشها اعتمادا شبه كلي على الخبراء والمستشارين الامريكيين.

٤ - ان القوات العسكرية في المنطقة ذيلية الطابع، اي بمعنى انها تعتمد اعتمادا كاملا في تزويدها بقطع الغيار والعتاد اللازمين لضمان صيانتها واستمرار صلاحيتها وفعاليتها على المصانع الغربية مما يجعل الجيوش الخليجية تحت رحمة القرار السياسي الغربي.

٥ - ان القوة البشرية في المؤسسة العسكرية الخليجية قليلة العدد واطية المهارة وبالتالي تعتمد على خبراء دول منشأ السلاح في استيعابه.

وعلى ذلك فلا يتوقع ان جيشا يقوده خبراء امريكيون وبريطانيون وفرنسيون والمان ان يشارك في حرب مثلا ضد ريبية هذه الجنسيات دولة

الصهاينة . واذالم يكن الهدف هو تحرير فلسطين<sup>(١١)</sup> فنحن اهالي الخليج ومعنا العقلاء من العرب والمسلمين نسأل لمن ولماذا هذا الفيض الخيالي من الاسلحة المتطورة؟!

### ج - التبعية السياسية :

من خلال ما تقدم يتساءل المواطن الخليجي عن معنى التبعية السياسية!! ان الخليج يتبع الغرب ويحتاجه احتياجا مصيريا اذا اراد تجنب انهيار اقتصادي ، نتيجة للسياسات العشوائية المريضة من خلال الاعتماد على سلعة النفط كمصدر وحيد ، واهمال الامكانيات الاخرى ، للدخل القومي ، ومن خلال ابقاء المنطقة سوقا مفتوحا يستهلك المنتجات الغربية والخضوع شبه الكامل لهيمنة المصدر الغربي في حقل المواد الغذائية والحقل التكنولوجي ، بحيث اصبح هذا المصدر في مكانة تؤهله لتجويد المنطقة وحتى تعطيستها! . ان السياسات الاقتصادية لحكومات الخليج ابقت المنطقة على كف العفريت الاوروي الذي يتحكم في الاستيراد والتصدير بدرجة مخيفة بحيث مكنت هذا العفريت من القدرة على ارجاع المنطقة عقودا الى الخلف في مجال التكنولوجيا ووسائل العيش .

ما معنى التبعية السياسية اذا لم تكن نابعة من هذا الارتهان ومن كون الخليج تابعا ايضا في قدراته ومؤسسته العسكرية لنفس هذا العفريت مما جعل القرار العسكري خاضعا لموافقة وفعالية خبراء الغرب ومصانع سلاحه . لا شك في هذا الحال ان القرار السياسي والتوجه السياسي على المستويين الاقليمي والدولي سيكون اما عاجزا ومشلولوا عن الفعل او جرما صغيرا في فلك الخطط الغربية .

ان النظرية القائلة انه من لم يكن مع امريكا فهو مع روسيا ومن حاد عن الغرب فهو الى الشرق هي نظرية استعمارية ظالمة تتجاهل امكانيات الاستقلال لدى الشعوب . فرغم اكدوبة عدم الانحياز والحياد في السياسة الخارجية الا ان الدول الخليجية - كغيرها من دول العالم الثالث الا القليل تسير كليا في ركب احد المعسكرين - ما هي الا مردد لصدى السياسة الامريكية والغربية .

وكمثال على ذلك تأييد المجلس غير المتحفظ لمشروع فهد الذي نص في

مادته السابعة على «حق دول المنطقة في العيش بسلام»، وبكلمة صريحة حق اسرائيل الغاصبة لفلسطين في البقاء والعيش بسلام، والا فلا نقاش حول حق سوريا او مصر مثلا في العيش.

وباستثناء هذه العبارة واقترح التمويل المالي للمشروع لم يأت باي جديد. نصت اتفاقية «كوينسي» بين ابن سعود وروزفلت في فبراير ١٩٤٥ في احد بنودها على ان ابن سعود حذر روزفلت من عمليات الهجرة والاستيطان اليهودية وابدى معارضته لاقامة دولة صهيونية في فلسطين. وتعهد روزفلت بان الادارة الامريكية لن تتخذ قرارا بشأن فلسطين قبل مشاوره العرب واليهود. كما وعد بدعم طموحات العرب بالتححرر على اساس الحريات الاربع المنصوص عليها في الحلف الاطلسي. وبعد ثلاث سنوات وثلاثة شهور تماما اي في مايو ١٩٤٨م انشيء الكيان الصهيوني وكانت امريكا والاتحاد السوفيتي اول من دعم الكيان الغاصب. وظن البعض ان فهد بن عبد العزيز اكثر حماسا من والده عندما دعا الى الجهاد المقدس لتحرير الاراضي المغتصبة لكن مشروع فهد عام ١٩٨١م كان مخيبا لهذه الظنون!!

فالمشروع الذي احدث خلافا لا يحتاج اليه زعماء العرب في «فاس» هو اول اعتراف باسرائيل من قبل السعودية واتباعها في المنطقة. وقد قال عنه الرئيس ريغان انه «نقطة بداية تستحق الثناء لانها المرة الاولى التي يعترف فيها السعوديون باسرائيل». وايدت الدول الغربية المشروع واعتبرت مشروع فهد دليلا على الجرأة السعودية والاعتدال في سياستها بل ووصفتها بانها «رائدة الخط المعتدل في المنطقة».

والاهم من كل ذلك هو ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تجرأ - حتى العناصر المسالمة منها - على تأييد المادة السابعة من المشروع، وان اسرائيل رحبت به. ونقلت صحف الغرب عن سيمحا ارليخ نائب رئيس الوزراء الصهيوني وصفه مشروع فهد على غرار الوصف الامريكي بانه «نقطة تحول».

وما يعيننا هنا هو الموافقة غير المدروسة وغير المشروطة من قبل مجلس التعاون على المشروع الذي لا يشك احد انه نابع من المصالح الغربية في اطروحة السلام لمشكلة ما يسمى بالشرق الاوسط، الداعي الى اعتراف عربي

بوجود اسرائيل دون تنازلات من الاخيرة . ان ابناء الخليج كغيرهم من العرب والمسلمين ، يعيشون بغصة دائمة تتمثل في الهوان العربي بل وسهولته على العرب . هذا الهوان المتمثل باستمرار الامر الواقع الصهيوني في فلسطين . ولورجع حكام مجلس التعاون الى شعوبهم لنصحوا فهد بن عبد العزيز بعدم استبدال دعوة الجهاد بمشروع الاعتراف .

وفي الوقت نفسه يقف المجلس بكامل قواه المالية والاعلامية والسياسية الى جانب العراق في حربه ضد الجمهورية الاسلامية حيث تم تقديم اكثر من ٥٠ بليون دولار لنظام بغداد لمساعدته في حرب يعرف زعماء العوائل الحاكمة انه الذي بدأها وانها ستعود على المنطقة وعليهم بالذات بالضرر الكبير ، لا لشيء الا لانهم لا يملكون الاستقلال في القرار السياسي .

وكان من الاخرى بهم الوقوف في وجه المعتدي حتى يتأهلوا للعب دور الوسيط الذي يحاولون القيام به الآن ، وكان من الاخرى وقف دعم هذه الحرب بمبالغ قال عنها عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري (حينئذ) انها تكفي لازاحة اسرائيل من الوجود .

وبين عشية وضحاها اصبح عدو الامس - حزب البعث العراقي - صديق اليوم ، واصبحت ايران (الشاه) حليفه الامس عدوة اليوم بعد ان سقط شرطي المنطقة العربي .

لم يكن وقوف العوائل الحاكمة مع النظام العراقي اليوم ، ومحاربتهم له امس ادراكا منهم لروابط الاخوة ووعيا بوشائج القرى!! بل كان تعبيرا عن التبدل في السياسة الامريكية والغربية تجاه بغداد . كانت هذه السياسة تعتبر النظام العراقي معاديا لاتجاهاتها ومعادلاتها في المنطقة ، ولذا وضع على قائمة الدول التي تدعم «الارهاب» الدولي . اما بعد انتصار الشعب المسلم في ايران واختلال معادلات الغرب في المنطقة كان لابد من «اصلاح» الوضع ، فكانت حركة كنعان ايفرين للقضاء على التوجه الاسلامي في تركيا ، واحتلال افغانستان من قبل القوات الشيوعية وازاحة احمد حسن البكر رسميا والهجوم على الحدود الايرانية .

وازيل اسم العراق من قائمة الارهاب واستبدل بايران!! وتقارب نظام بغداد مع النظام المصري ومداد مؤتمر قمة بغداد لم ينشف بعد ، وبدأ الزواج بين العوائل الحاكمة والنظام العراقي .

ان المواطن الخليجي ليس كما يعتقد الحكام جاهلا بالامور هابط الوعي ساذج الصفات غارقا الى اذنيه في التحصيل المالي وفي تأكيد تعاليه على العمال الاجانب . المواطن يعجب من هذا التحول الاعلامي والسياسي من قبل حكوماته . لقد كان الشاه المزود الرئيسي بالنفط لاسرائيل ايام الازمة النفطية . وكان يعلن معاداته للطموحات العربية في التحرر والاستقلال ويقيم احسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الكيان الغاصب . كان الشاه يحاول ، كأنتاتورك ، سلخ ايران من الجسد الاسلامي وابرازها كأمبراطورية قائمة قبل مجيء الاسلام وان اللغة العربية هي عنوان انتقاص من «حضارة الفرس القديمة» . ولما انتصرت الثورة الاسلامية طردت المندوب الصهيوني واقامت سفارة لفلسطين وقطعت النفط عن الكيان الغاصب للقدس ، واعلنت التزامها بتحرير المسجد الاقصى ووقوفها الى جانب الفلسطينيين واللبنانيين وعموم العرب . المواطن الخليجي يعرف ايران (الشاه) وايران (الاسلام) ثم يرى التحول غير المنطقي والبعيد على فهم العقلاء في مواقف دول الخليج من الحالتين . نعم المواطن الخليجي يعجب من هذا التحول السياسي ان كان نابعا من منطلقات وطنية تعبر عن هموم وطموح سكان المنطقة .

ان الازمة السياسية التي تعيشها الحكومات الخليجية على الصعيد الخارجي نابعة ، وللأسف الشديد ، ليس من تلك الهموم والطموحات وانما من الاستجابة للضغوطات الغربية على مشايخها وامرائها ، ولو استفتي شعب الخليج دون الاغتصاب الذهني من قبل الاعلام المجير للسياسات الرسمية ، لو سمح لابناء الخليج بان يعطوا رأيهم في القضيتين السابقتين ، مثلا ، - اي مشروع فهد والعلاقة مع الجمهورية الاسلامية - لوجدوا الاختلاف الكامل الحاصل بين الخط السياسي الرسمي ورجبة الامة .

ان التبعية السياسية بمبرراتها ونتائجها الاقتصادية والعسكرية هي مشكل يواجه مجلس التعاون الخليجي لان الاتجاه المتبني يتعارض مع المطلوب من مواطني الخليج وفي معظم القضايا ، اوليست مشكلة عندما تتباين مصالح الرأي العام وغالبية السكان مع التوجه الرسمي؟!

فعل صعيد القضية الفلسطينية ، والعلاقة مع الاشقاء العرب والمسلمين ، والعلاقة مع المعسكرين الغربي والشرقي يملئ المعسكر الرأسمالي على دول المنطقة نهجا سياسيا واقتصاديا وثقافيا كي ينزعها من الانتها الاسلامي

والعربي ويجعلها جهازا موجها من بعد بواسطة مهندسي السياسة الغربية في واشنطن ولندن .

ان تبعية الانظمة السياسية في الخليج للغرب لا تنبع من هذه المشكلة فقط ، وانما تنبع من مشكلة اخرى داخلية اكثر خطورة وهي المتمثلة في الفراغ الدستوري وعدم مواكبة المؤسسات السياسية الخليجية لتطورات الوعي السياسي والاجتماعي لدى سكان المنطقة ، وعدم تناسقها مع امكانيات المنطقة .

ان دعوى الفراغ السكاني ليس لها ما يبررها ، فدولة اوروبية كـ «بلجيكا» او «هولندا» مثلا لا يزيد سكانها عن عدد سكان المنطقة ومع ذلك تحتل مكائتها العالمية اللائقة نتيجة لاتجاه انظمتها السياسية نحو شعوبها ، بل وبروزها منها ، ونتيجة لتطور مؤسساتها السياسية . وهذه المشكلة هي ما سنناقشها باسهاب الان .

### المشكل الثالث : بدائية الانظمة السياسية

يقول الدكتور النفيسي في كتابه حول مجلس التعاون «من الملاحظات الهامة في دول المجلس قاطبة ، الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاجتماعي من جهة والاتجاه الرسمي الموغل في المحافظة لحماية الخواص الداخلية في ماكينه القرار السياسي» .

ويمكن توزيع مناطق المشكل - التخلف السياسي - كما يلي :

#### اولا : قصور الاجهزة السياسية

من المعروف في اطروحة «الدولة» الحديثة ان تتقاسمها سلطات ثلاث رئيسية تتعاون في ما بينها وتكمل بعضها بعضا للقيام باعباء ومتطلبات الدولة ، ولا تطغى احداها على اخرى وتأخذ كل منها دورها فقط . هذه السلطات هي التنفيذية والقضائية والتشريعية . والسلطة التنفيذية يشرف عليها جهازان هما الجهاز الاداري والجهاز السياسي وهما لا يتداخلان ايضا بدرجة ينحاز فيها الجهاز الاداري الى جانب السياسي . اما السلطة القضائية فهي التي تتكون من ذوي الاختصاص في الفقه والقانون للحاكم للدولة ومن ذوي التاريخ الزهيه والمكانة الاجتماعية النظيفة من وسط المجتمع ممن يترفع عن انتهاءاته فلا يرغب في احد ولا يرغب فيه احد ولا تأخذه في الحق والقانون

لومة لائم .

والسلطة التشريعية تتغير حسب العقيدة التي يقوم عليها كيان الدولة ،  
ففي العالم الديموقراطي مثلا فان السلطة التشريعية هي للامة ومؤسستها  
التمثيلية من مجالس نيابية منتخبة انتخبا حرا ومجالس شيوخ ، ومجالس بلدية  
وغيرها . وتتولى نتائج الانتخابات الحرة المباشرة تقرير طبيعة النظام السياسي  
والنهج الاقتصادي ، كما تتولى المجالس النيابية صياغة وتقرير او ايقاف  
القوانين بما يخدم الامة (او الجماعات الناجبة) ، كما تتولى مراقبة تصرفات  
عناصر الجهاز السياسي والجهاز التنفيذي ومحاسبتهم واحالة المذنب منهم  
للقضاء بعد نزع الحصانات المختلفة . وفي الاسلام الحنيف فان السلطة  
التشريعية هي لله سبحانه وتعالى وللفقهاء الاعلام العارفين بطرق استنباط  
الاحكام الشرعية والى جانبهم وفي غياب الوالي المعصوم - حسب بعض  
المذاهب - مجالس شورى تنتخبها الامة وتتولى تنفيذ الارادة الالهية حسب ما  
يسع المجال بما يحقق اهداف الامة الاسلامية من كرامة وعزة ومنعة .

ويقصر الحال والمجال عن الدخول في بحث اكاديمي حول اطروحات  
«الدولة» المختلفة سواء الوضعية منها او السماوية . المهم انه في كل الاحوال  
فان الجهاز التنفيذي يختلف عن الجهاز السياسي الحاكم وهو بدوره لا يهيمن او  
يؤثر على عدالة الجهاز القضائي . وتتولى المؤسسات التشريعية عملية التقنين  
والرقابة والمحاسبة .

وفي دول الخليج - كمعظم دول العالم العربي والاسلامي - هناك تماس  
خطير بين كل هذه السلطات والاجهزة ، مع غياب شبه عام للمؤسسات  
التمثيلية وقنوات الرقابة والمحاسبة الشعبية .

فالجهاز القضائي في الخليج يخضع في كثير من الاحيان - ومع الاسف - الى  
رغبات (الشيوخ) الحاكمين . فلقد اثبتت كثير من المحاكمات ، وخصوصا  
ذات الطابع السياسي ان الجهاز القضائي يخضع لاهواء العائلة الحاكمة . ان  
عدم نزاهة القضاء يعتبر اقصى واحط انواع البدائية والظلم . ففي كثير من  
البلاد الديكتاتورية - كبولندا مثلا - والعنصرية ك (جنوب افريقيا) سجل  
القضاء ولو في فترات مختلفة له تاريخا نزيها رغم الضغط السلطوي . اما في  
الدول الديموقراطية فان المحكمة الكبرى او ما يعادلها تستطيع استدعاء من  
تشاء ولو كان في قمة السلطة .

ان يكون القاضي الذي يحاكم جماعة سياسية تعارض هيمنة عائلة معينة على الحكم هو نفسه من العائلة الحاكمة فان ذلك يرفع عنه صفة النزاهة والحيادية ويعرضه للركون للمصلحة الشخصية التي ستتأثر حسب تأثر موقع عائلته ، وبالتالي فلا يلام في اصداره لاقسى الاحكام ضد اعداء اخيه او ابيه او عمه . او ان يكون القاضي اجنبيا لا يعرف اوضاع البلاد التي يحكم بين فرقتها المتخاصمة ، ويستلم راتبه ومكافأته ممن يحاكم خصومهم فذلك ايضا يجعله عرضة للانجرار نحو المصلحة الذاتية التي تهددها الجماعة الواقفة امامه في قفص الاتهام ، ويلقي ظللا من الشك والريبة في قدرة هذا الانسان على تفادي الانحياز الى جانب دون آخر<sup>(4)</sup> .

وفي البعد الاخر فان اجهزة الامن الخليجية لا زالت تتدخل في اعمال القضاء وممارساته . فالمعارض السياسي في بلدان الخليج نادرا ما يواجه (العدالة) القضائية في قاعات المحاكم الا بعد مواجهة العنف البوليسي في زنانات السجون . وحتى الدول الخليجية التي لديها دستور وقوانين تتعامل مع المعارضة السياسية من منطلق العداء الكامل حتى مع وجود النصوص الدستورية على طريقة العلاقة بين الطرفين . وفي اغلب الحالات - ان لم نقل كلها - يجد المعارضون انفسهم في المعتقلات دون ان يحميهم دستور او قوانين . وهذه القوانين - ورغم حيفها - لا يعمل بها في كثير من الاحوال الا في المراحل النهائية . وقد يمضي المعتقل السياسي سنة او اكثر تحت التعذيب قبل عرضه على المحكمة ، حتى لكان الدولة تعيش حالة حرب واستنفار عام تضيق فيها الحقوق وتمتلك الحرمات .

وعلى صعيد الاجهزة الادارية فان امراض المحسوبة والرشوة والمعاملة حسب الولاء للعائلة الحاكمة هي في ادنى سلم الامراض الادارية .

ان مفهوم «الدولة» العصري يفصل فصلا دقيقا وحادا وواضحا بين الجهاز السياسي والجهاز الاداري الذي يتولى القيام بخدمة الامة او ما يسمى بجهاز «الخدمة المدنية» للتفريق بينه وبين جهاز «الخدمة العسكرية» في القوات المسلحة وجهاز الامن .

لقد تداخل الجهازان بحيث اصبح من الصعب معرفة ما هو قرار سياسي وما هو امر اداري . فالواطن لا يتم توظيفه في وزارات الدولة وشركات القطاع العام ، والخاص احيانا ، الا بعد التمهيع الدقيق والموافقة من قبل الجهاز

السياسي . ولا يعتمد تعيينه مثلاً ، على الكفاءة والقدرة الشخصية .  
والعائلة الحاكمة في اي دولة خليجية توزع المناصب السياسية والادارية  
على ابناء العائلة والموالين وليس حسب كفاءاتهم واولوياتهم وقدراتهم العلمية  
والقيادية وعدالتهم . واصبح الولاء للعائلة والخضوع لها هو الميزان الوحيد  
للتعيينات .

وعليه فان الجهاز السياسي هو نفسه الجهاز الاداري وكلاهما ينشأ ويتكون  
حسب مصلحة العائلة ، وكلاهما يعمل من اجل هذه المصلحة . ان من  
المشاكل التي يعاني منها الانسان الخليجي هي عدم اتاحة الفرصة التكافؤية له  
ليرتقي سلم القيادة الوظيفية ، وهي عدم اتاحة المجال له لبيدع في مهنته  
حسب المقاييس العلمية والعقلية الواضحة وحسب مصلحة الامة العامة .  
 واصبحت المنفعة الخاصة بالعائلة الحاكمة هي المنطلق الذي يراد منه التعرف  
على اساسه والتعامل مع القضايا الادارية التي تهم مصلحة المواطنين على هذا  
الاساس المعوج . وانسحب مرض الولاية العائلية هذا على فرص التعليم  
والرعاية الاجتماعية والتكريم الوطني !

ولعل من اشد ما يؤلم القوى الاجتماعية الواعية في الخليج هو معاشتها  
للتناقض الواضح الصريح بين نمو التسهيلات والامكانيات المادية وتطور  
وسائل الحياة وبين التأخر والتراجع او الجمود ، في افضل الاحوال ، التي تعاني  
منه اجهزة الدولة السياسية والادارية .

فالمواطن الذي يمتلك سيارة فاخرة ، وجهاز تلفاز ملونا وساعة انيقة وكل ما  
انتجته مدينة القرن العشرين ، يحكم من قبل مفاهيم القبيلة والصحراء  
والبداءة ورعي الماشية !!

والقوى الاجتماعية الواعية في دول الخليج تعاني من مرارة هذه التناقضات  
التي تشمل في ماتشمل الخواء العقائدي والمبدئي للسلطة السياسية .

فالدول الخليجية تحكمها عوائل . تدعي ليلاً ونهاراً تمسكها بالاسلام .  
وتجري هذه العوائل احلافاً وروابط مع (علماء) و(رجال دين) في بلادها وتبني  
المساجد وتقيم الاحتفالات الدينية ويرتفع صوت الاذان في اذاعاتها  
وقصورها ، وفي الوقت نفسه تواجه حركة الوعي الاسلامي في المنطقة وتعتبر  
جمهور الصحوة الاسلامية تهديداً لها تحاول القضاء عليه بعنف يفوق ما نالته  
الحركة القومية او الشيوعية في الخليج ايام ازدهار هاتين الحركتين . وتزج

بالكثير من العلماء والمؤمنين في غياهب السجون وتنفي الكثير منهم . والدول الخليجية تأخذ من المبدأ الديموقراطي الرأسمالي قشوره الاستهلاكية وظلمه الاقتصادي وامراضه الطبقيّة وتترك جانبا بل وتعارض الدعوة الى ايجابياته من حرية الكلمة والرأي والمؤسسات التمثيلية . والدول الخليجية تعلن محاربتها للعقيدة الماركسية ومدرسة المعسكر الشيوعي بينما تمارس الكبت السياسي والاستبداد الحكومي وكل انماط «الحكم مدى العمر» .

ان هذا الارتباك الواضح في تصورات وممارسات الحكومات الخليجية ظاهرة تعبر عن الخواء العقائدي وعن عدم المنهجية في تكامل الاجهزة المختلفة . وقد ولد هذا كثيرا من الحقن السياسي لدى المجتمع الخليجي واطهر الحكومات هزيلة وبدائية تتخبط في عقيدتها السياسية يمينا وشمالا مما جعل القوى الواعية في المجتمع الخليجي لا تتعامل بجدية مع وعود وممارسات السلطات الحاكمة بين فترة واخرى عندما تشير الى عملية اصلاح اجتماعي وسياسي . واصبحت هذه القوى آخر من يصدق السلطات في وعودها ودعاواها بالحرية والديموقراطية والالفة بين الحاكم والمحكومين . وحتى تجرّبي الكويت والبحرين - وهما الوحيدتان في المنطقة - لا تصمدان امام التحليل العادل لاختلاصها .

ففي الكويت زور آل صباح انتخابات ١٩٦٧م<sup>(١١)</sup>، وفرضت المجلس المزور على الشعب الكويتي حيث صاحب ذلك ردود فعل توجت بتفجيرات ١٩٦٩م . وحل (الامير) المجلس الوطني عام ١٩٧٦م ثم اعادت وسمحت به عام ١٩٨٠م بعد ان اجرت عملية تجنيس للعشائر البدوية وتلاعبت بحدود الدوائر الانتخابية لتضمن وصول المواليين لها الى المجلس وبعد ان اصدرت السلطة ، في غياب المجلس «كثيرا من القوانين التي تستهدف ورائها حريات الناس المشروعة»<sup>(١٢)</sup> . ثم عادت وحلت المجلس في يوليو ١٩٨٦ . واصبح المراقب الخليجي مقتنعا بان الحكم هو الذي يراقب المحكوم وان ممثلي الشعب موظفون لدى العائلة الحاكمة يستطيع زعيم العائلة اقالتهم متى ما وجد ذلك ملائما لمصلحة عائلته ومتى ما تهدد مركزها السياسي والتجاري . وفي الانتخابات الاخيرة شارك ٨٤٨ ، ٥٦ نسمة في عملية الانتخاب وهم يمثلون ٣,٥% فقط من سكان الكويت بعد حرمان المرأة الكويتية من التصويت وحرمان غير ذوي «الجنسية من الدرجة الاولى» وهؤلاء هم سكان الكويت ما

قبل ١٩٢٢م. ووصل الى المجلس مجموعة صغيرة تعد على اصابع اليد الواحدة ممن يمكن تسميتهم بالمعارضة!!

اما تجربة البحرين فان المجلس الوطني حل في غضون ١٨ شهرا من تكوينه، وبقيت البلاد تحت حالة طوارئ دائمة. ورغم وعد السلطات في البحرين باعادة انشاء المجلس في غضون اربع سنوات من اغلاقه فقد مضى عقد من الزمان ويزيد ولا زالت الوعود في ادراج التاريخ العائلي. ولا زالت مواد الدستور الذي وضعه المجلس التأسيسي شبه المنتخب معلقة في هواء الدجل الاعلامي والسياسي.

وهكذا فالناس في الخليج لا يستطيعون ايصال اصواتهم للسلطات الحاكمة، وهذه السلطات توزع المناصب الادارية والقضائية وحتى التجارية على ابناء العائلة الحاكمة او العوائل الموالية لها وتتمركز كل اجهزة الدولة حول محور المصلحة الخاصة. وهذا فساد ما بعده فساد. ان هذا الوضع يسلب الفرصة من الانسان الخليجي من ان يخدم وطنه ويبذل في هذه الخدمة، وبقي العطاء الانساني مؤجرا بالمال من الخارج!! اذ لا عطاء من انسان يعيش تمزقا داخليا بين شخص يطلب منه الخضوع للمقاييس الفاسدة حسب رأيه ويتصرف كمنسوخ لا يتعاطف او يؤمن بتصرفاته وشخص يرفض ويتمرد على الطلب والطالبين ومصيره فقدان الوظيفة وربما الجنسية ان لم يكن فقدان الهواء الطلق. وقس على ذلك القوى الاجتماعية التي تحاول اصلاح المجتمع والتعبير عن آرائها واخذ مكانتها في المسيرة الحضارية لانسان الخليج، ونجابه بدلا من التشجيع والحوار والنقاش، بعنف الاجهزة «الامنية» وقمعها فتصاب بخيبة امل كتلك التي تصيب الانسان الموظف العادي المشطر الشخصية. وتبقى القوى الاجتماعية والمنابر المعارضة في صراع مرير مع اطروحات الامن الداخلي العقيمة ووسائل الاعلام المؤتممة (وجلبها كذلك عندنا في الخليج)، وتبعثر لذلك طاقات الامة في صراع داخلي خفي احيانا وعلمي احيانا اخرى. ومن ذلك بقيت سلوكيات الاجهزة الادارية في دول الخليج قاطبة اما انها جامدة لا تواكب التطور في المظاهر المادية والاستهلاكية ولا تواكب نمو الوعي الاجتماعي او انها بايد غربية عن المنطقة كل همها ضخ المال الى خارج المنطقة.

وعلى الطرف الاخر نرى الحسرة والاحباط من نصيب الانسان الخليجي

الذي يرى ارثه يتقاسم وهو في كامل صحته . حتى طريقة التفكير واسلوب التغلب على مشاكله ، يتدخل خواجات الاجانب بنظرياتهم «نصائحهم» لبلورته . وفي البعض تطورت الحسرة الى تشنج والاحباط الى حق وغضب عبرت عنه بعض فصائل المعارضة السياسية بالتستر على نشاطاتها وما يثمر التستر الا العنف . كل هذا راجع في الاصل ويؤدي في الختام الى قصور وتخلف وارتباك في الاجهزة والمؤسسات السياسية في الدول الخليجية . وهذه منطقة من مناطق المشكل الاول المتمثل في بدائية الانظمة السياسية والتي تعترض سبيل نجاح مجلس التعاون .

ثانيا : غياب المواطن عن القرار السياسي

لا حاجة الى القول ان المواطن الخليجي من خارج العائلة الحاكمة وحاشيتها لا يملك قناة من خلالها يبدي رأيه في ما يجري من حوله . فالعائلة الحاكمة في اي دولة خليجية تتولى رسم السياسات واقامة التحالفات وابرار الاتفاقيات ، التي قد تؤدي احيانا للتنازل عن تراب الوطن وعن مصالح الامة ، دون ان يكون للرأي العام دور لا في تحديد الموقف ولا في صياغة الموقف ولا في النقد ، ومن القدر انه يتحمل نتائجها وقد يصيبه من الاذى ما يفوق اهل الحل والعقد .

وعلى هذا المتوال اتخذ قرار تكوين مجلس التعاون الخليجي على مستوى قمة العوائل الحاكمة ، وتم التشاور في اهدافه وطبيعة كينونته في ما بين الاجهزة الحاكمة ، ولم يحدث في اي من الدول المكونة للمجلس الست ان عرضت السلطة السياسية الموضوع على الشعب لا عن طريق استفتاء عام (كما يحدث في اي دولة اوربية قبل الانضمام للسوق الاوربية المشتركة مثلا) ، ولا عن طريق المجالس المنتخبة لعدم وجودها ولا عن طريق صحافة حرة تعبر عن الآراء المعارضة للحكم . اقصى ما تم عمله هو انه وفي بعض الدول ابدى (دكاترة) وكتاب آراءهم في المشاكل التي تعترض المجلس وغيرها من القضايا الشكلية ولم تكن لأرائهم ادنى اهمية في تكوين المجلس او مساراته .

ان قضية تكوين مجلس التعاون الخليجي هي اكبر مثال صارخ على تجاهل السلطات العائلية الحاكمة في الخليج لأراء ومشاعر ابناء الامة ، واکبر دليل على العقلية الصحراوية التي تسير بها امور المنطقة .

فرغم ايمان المواطن الخليجي المسلم بضرورة التعاون والاتحاد والتنسيق مما

يعود بالخير على الجميع، الا ان معالم الكيان وتركيبه المجلس تحتاج للنقاش والحوار من قبل كل الذين ستتأثر اوضاعهم ومصالحهم بالتحالف الجديد .  
نقول ان انشاء المجلس مثال فقط، لان السلطات السياسية في دول المجلس تخطو كل يوم خطوات على الصعيدين الداخلي والخارجي من شأنها تغيير طبيعة ونهج الحياة وحتى تاريخ ومستقبل المنطقة دون الرجوع لمواطنيها والتشاور معهم .

والغريب ان هذه السلطات تغفل ان تأجير جزر او موانئ على قوات اجنبية، وان تقديم تسهيلات عسكرية للاساطيل البحرية والجوية الاجنبية، وان الوقوف الى جانب هذا النظام ومعارضة ذلك النظام، انما ترتكب عملا خطيرا ان هي تحملت مسؤولية كل هذه المواقف والتصرفات وحدها دون الامة . والشورى مبدأ اسلامي مقدس، ويعتبر من مرتكزات نظام السياسة والحكم في الاسلام . فالرسول الاكرم (ص) امر بمشاورة الصحابة «وشاورهم في الامر»<sup>(١٧)</sup>، «وامرهم شورى بينهم»<sup>(١٨)</sup>. ومع تعقد الحياة الاجتماعية وتشابك المصالح العامة وتداخلها مع المصالح الخاصة لاولي الامر وازدياد الاعتماد المتبادل على البعض من قبل الافراد والمجتمع، فان مشاورة الامة واشراك ممثليها الذين تختارهم بحرية واستقلالية ضمن وضعية قانونية ودستورية تتماشى مع اوضاع الزمان الاخرى، اصبح لزاما لمنع الظلم والحيف الناتج من قرارات فردية تتخذها فئة من الناس في غياب الغالبية العظمى من ابناء الامة وعلى الرغم منها .

وذكرنا من قبل ان السلطات السياسية في الدول الخليجية تعوزها وضوح الرؤية ومنهجية الممارسة في نظام الدولة واجهزتها المختلفة سياسية كانت ام ادارية ام قضائية . ولا زالت كثير من الامور تدار بعقلية لورنس وبلجريف وديجوري وابن سعود!!

فليس هناك حكم في دول الخليج جاء باختيار الامة، وليس هناك ولا وزير او وكيل وزارة ولا حتى مدير ادارة في مركزه الا عن طريق اختيار العائلة له . وتشترك الحكومات العائلية في كثير من الخواص اهمها انها عشائرية قبلية تعتبر الحكم ارثا عائليا لا يمكن النقاش فيه ولا يجوز التنازل عن جزء منه لمن هم من خارج العائلة وحاشيتها . فالناس في الدولة الخليجية كالمناشية بالنسبة للراعي المتمثل في العائلة الحاكمة . والراعي يتولى اشباع القطيع والمحافظة عليه

والمساومة به لانه من ممتلكاته الخاصة. والراعي ايضا يستخدم «المقراع» لتأديب الخارجين على نظام القطيع وليس من المعقول ان يعتبر شاة من التذله في اتخاذ القرارات الخاصة برعاية شئون القطيع من مرعى وكلاً ومنهل وماء و«مجزرة». ونظرة متأنية مغلصة في سلوكيات القائمين على الامر في دول الخليج تبين الصورة الصحراوية لانماط التعامل بين العوائل الحاكمة والغالبية المحكومة، وتنفي صفة المغالاة في هذا التشبيه.

فبالإضافة الى موضوع المناصب السياسية وتقاسمها في ما بين ابناء العائلة الحاكمة وحاشيتها، هناك استئثار بالمناصب الادارية والقضائية والدبلوماسية وحتى الرياضية!! وفوق هذا وذاك هناك وضع خطير يتمثل في دخول العائلة الحاكمة كطرف تجاري في السوق والاعمال. فالامراء والوزراء وابناؤهم، كلهم من كبار التجار ورجال الاعمال. فالحاكم والمسئول الذي يتولى صياغة وتمير القوانين - ومنها التجارية وقوانين تنظيم الاعمال -، والحاكم والمسئول الذي يملك التصرف في المال العام!!، والحاكم والمسئول الذي يملك شرطة و«قضاة!!» وكلمة مسموعة، والحاكم والمسئول الذي لديه ذلك واكثر هو نفسه التاجر المنافس الذي يزاحم المواطن المسرح من كل هذه القوى والذي لا يرى جهة يلجأ اليها ويحتكم عندها الى منافسه ومزاحمه. وكما شهدت اسواق الاعمال وفروع التجارة المختلفة من مأس وفظائع كان السبب فيها ان التاجر هو من «الشيوخ» الذين لا يعتمدون على قوى السوق ومعادلاتها فقط بل على «مقراع» الراعي ومكانته!! . وكما تناقلت الصحف الاجنبية النوادر والظرائف في هذا المجال. ومن الامثلة الصارخة في هذا الموضوع احداث سوق الاسهم الكويتي (سوق المناخ)، وما ادت اليه بعد انهيارها المنطقي، من فضائح من نجوا من ابناء العائلة الحاكمة من جحيمها واستفادة بعضهم من مصائبها. ومثال آخر سلوك شركة المباني المتحدة في البحرين وقضاياها مع بيوت (صناديق) الاسكان واتضح ان الشركة يملكها كل من رئيس الوزراء ووزير الاسكان. وتداخل اعمال حاكم دبي وتجارته واستئثار ابناء عبد العزيز في السعودية بوكالة الشركات الاجنبية كلها امثلة يعرفها عامة الناس في الخليج وتبين مدى اختلاط المصالح الخاصة لافراد العوائل الحاكمة بالمصالح العامة للامة ومدى استخدامهم سلطانهم على مراكز اتخاذ وتنفيذ القرار وعلى اجهزة العقاب والحسابات ليزدادوا ثراءا. ولا شك انه لو كان للمواطن الخليجي

رأي في ما يجري ويقرر لما حدث هذا الاختلاط ولما هضمت حقوق التجار الآخرين من خارج العائلة الحاكمة .

وغياب الرأي العام ليس فقط عن الطريقة التي وصل اليها الحكام ، وليس فقط عن التعيينات السياسية والادارية والدبلوماسية وغيرها ، وليس فقط عن تنظيم الحياة التجارية بل انسحب هذا الغياب على قضايا خدماتية من صحة وتعليم وبلديات ورعاية اجتماعية وما الى ذلك من فعاليات تمس صميم الحياة الفردية .

ان الغياب الشعبي يمثله عدم وجود المجالس المنتخبة ذات الصلاحيات الواسعة ويمثله غياب النقابات العمالية الحرة ، وغياب الاتحادات الطلابية الحرة ، ويمثله غياب الصحافة الحرة الناقدة التي لا تسيرها العوائل الحاكمة او المتنفذة التابعة لها ، ويمثله ايضا غياب الحوار الحر على شاشات التلفزيون وفي استوديوهات الاذاعة وحتى اروقة المعاهد التعليمية المختلفة ، ويمثله ايضا غياب مجموعات الضغط وتحريم الاحزاب المعارضة واخراس المنابر الناقدة ، ومنع المسيرات الاجتماعية . وكل قناة يمكن ان يستخدمها المواطن للتعبير عن رأيه المعارض وعن احتجاجه على حقل او سلوك معين في الدولة تم اغلاقها ومنعها ومحاربة المستفيدين منها . ومن استخدم اداة لابداء رأي مخالف للسلطة السياسية فهو خارج على قانون هذه السلطة الصحراوي ويوصم بالشيوعية من قبل وبالتعصب الديني والطائفية مؤخرا . وكل صوت حر يعتبر معاديا للحكم ورموزه ، وكل جماعة ترفض «السخرة» تعتبر عاقبة لمواليها وجزاؤها التأديب . ان هذه الاوضاع غير الصحية بالطبع والتي لا تسمح للاحتجاج والاعتراض ولا حتى المناقشة ، ابعدت المواطنين في دول الخليج تماما عن تحمل المسؤولية التاريخية وابعدت الحكام عن قلوب المواطنين وعقولهم . فاذا امكن اخراس اللسان بالاعتقال والمضايقة والتشهير والنفي فان القلوب والعقول غير قابلة للكسب ، «ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك»<sup>(١٤)</sup> .

فان خضع من خضع للاوامر والنهج فان العقول واعية والقلوب رافضة والنفوس مشحونة بالغضب والاحتجاج .

لقد ادى الكبت السياسي ، والحيف الاقتصادي والفراغ الدستوري في دول الخليج الى اتجاه الكثيرين من المعارضين الى التسرع على آرائهم وتداولها بعيدا عن السطح المرئي والمسموع . وعندما يزداد الضغط من قبل الاجهزة

الامنية على المنتديات المختفية محاولة ابرازها وتحطيمها يتولد الانفجار لدى بعض العناصر المعارضة . ولا يفيد اتهام هذه العناصر المعارضة بالتخريب والعمالة دون الالتفات الى جذور الانفجار . يقول الدكتور النفيسي «ان تكتل جماعة من المواطنين يعدون بالمئات ويعملون بصمت لسنوات عديدة في نشاط مستمر ويدربون على السلاح ، ويقومون بنشر مفاهيم آمنوا بها وافكار وعقائد ترسخت في قلوبهم ويوزعون النشرات على المواطنين في المدن المزدهمة والقرى النائية وحتى في مضارب البادية في اكباد الصحراء من ثم يتمترسون في الحرم الشريف يقاتلون السلطة السياسية بقوة السلاح لمدة نصف شهر، ان امرا كهذا لا بد له من جذور اجتماعية قوية ولا بد انه يمثل قضية . وانه لمن الابدال ان نصف قضية هزت الدنيا كهذه بالهامشية والسفاهة»<sup>(٥٠)</sup> . نعم ان حركة جهيمان العتيبي واخوانه عام ١٩٧٩م لم تكن الا ظاهرة تعبر عن احتجاج الامة على اوضاع فاسدة، ولم تكن الا افرازا يصور ما تحمله دخيلة المجتمع من غضب وسخط على هذه الاوضاع . وعبر عن نفس الشعور حادث المنطقة الشرقية في المجتمع نفسه . وقس على ذلك احداث الكويت عام ١٩٦٩م ردا على تزوير الانتخابات عام ١٩٦٧م، وقضية ال٧٣ عام ١٩٨١م، واحداث جمعية التوعية الاسلامية في البحرين في شتاء ١٩٨٣م .

لم يكن اعضاء الجمعية زمرة من الشباب الطائش السفیه كما حاولت الصحف الخليجية ان توحى به . فقد تأسست عام ١٩٧٢م وقام على تأسيسها كبار علماء الدين والمثقفين في جزر البحرين وضمنت في عضويتها المئات من المواطنين بما فيهم كل اعضاء الكتلة الدينية تقريبا في المجلس الوطني وبعض القضاة والتجار والشخصيات الاجتماعية والمقاولين وخرجي الجامعات من مهندسين واطباء واجتماعيين، بالاضافة الى المئات من عامة الناس من الجنسين . وعلى مدى اثني عشر عاما او اكثر لم يبق بيت في جزر البحرين تقريبا، في المدن او القرى الا وشارك احد افراده في نشاط من أنشطة الجمعية او يحتفظ باحد النتاجات الادبية للمؤسسة . وعمت مدارسها ونشاطاتها المدن والقرى والاندية . ومع ذلك وصفتهم الاجهزة الاعلامية عند قرار مهاجمة الجمعية من قبل السلطة واعتقال ادارتها واغلاق مراكزها - حتى الان - بانهم عملاء ومأجورون و«فئة تخريبية» .

ان تجاهل الحكام في دول الخليج لهذه الظواهر الراضية، مع اتساع

مساحتها البشرية وتماسك طرحها المعارض، كحادثة الحرم الشريف وحادثة جمعية التوعية في البحرين، واعتبار المشاركين في صيغة الرفض بالسفهاء والمنحرفين لن يغير من الوضع شيئاً، بل سيزيد من الضغط على القوى المعارضة وعلى المنابر الناقدة وبالتالي يهيء المجال والتبرير لمزيد من الانفجارات الاجتماعية.

كما لا يفيد الادعاء عن طريق وسائل الاعلام المتاحة بعدم نضج الساحة السياسية<sup>(١١)</sup>، وان الناس في الخليج ليسوا على مستوى التجارب الديمقراطية؟! ان هذا القول يتضمن احتقارا خطيرا للامة واستصغارا لها مما لا يرضاه الله ولا الاسلام ولا الاعراف الانسانية.

عندما سنحت الفرصة لممثلين من الشعب في البحرين والكويت اثبتوا انهم لا يقلون دراية عن الخبراء الاجانب في امر السياسة بل يتمتعون اضافة على ذلك بسعة الافق والمرونة في الحركة. وان امة تنتج حركات الرفض التي يشهد بها تاريخ المنطقة منذ مطلع هذا القرن، وان امة تقدم كل يوم التضحيات في سبيل نيل حريتها وانعتاقها من الظلم لا يجوز اتهامها بالجهل السياسي وبالممارسة السياسية. ان المهارة السياسية، اذا كان المقصود منها الممارسة، لا يتم الا عن طريق اتاحة الفرصة للعناصر المحلية المخلصة لتأخذ دورها في التقييم والتقويم للمسيرة الحضارية في المنطقة دون خوف من «زوار الفجر». اما بالارهاب والقذف في الشرف والمضايقة فالنتائج هي ما نعيشه الآن. اما ابعاد العناصر المخلصة عن الحقل السياسي، واحتكاره وقصره على عائلة واحدة وبطانتها والاستعانة بالاجانب من كل مكان في تشغيل مختلف الاجهزة، ثم الاتهام بالجهل السياسي وعدم النضج لهذه العناصر والامة جمعاء فذلك ظلم عظيم تمارسه السلطة في دول الخليج واقلام تباع وتشترى. وسيبقى الغياب الشعبي عن الساحة السياسية في الخليج عائقا امام نجاح مشاريع مجلس التعاون الذي لم تشر وثائقه وادبياته الى نية العوائل الحاكمة بتغيير هذا الوضع.

الخلاصة:

مما تقدم نجد ان من اهم المشاكل التي تواجه مجلس التعاون الخليجي هي قصور الاجهزة السياسية في دوله عن اللحاق بمستوى التقدم المدني الذي يعم المنطقة، وتطور الوعي الاجتماعي لدى المواطنين، وهي ابتعاد (ابعاد) هؤلاء

المواطنين عن المشاركة في القرار السياسي وادارة شئون الدولة . فالاجهزة السياسية والادارية والقضائية في دول المجلس متشابكة ومتداخلة بشكل يمنع وضوح الرؤى ويجعل هذه الاجهزة عاجزة عن خدمة الوطن والمواطنين كما يجب .

فالجهاز القضائي يفقد الاستقلالية والحياد، والجهاز الاداري لا يعتمد في اختيار عناصره وقياداته ونظمه في الاعم الاغلب على مقاييس الصلاح والاعلمية والكفاءة، والجهاز السياسي مفروض على الناس ولا يتخدمهم، بل ان كل هذه الاجهزة تتمركز حول محور مصلحة العوائل الحاكمة والولاء لها . والمواطن في الخليج لا يملك الفرصة للتعبير عن رأيه والمشاركة في تسيير الامور العامة وممارسة عملية الرقابة على تلكم الاجهزة . وكان من الطبيعي ان تنبري امة من الناس منتقدة هذه الاوضاع ، حيث ووجهت بضغط السلطات السياسية، فالتجهت بعض العناصر والقوى للتستر على آرائها ومعتقداتها الا ان السلطات استخدمت المتاح لها من اجهزة وقوة لزيادة الضغط مما ولد انفجارا عنيفا في بعض المواقع وعلى فترات .

وتوالت هجمات السلطة بسند الاعلام المسخر لنهجها محاولة التشهير والتنكيل بالقوى المعارضة . والنتيجة الحتمية هي حالة من الخوف والترقب وعدم الثقة تسود العلاقة بين الاجهزة الحاكمة وبين المحكومين، ونشأت الازمة الامنية التي تعم دول الخليج .

ولعل ضغط الازمة الامنية وظلالها على مجلس التعاون في الخليج اوضح من الشمس في سمائه . ولا ادل على ذلك من اتجاه الجهود السعودية الحثيثة والمركزة نحو توقيع الانفاقية الامنية الشاملة مع دول المجلس الاخرى .

وكان ذلك على حساب التركيز على اتجاه الانفتاح السياسي على قوى المعارضة والاصلاح الاجتماعي عن طريق الحوار والحياة الدستورية والمؤسسات التمثيلية . وهكذا خلقت العوائل الحاكمة ازمة امنية، واستخدمت الوسائل المعوجة لتأجيج اوارها .

ان التأريخ المليء بالعبر في هذا المضممار . فعلى ضفة الخليج المقابلة مثال الشاه المقبور في ايران . ولم ينفعه زيادة الضغط على المعارضة ونفي زعمائها وتعنيف افرادها، ولم ينجّه جهاز السافاك الرهيب ولم تكن النتائج الا مدمرة له .

ان الامن السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي لن يتحقق على اي حال  
بتشديد الضغط البوليسي والاعلامي على المعارضة ، ولا بالتكتل العسكري  
في ما بين دوله ولا بزيادة ارقام الميزانية العسكرية ، انما بالاصلاح الاجتماعي  
والسياسي القائم على افساح المجال للمنابر الناقدة والقوى الاجتماعية  
المعارضة لتمارس حرية الرأي والرقابة والمحاسبة على مختلف اجهزة الدولة .  
ان بدائية الانظمة السياسية واسلوب الحكم الصحراوي في هذه الفترة من  
الزمان ادت الى تكريس اوضاع ظالمة سياسيا وتخبط في الخطط الاقتصادية  
ونشوء مجتمع ملؤه البغضاء وعدم الثقة وسوف تؤدي بلا شك الى مزيد من  
المآسي والآلام على مختلف اصعدة الحياة في هذه المنطقة . وهذه النتيجة وتلك  
جعلت الخليج والجزيرة العربية ابعدا ما يكون عن ساحة الصراع مع العدو  
الصهيوني وتحرير الاراضي المقدسة من حفنة من شذاذ الآفاق . فاذا ما  
انشغلت امة بصراع داخلي وظلم بعضها البعض الاخر فالاعداء هم  
المستفيدون .

### المشكل الرابع : العمالة الاجنبية

ان من المغالطات كما قلنا الترويج لشائعة الفراغ السكاني في المنطقة، وانها محتاجة دائمة الى الالاف من الخبراء والعمال الاجانب . اذ يسكن دول الخليج ما لا يقل عن «١٥» مليون نسمة من المواطنين، وكان بالامكان استخدام الكنز النفطي والمعادن الاخرى واستغلال المياه الصالحة او تحلية كميات اخرى، واستغلال التربة الزراعية في الامارات وعمان والسعودية والبحرين، والقيام بتنمية صناعية وانشاء اقتصاد يتماشى مع الواقع الديموغرافي دون الحاجة الى هذه الجيوش الجرارة من الايدي العاملة الاجنبية . كما كان بالامكان سد النقص في بعض التخصصات والمهارات عن طريق الاستعانة بايدٍ عاملة من الدول العربية والاسلامية . غير ان سياسات السلطات السياسية في المنطقة كانت خليطاً من الاستجابة لضغوط الدول الغربية واحلام العوائل الحاكمة، حيث تم ضخ كميات كبيرة من النفط لا حاجة للمنطقة ولا خططها التنموية - ان وجدت - في عائداتها، وكل ذلك على حساب الهيكل الديموغرافي والثقافي للخليج وعلى حساب الاجيال القادمة .

وعندما ازدادت المردودات المالية من ارتفاع اسعار النفط، وتجمعت الثروة في ايدي نسبة ضئيلة من سكان المنطقة وفي مقدمتهم العوائل الحاكمة اتجهت الثروة الى مشاريع تسليح خرافية ونمو عجيب في مجالات التشييد والاستهلاك واقتضت الحاجة استجلاب الملايين من العمال الاجانب لاستيعاب الوضعية الجديدة .

وبلغت نسبة العمال الأجانب في المنطقة ارقاماً غير معقولة ولم تحدث في اي فترة تاريخية ولا في اي بقعة جغرافية اخرى في العالم، فتحوّلت مدن كأبوظبي والدوحة وديبي الى مستوطنات اجنبية لا تمت للمنطقة بصلة، وصار المواطن الخليجي غريباً في وطنه . وبلغت تقديرات البنك الدولي للوافدين على المنطقة بتسعة ملايين نسمة عام ١٩٨٥م (اي ما يزيد على نصف السكان الأصليين)، بينما كانت في عام ١٩٧٥ تقدر بمليوني ونصف المليون وافد (اي ربع سكان المنطقة آنذاك) .

والأدهى ان تقديرات البنك الدولي تتوقع ان تقل مساهمة الوافدين في النشاط الاقتصادي من ١٥٪ الى ٣٣٪ فقط بنهاية عام ١٩٨٥<sup>(٢٧)</sup> . اي ان ثلثي

الأجانب لا يعملون!!

إن دولة كالأمارات العربية المتحدة، لا يزيد سكانها عن ٢٧٪ من مجموع المقيمين على اراضيها حري بها ان تعلن حالة الطوارئ القصوى وتستبدل خططها الاقتصادية باخرى لانقاذ البلاد. اذ ليس من المعقول ان يزيد عدد الوافدين على السكان بغض النظر عن جنسية اولئك الوافدين مع ان المشكلة تزداد تعقيداً وخطورة في حال كون الوافدين من ديانة اخرى وقوميات اخرى. إن مشكلة العمالة الأجنبية في الخليج لا تكمن فقط في كثافتها وتغلبها على العنصر المواطن في الوقت الحاضر، بقدر ما تمثله، في رأينا، من عبء سياسي واقتصادي وثقافي، وربما عسكري، وقانوني على المنطقة في العقود القادمة حين ينتهي العصر الذهبي لفورة النفط الأنيّة وغير المعقولة، وعندما تعود المنطقة واقتصادياتها الى الحجم الطبيعي، اذ يومها ستبدأ الأزمات مع حكومات الوافدين من جهة وتنظيماتهم المحلية من جهة ثانية ومع المنظمات الدولية، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة حقوق الإنسان، من جهة ثالثة. فلن تكون من السهولة عند انخفاض مردودات النفط انخفاضاً حاداً ونضوب الميزانيات الخليجية، وتوقف المشاريع المجنونة، وعموم الكساد الاقتصادي واضطرار العاطلين والمعتلين عن العمل للمجاهدة من اجل لقمة العيش، ليس من السهولة حينئذ ولا من المعقول، طرد الملايين من الوافدين، بل ان شعوب المنطقة وحسب خبرتها، تعرف ان حكامها اصغر من اتخاذ خطوة بهذا الحجم.

لقد شجعت بريطانيا المهجرة الآسيوية الى مناطق كثيرة في العالم ومنها الى مناطق افريقيا الشرقية. واستخدمت الأيدي العاملة من شبه القارة الهندية، بعد منحهم الجوازات البريطانية، كأداة تسيطر بواسطتها على اقتصاد كينيا واوغندا وتنزانيا.

وعندما طرد الرئيس الأوغندي المخلوع عيدي امين مئات الآلاف من الآسيويين، ومعظمهم من تجار السوق، كان على بريطانيا ان تستقبلهم. ورغم سعة ورحابة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي البريطاني بالمقارنة مع الوضع في الخليج، فان مشاكل الآسيويين القادمين مع بريطانيا، لا زال كيان المملكة المتحدة على مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية وحتى الأمنية، يعاني منها.

ورغم وضوح اليد البريطانية في تشجيع الهجرة من شبه القارة الهندية ووضوح اليد الأمريكية في تشجيع الهجرة الكورية والتايلندية والفلبينية ، بالإضافة إلى قوافل المهاجرين من أوروبا وروسيا وأمريكا للمنطقة ، فإن الأوضاع تختلف تماماً عن أوغندا مثلاً ، حيث إن العمالة الآسيوية بشقيها البريطاني والأمريكي تحمل جوازات سفر من دولها ، وحيث إن معظمها ليس في القطاع التجاري .

والخطورة في اختلاف هذين النقطتين في ما يخص العمالة الأجنبية هو أن الدول الآسيوية ستكون أقل حماساً من بريطانيا في استقبال الآلاف من حملة جوازاتها ، وإن المجال الأنشائي والخدمات في منطقة الخليج هما خط الدفاع الأول الذي سيتهار تماماً عند حلول الأزمة الاقتصادية التي لا مفر منها . إن من آثار هذه الأزمة بالطبع هو إمكانيات القوى العاملة المحلية على أخذ مكانتها في جزئيات النشاط الاقتصادي وهي التي إبعدها السلطات الحاكمة لتضعفها وتقصيتها عن مجالات التفاعل السياسي مستخدمة سلاح العمالة الأجنبية الحادّ الشفرتين .

كما إن المستفيدين من العمالة الأجنبية الوافدة ، ومعظمهم من العوائل الحاكمة ويطانها المقربة في المنطقة ، ستصاب مراكز قواهم بضربة قاصمة حيث سيفقدون مصدر دخلهم المالي الحرام في العمل التجاري المعتمد على المركز السياسي واستغلال المال العام وتفردهم بسنّ قوانين العمل والتجارة واصدار الأحكام؟!

والقوى السياسية المعارضة في المنطقة تعاني كثيراً من وجود العمالة الأجنبية . فعلى مدى السنين العشر الأخيرة تمت في أوساط المواطنين اعراف وقيم جديدة تحدّد معنى المواطنة . فالمواطنة لم تعد تفهم وتُمارس من منظور الأخلاص للوطن والدفاع عن حرية وكرامة المواطنين والذود عن تراب البلاد وميائها ، بل من خلال التعالي على الوافدين إلى المنطقة والتمايز عنهم باللباس والسيارة ومنطقة السكنى والاسم وغير ذلك من قشور الحياة . وشجعت السلطات السياسية وادوات الاعلام هذا الاتجاه لتحقيق هدفين . أولهما ، اشغال القوى السياسية في المنطقة عن المهمة المقدّسة في اجراء عملية التغيير الاجتماعي وممارسة الضغط السياسي للتمكين للحياة الدستورية وتوفير الحرية والأمن والكرامة للمواطنين في المنطقة ، وابعادها عن الصراعات

الدولية وتوجيهها خارجياً لدعم الجهاد ضدّ الكيان الغاصب للقدس .  
وثانيهما، اللعب بورقة العمال الوافدين في ضرب اي تحرّك تقوم به القوى  
العاملة الخليجية لنيل حقوقها وللمشاركة في عملية التغيير الاجتماعي  
باستغلال المرافق العمالية المختلفة .

ولذلك كله ، فإن مشكلة العمالة الأجنبية في الخليج هي تحدٍ لدول مجلس  
التعاون الخليجي على المدى القريب وتحدٍ أكبر وخطر على المدى البعيد حين  
تحين الساعة وتنضب الموارد المالية وتتضاءل المشاريع ذات المردود السريع  
وعندها - والعباد بالله - ينهار البيت اوجزاء من البيت على سكانه .

تلك هي اذا هم المشاكل التي يعاني منها مجلس التعاون الخليجي . وفي  
الجزء الثالث والأخير سوف نتحدث عن مستقبل المجلس من خلال فهم  
مشاكله المذكورة ومن خلال استقراء الأحداث ومحاولة التعرف على تأثيراتها  
المختلفة على المنطقة عموماً وعلى الكيان التعاوني بالخصوص .

# مستقبل مجلس التعاون الخليجي

محاولة استقراء مستقبل مجلس التعاون الخليجي تنطلق من القاء الضوء على عوامل ثلاثة رئيسية تتشابك في ما بينها وتتأثر ببعضها البعض وهي :

- ١- عامل خارجي مؤثر بما في ذلك تبدل النقلات السياسية العالمية المتضمنة رسم خارطة المنطقة السياسية، ٢- الأوضاع الاقتصادية وتدهورها في حال نزول حاد في اسعار النفط واستمرار الفائض العالمي منه، ٣- تطوّر الأوضاع الداخلية على مستوى العلاقة بين العوائل الحاكمة وشعوب دول المجلس . الا انه يجب ملاحظة انه مهما تطوّرت الأمور فلا يحتمل الغاء التحالف الخليجي ككيان قائم على المستوى الهيكلي والتنظيمي ما دامت العوائل الحاكمة في دول المجلس في السلطة، وانما سيبقى المجلس في اسوأ الأحوال اذ سيؤول وضعه الى حيث ما آلت اليه جامعة الدول العربية التي لا يعدو كونها مومياء مخرّطة تقرأ اخبارها الأجيال اذ بية . ان محاولة استقراء المستقبل ليست صعبة في منطقة الخليج حيث نقاط الضعف فيها تغطي مساحتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بالأضافة الى هذه العوامل الثلاثة فإن مسألة المستقبل تنطلق من تصورنا بان القائمين على مجلس التعاون وللمشاكل التي ذكرناها سابقاً يفتقدون الرؤية الواضحة في ما يجب عمله نظراً لعجز مؤسساتهم السياسية عن مواكبة احداث اليوم ناهيك عن مقدراتها على وضع حسابات المستقبل .

## الأوضاع الإقليمية والعالمية :

وقف زعماء العرب بحماس الى جانب بريطانيا والحلفاء في الحرب العالمية

الأولى ضدّ الدولة العثمانية على أمل أن يمنحوا الأستقلال والتحرر من «العبودية الأجنبية» حسب معتقدهم. وفي عام ١٩١٧م وقعت اتفاقية «سايكس - بيكو» الشهيرة حيث تقاسمت فرنسا وبريطانيا التركة العثمانية، وكان للبريطانيين حصّة الأسد في منطقة الخليج والجزيرة العربية. وبعد احتلال بريطانيا للعراق أصبح الخليج بحيرة بريطانية خالصة. وعينت بريطانيا فيصل ابن حسين ملكاً على العراق ودعمت نفوذ ابن سعود على حساب الحلفاء الأتراك حيث هزم شمالاً آل الرشيد وضم امارة (شمر) اليه. وفي القطيف والأحساء انهى امارة (بني خالد) وهم من بني عمومته. وبعد ازاحة عقبة العثمانيين من شمال اليمن احتلت بريطانيا جنوبه بينما هزم ابن سعود الأدرسي حاكم عسير وضمها الى مملكته. وافتتح الطريق امام ابن سعود ليكتسح العقبات الأخرى حيث اعترفت حكومة الهند البريطانية بامارته على «حائل» وشمر والجذف كما استولى على الحجاز بعد هزيمة الشريف حسين (الذي هرب) وهزيمة ابنه علي من بعده في يناير ١٩٢٦م<sup>(٥٦)</sup>. واقام المملكة التي اسماها باسم عائلته سنة ١٩٣٢م بموافقة البريطانيين بعد ان اعترف بسلطتهم على امارات الخليج في اتفاقية دارين عام ١٩١٥م<sup>(٥٧)</sup>، وفي اتفاقية جدّة عام ١٩٢٧م التي تضمنت ايضاً اعترافه لأبناء الشريف حسين الذي انهى ملكه على الحجاز بحقهم في عرشه العراق والأردن<sup>(٥٨)</sup>.

ومنذ اكتشاف البئر الأول للنفط في الخليج عام ١٩٠٨ في مسجد سليمان<sup>(٥٩)</sup> في ايران وتصديره بعد ذلك بأربع سنوات (١٩١٢)، ازدادت اهمية المنطقة. فبالأضافة الى انها تشكّل نقطة يمكن من خلالها السيطرة على خطوط الملاحة الدولية بين الشرق والغرب فلقد اعتبر الغرب اكتشاف النفط مؤشراً على الأهمية القصوى التي ستمثلها المنطقة لتطوير الأقتصاد الرأسمالي.

وحاول قياصرة الروس عن طريق ديونهم على شاه ايران الوصول الى مياه الخليج، وبالفعل حصلت روسيا على موقع قدم لها في ميناء «ابو شهر» على الساحل الشرقي للخليج متمثلاً في مكاتب «الشركة الروسية للملاحة التجارية» عام ١٩٠٠. وبعد مجيء الثورة البلشفية جدّد ستالين البوح بطموحات القياصرة.

ودخلت امريكا المنطقة، كما ذكرنا، عن طريق بعثاتها التبشيرية وشركاتها النفطية. ففي كل من البحرين ومسقط والبصرة اقيمت بعثات التبشير

البروتستانتية . وعادة ما يقام الى جانب الكنيسة مستشفى ومدرسة ومكتبة . ورغم فشل المبشرين في الدعوة للمسيحية في اوساط المسلمين، الا ان المدارس والمستشفيات استطاعت ان تبني لها علاقات مختلفة مع عليّة القوم ! الا ان زخم الأختراق الأمريكي للنفوذ الإنجليزي في المنطقة قد بدأ بقوة فاعلة بعد اتفاقية «كوينسي» التي اشرفنا اليها بين الرئيس الأمريكي حينئذ روزفلت وبين ابن سعود . وكانت امريكا قد قدّمت قروضاً مالية لابن سعود بعد الأزمة الحادة التي اصابته المملكة خلال الحرب العالمية الثانية لانخفاض نسبة الحجيج<sup>(٥٧)</sup> .

وكان الصدام بين الجمهوريين اليمانيين بدعم جمال عبد الناصر والإمامين بدعم السعودية حتى الأطاحة بهم في سبتمبر ١٩٦٢م نقطة انعطاف في تباين خطوط الأنفصال السياسي التي تتجاذب المنطقة . وقد بانته هذه الخطوط وتعمقت بعد هزيمة البريطانيين عام ١٩٦٧م في عدن ورحيلهم عنها ونقل قيادة قواتهم الى منطقة «المهمله» البحرانية، حيث ادى ذلك الى استلام الشيوعيين للحكم واعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من عدن وحضرموت . في العام نفسه كانت ايضاً هزيمة حزيران وبروز منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥م الى الساحة كعامل ثوري يحاول الانتقام للخزي العربي وضياح اراض عربية في نكسة ١٩٦٧م .

الا ان المنطقة ظلّت تحت السيطرة الغربية رغم الجيوب الروسية هنا وهناك ، واعتمدت المعادلات السياسية على هذه الحقيقة، حتى حدث الزلزال الإسلامي في ايران متجاوزاً كل توقعات اجهزة الرصد السياسي ومخرباً كل المعادلات السياسية مما احدث ارتباكاً شديداً في السياسة الغربية استغله الروس وغزوا افغانستان ليجدوا ذلك مستنقاعاً مثل المستنقع الفيتنامي بالنسبة للأمريكان .

كان الشاه المقبور يحذر الغرب من انهيار الأنظمة في الضفة المقابلة نتيجة «الأعمال التخريبية» للجهات «المتطرفة» ويضرب مثلاً على ذلك ما كان يحدث في اقليم ظفار العماني . واعلن الشاه في مقابلة شهيرة اجرتها مجلة نيوزويك الأمريكية معه في ٢١ / ٥ / ١٩٧٣م انه يقوم بحماية المنطقة ليضمن سلامة مصالح امريكا واوروبا الغربية واليابان<sup>(٥٨)</sup> . وصرح جوزيف سيسكو في شهادته امام الكونجرس الأمريكي بعيد مجيء كارتر للحكم في البيت

الابيض ان «الأمن في الخليج يستند بالأساس على عمودين - يسند احدهما الآخر - هما ايران والسعودية». واعلن كارتر وهو يشرب نخب صحة الشاه عام ١٩٧٨م انه سعيد بزيارة «ملك» اكثر انظمة العالم الثالث استقراراً. اما وقد اندحرت جحافل «الخالدين» والسافاك وحلّ في ايران نظام يعتمد الاسلام مبدأ ويرفض كل اشكال الاستكبار العالمين، فان السياسة الأمريكية والغربية لم تكن على كامل استعدادها ولم تكن الخطط والاستراتيجيات جاهزة، واعتبرت الثورة الإسلامية مفاجأة اخذت السياسيين الغربيين والمحليين على حين غرة. وتلاشت مع مجيء الثورة ايضاً، واتضح معالمها الاستقلالية مقولة التفاحة الطازجة والجاهزة للسقوط في ايدي الروس كما عبر خروثشوف، واثبتت الثورة مع تقدم عمرها ليس غباء المقولة فقط، بل ان الوجود الروسي في ايران اصيب بنكسة وضربة قاصمة. فمنذ اعلانها اوضح قادة الثورة الاسلامية طبيعتها اللاشرقية واللاغربية وساندت المجاهدين الأفغان ضد الغزو الأحمر واستأصلت شافة حزب تودة العميل للروس حسب تصريحات زعمائه ولم تناور من اجل ضمان التوازن السياسي وهو ما كان متوقعا.

ان مجيء الثورة الإسلامية على الضفة الأخرى للخليج قلب كثيراً من الموازين الدولية، فأول مرة بعد ضمور ماوتسي تونغ في الصين وتقسيم الهند ومقتل غاندي تبرز للساحة الدولية قوة ذات مبدأ متكامل تطرحه كبديل عن الحضارتين السائدتين.

فالجمهورية الاسلامية في ايران، ربما تكون الوحيدة في العالم التي لا مكان لها على لوحة الشطرنج العالمية، وربما ذلك يفسر سر الدعم العسكري والسياسي والاعلامي المقدم للعراق من قبل المعسكرين في آن واحد. هذا الخوف العالمي من الأطروحة الحضارية الإسلامية اوقف العملاق النائم في الأمة الإسلامية من طنجة الى جاكرتا، وابتدأ عصر الصحوة الإسلامية الحديثة، كبديل عن النقيضين العالميين مما اربك كثيراً من منظري السياسة الغربية والشرقية ومنها سياساتهم في منطقة الخليج. واثبتت الثورة الإسلامية ان في تاريخ وضمير المسلمين قوة يمكن ان تهدد التبادل التقليدي للمهيمنة والأدوار من قبل القوتين العظميين، وربما كان مجلس التعاون الخليجي محاولة لتفادي اخطار الصحوة الإسلامية في المنطقة وبالتالي إيجاد سدّ

منيع مع العراق وافغانستان المحتلة وباكستان وتركيا يحول دوه انتشار المدّ الجديد ولوبالقوة.

وتجدد الملاحظة الي ان الأوضاع السياسية في المناطق المذكورة والمحيطه بايران كلها تبدلت تبدلاً كبيراً بعد انتصار الثورة الاسلامية مباشرة!!

ان مستقبل مجلس التعاون الخليجي سيعتمد كثيراً على نتائج الصراع بين المدّ الإسلامي من جهة والمدّ المعادي له من جهة اخرى. وعليه فان نتائج الحرب العراقية الايرانية سيكون لها تأثير كبير في تقرير مستقبل الخليج.

ولعلّ احدي نتائج مؤتمر جنيف عام ١٩٨٥ م بين جورباتشوف وريجان قد تكون محاولة احتواء هذا المد من قبل المعسكرين. فالاسلاميون في لبنان ومصر والشام والمغرب العربي والخليج والسودان هم خطراً على الغرب لا يقل عن خطر المجاهدين الافغان على الشرق. وحسب توافق واختلاف سياسات المعسكرين ستتوحد الظروف والضغوطات الخارجية على دول المجلس وكيانه. فان وصل المعسكران الى الاتفاق حول سياستهما في المنطقة فان الجانب النشط من فعاليات المجلس (العسكري والأمني) سوف يتضاءل وسيتوقع المجلس على نفسه ويبقى جامداً. وربما كان الأمر كذلك عند قراءة ما تبين انه ضوء اخضر اعطي لعمان والأمارات لتقييم علاقات دبلوماسية مع موسكو. واذا حدث اختلاف كبير حول سياسة الأقتسام الدولي في المنطقة فان درجة حرارة المجلس سترتفع، وستتلور مؤسساته العسكرية اكثر واكثر.

تبقى بعد ذلك امور اخرى لا تستطيع الظروف الخارجية ان تعمل شيئاً الا القليل، كتدهور الأوضاع الاقتصادية وتساعد وتماسك القوى السياسية المعارضة في دول الخليج.

### الأوضاع الاقتصادية

بعد حرب عام ١٩٧٣م والأزمة النفطية التي تبعها ارتفعت اسعار النفط بصورة كبيرة. ورغم ان الشركات الأمريكية شجعت تلك الزيادة واستغلتها لتحقيق ارباح خيالية، من اجل ضرب النهج الأستقلالي المتصاعد في فعاليات الأقتصاد الأوروبي والياباني على حساب الأقتصاد الأمريكي، رغم هذه الحقيقة، الا ان المردودات المالية سجلت ارقاماً خيالية قياساً مع الواقع الديموغرافي للمنطقة. فقد ارتفعت اسعار النفط في النصف الثاني للسبعينات

ومطلع الثمانينات اضعافاً مضاعفة . واندفعت اقتصاديات الدول الخليجية بقوة وسرعة طائشتين، ونمت قوى اقتصادية طفيلية تحقق الارباح الخيالية السريعة . ولم يواكب هذا النمو الهائل في المشاريع العمرانية وتعدد اوجه الصرف واستخدام سياسة حكيمة مدروسة للاستفادة من هذه النعمة التي حظيت بها المنطقة . والادهي ان السلطات الحاكمة في الخليج والقائمين على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لم تحسب حساب المستقبل ، فلم توضع الخطط الكفيلة بحماية مصالح شعوب المنطقة ، ولم تسن القوانين ولم تهبأ الماكينات اللازمة للتعامل في حالة الطوارئ مع اي مستجدات تتنافى مع الجنون النفطي . تقول مجلة «الأيكونوميست» في تعليقها على مشكلة البنوك في الخليج مع حكومات المنطقة ان «بعض الدول التي عملت (البنوك) فيها ليس لديها نظام قانوني ومالي لمواجهة الأوقات الحرجة» . وتضيف «انها (الدولة) اندفعت باقصى سرعتها اقتصادياً وتركت من ورائها الترتيبات الدستورية متخلفة عنها»<sup>(١١)</sup> .

ونظرة سريعة على مستوى الدخل القومي من السلعة المصدرة التي تكاد تكون الوحيدة في دول الخليج ، في الوضع الحاضر توضح ان العصر الذهبي لهذه السلعة في طريقه الى التلاشي وان الاقتصاد الخليجي المبني على هذه القاعدة غير المستقر ، سوف ينهار وستنتهي الخيالات والأحلام وستعود القوافل المهاجرة من الأجانب الى حيث جاءت او تبقى فتزيد من احتناق المنطقة . فلقد نزلت مردودات النفط بنسبة ٥٠٪ عام ١٩٨٥م مقارنة بعام انشاء مجلس التعاون (١٩٨١)<sup>(١٢)</sup> .

وكانت الزيادة في الصرف العام في ميزانية الكويت لعام ١٩٨٤/٨٣م لا تتعدى ٥٪ بينما كانت في العام السابق ٢٥٪ وبلغ عجز الميزانية الكويتية بليون دولار (٣١٢ مليون دينار كويتي)<sup>(١٣)</sup> . وانهارت سوق الأسهم (المناخ) في سبتمبر ١٩٨٢م مخلفة ٦٠ تاجراً ورجل اعمال تحت الإقامة الجبرية والكثير منهم معلناً افلاسه . وبلغ العجز في الميزانية الكويتية لعام ١٩٨٥م ، ٢٥٪ وبدأ عهد شد الأزمات والتكشف!! بالإضافة لهذه الأوضاع فان تغلغل ابناء العائلة الحاكمة في الحياة التجارية ومحاولة السلامة بجلدهم من نوابها سيزيد الطين بلّة وستضعف قدرة الحكومة على تحمل الأوضاع ، ويقلل نفوذها الذي تشتريه بالمساعدات الخارجية .

في قطر انخفض الإنتاج النفطي من ستمائة ألف برميل يومياً عام ١٩٧٦م الى اقل من الثلث عام ١٩٨٣ والأرقام تنحدر شهراً بعد شهر منذ ذلك الحين . فاذا وضعنا في الاعتبار ان اسعار النفط تهافت الى اقل من نصف قيمتها في اواخر السبعينات يبين لنا حجم المشكلة التي تنتظر الاقتصاد القطري . وقس على ذلك عمان . فقد انخفض انتاجها من نصف مليون برميل يومياً في ١٩٨٠/٧٩م الى ٢٠٠ الف برميل يومياً عام ١٩٨٢م والى ثلثي هذا الرقم في السنة الماضية ١٩٨٥م . وتبعض الميزانية الدفاعية للسلطة مدخولات النفط ، اذ ارتفعت من ٢٣٨ مليون ريال عماني عام ١٩٧٩م الى ٦١٢ مليون ريال عماني عام ١٩٨٣م<sup>(٣٧)</sup> . وبلغت الميزانية الدفاعية لعام ١٩٨٥م ما يزيد على ٤١٪ من مجموع الدخل القومي<sup>(٣٨)</sup> .

اما البحرين، وهي افقر دول المجلس على مستوى نصيب الفرد في الميزانية ، فانها كانت ولا زالت تعتمد على مساعدة جيرانها وشريكاتها في دول المجلس في بناء المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والمعاهد العليا بينما تاكل ميزانية الأمن ٢٠٪ من الدخل العام . ويستأثر حاكم البحرين بمدخولات بئر ابو سعفة النفطي حسب اتفاقية مشتركة مع السعودية ذكرناها في الجزء الثاني من هذا البحث . وبلغ انتاج بئر ابو سعفة ٤٢ الف برميل يومياً عام ١٩٨٢م . وهي نفس كمية انتاج البحرين من الآبار الأخرى مجتمعة .

وقد فشلت الخطة الزراعية للأعوام (٨٢ - ١٩٨٥م) ، كما هو متوقع ، والتي كانت تهدف الى زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية لتصل الى ١٦٪ من الاحتياجات ، ولم تتجاوز حسب تقرير «الكتاب السنوي للإنتاج» الذي تصدره منظمة الفاو ٦٪ وهي النسبة التي ظلت تراوح منذ مطلع العقد الماضي .

ويواصل مصهر الألومنيوم خسائره المتتالية عاماً بعد عام ، وهو المشروع الأكبر طموحاً في منطقة الخليج كبديل صناعي عن النفط (حسب رأي البنك الدولي) . ورغم ان المصهر يعتمد الغاز المصاحب للنفط في تشغيله بثمن بخس الا انه يستورد البوكسايت والأيدي العاملة المكلفة من الخارج . ورغم وجوده الذي جاوز ال ١٧ عاماً الا ان الخبراء الأجانب لا زالوا حتى في المكاتب الإدارية للشركة . واعلنت الشركة البحرينية السعودية لتسويق الألومنيوم ان خسائر المصهر (ألبا) بلغت ٢٣ مليون دولار سنة ١٩٨٢م . وهي السمة التي

ظلت تصاحب التقرير السنوي للشركة منذ انشائها. وبدأت البنوك الأجنبية تقوِّض ضعونها بينما اعلن البعض الآخر عن الاندماج في ما بينها. وتعياني وحدات الصرف الخارجى «أوف شور» من مشاكل مالية وقانونية مع المقترضين وجلهم من امراء السعودية<sup>(٦٥)</sup>. وبقي النفط يمثل ٨٠٪ من مردودات الحكومة حسب ميزانية ١٩٨٣.

ويمثل النفط ٩٠٪ من دخل الميزانية السعودية. وفي عام ١٩٧٥/٧٤م بلغ دخل السعودية من النفط ٩٤,١٩٠ مليون ريال سعودي من اصل ١٠٣,١٠٠ مليون ريال هي مجموع الدخل الكلي<sup>(٦٦)</sup>. ولم يتجاوز الصرف في هذه الميزانية ٣٨,٠٣٨ مليون ريال كما سجلت فائضاً ضخماً. وبلغت الميزانية حدّها الأعلى في عام ١٩٨٣/٨٢م اذ سجلت رقماً قياسياً هو ٦٧٦,٢٣٣ مليون ريال سعودي للمدخلات ونفس المبلغ تقريباً للمصروفات. وهكذا حتى حلت ازمة ٨٣/١٩٨٤م النفطية وسجلت الميزانية السعودية اول عجز لها في ذلك العام يقدر بـ ٣٥,٠٠٠ مليون ريال رغم ان الأنفاق العام انخفض بنسبة ١٧٪<sup>(٦٧)</sup>. وزادت مصروفات الدفاع على ٣٠٪ من الميزانية لهذا العام وهي اكبر من قطاعات التربية والصحة!!

ونزلت اسعار النفط السعودي الخفيف من ٤١ دولار للبرميل في النصف الاول لعام ١٩٨٠ الى اقل من ٢٠ دولار للبرميل في مطلع عام ١٩٨٦<sup>(٦٨)</sup>. لقد عمدت السعودية مؤخراً على اغراق السوق العالمى بكميات كبيرة من النفط باسعار رخيصة استجابة للضغوط الغربية مبذرة الثروة التي هي من حق الاجيال القادمة لتعويض العجز في الميزانية بدلا من البحث عن بدائل اخرى زراعية وصناعية. وحسب تقرير منظمة «الفاو» فان الزراعة لم تمثل الا ٣,٣٪ من الدخل العام سنة ١٩٨١م، وفشلت الاحساء ووادي جيزان ونجران وابها في انتاج الكمية المطلوبة رغم تكاليفها الباهظة<sup>(٦٩)</sup>.

ولم تعلن ميزانية الامارات لعام ١٩٨٥م حتى نوفمبر كدلالة واضحة على ارتباك دوائر المال والاقتصاد في الدولة وما سبب في تخفيض الصرف العام للدولة<sup>(٧٠)</sup>.

ان هذه النظرة الموجزة على واقع الاقتصاد الخليجي والازمات الاجتماعية والسياسية التي تنتظر المنطقة لا بد وان تعلق العوائل الحاكمة في دول المجلس. و اشار تقرير مجلة «الايكونوميست» الاخير ان البحرين قد تشهد استحداثا

نظام الضرائب على الدخل الفردي «لكن التوتر السياسي جعل الحكومة غير قادرة على الضغط المباشر على المواطنين» (٧)، واتجهت الدولة الى زيادة اسعار الكهرباء والماء لتعويض ذلك .

ان الازمة الاقتصادية الناتجة من انخفاض اسعار النفط وقلة الطلب عليه ، ومن ارتفاع الصرف الذي تعودت عليه الاجهزة المترفة ولا سيما الدفاع والامن ، وعبء الايدي العاملة الاجنبية وتفاقم ازمة سوء توزيع الثروة سوف تهدد الكيان التعاوني على المستوى العملي ويجعل منه صورة تاريخية بينما تشتغل كل دولة منه بمشاكلها الاقتصادية . وان «تلقيم» المعارضين ذهباً سوف ينتهي وستقوى شوكة القوى الاجتماعية المعارضة .

فلو تراجعت السعودية مثلاً عن اتفاقيتها مع حكومة البحرين بشأن استثمار بئر ابو سعفة البحري فان تأثيرها على آل خليفة سوف يضمحل ، مما سيدفع البحرين ايضاً لتنفيذ تهديدها بالتنقيب عن النفط في جزر حوار مما سيدفع بالمشكلة الحدودية مع آل ثاني الى مرحلة الصراع المباشر ، ولن يجزي التدخل السعودي لان «الرشوة» غير ممكنة حينئذ .

ان العوائل الحاكمة في دول المجلس مهتمة كثيراً بتقوية مراكزها الداخلية عن طريق توفير شيء من الاستقرار في الخدمات المقدمة للناس . ففي حالة الحكم العائلي ، وفي نمط الحياة القبلية لا بد من توفير الخدمات الضرورية لتأخير الانفجار على مستوى قواعد الامة الراضة . وتراكم الصعوبات المالية وازدياد ضعف الاقتصاد سوف يزيد من وعي الطبقات الاجتماعية المحرومة وتتطور تبعاً لذلك اساليب واجهزة القمع الامني المكلفة مما يخلق دائرة من الضيق والعنف المتبادل الخائفة . واذا عجز مجلس التعاون الخليجي عن تنمية التنسيق في ما يعود بالخير المحسوس على شعب المنطقة - وهذا ما اتضح من مسيرته حتى الآن - واستمر القائمون عليه بالتعاون في مجالات الامن والدفاع فقط فان المجلس سيصبح عبئاً سياسياً على العوائل الحاكمة ولصالح القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة .

بالاضافة الى ذلك ، هناك الوضع الشاذ في ما يخص القوى البشرية الوافدة . وكما ذكرنا بالمنطقة لم تكن بحاجة لهذه الملايين من الاجانب وكان ممكناً الاكتفاء بسكان المنطقة والاستعانة ببعض الخبرات والتخصصات العربية والاسلامية لو تمت عملية التخطيط الاقتصادي والعمالي على اسس

معقولة وسليمة .

وعمت المنطقة مشاريع تشييدية وخدمات استهلاكية، وغت الشركات المختلفة كالفطر في الصحراء . ولم تكن المنطقة على مقدره لاستيعاب هذه الوضعية او هضم نتائجها، فجاءت جيوش العاطلين من مختلف قارات العالم وشاركت العوائل الحاكمة في تجارة الرقيق الملون، والنتيجة فقدان المنطقة القدرة على الاستقلال الثقافي والاقتصادي والسياسي .

وحين تحين الساعة، وهي قريبة جدا، فان هذه الملايين المهاجرة ستمثل عبئا على المنطقة لن تستطيع تركيبها الدستورية والاقتصادية والقانونية على تحمله .

لقد جلبت اوروبا ملايين العمال من شمال افريقيا، وتركيا وجزر الهند الغربية بعد الحرب العالمية لتعويض النقص الرهيب في الايدي العاملة المحلية وليقوموا باعمال «الحمير» في عملية النهضة ما بعد الحرب . ولما انتفت الحاجة الاوروبية لهؤلاء العمال، وطالت طوابير العاطلين عن العمل في اوروبا وعم الكساد المصانع والمتاجر حدثت المشكلة . ورغم المشاكل العنصرية وهضم الحقوق المدنية والسياسية لهؤلاء العمال الا ان النظام الديموقراطي الرأسمالي استطاع بدرجة او باخرى تقنين المشكلة واستيعابها وهضمها . اما الانظمة الخليجية ومع الفراغ الدستوري والغياب القانوني وضعف الجبهة الداخلية وسوء الحكم فانها عاجزة تماما عن استيعاب اعداد من البشر تفوق اعداد السكان الاصليين ينتمون الى ٦٠ جنسية مختلفة .

ان المخلصين من ابناء المنطقة ينظرون بعين القلق والتوجس للمسقبل الاقتصادي والعمالي للخليج . فعلى الصعيد الاقتصادي فان السلطات الحاكمة لم تعمل الا على زيادة تبعية المنطقة للغرب الرأسمالي بحصر اعتماد الاقتصاد على سلعة واحدة وحصر امكانيات استغلاله والتجارة به في منطقة سياسية وجغرافية واحدة متمثلة في اوروبا الرأسمالية، وعن طريق تحويل الخليج الى سوق استهلاكي يفرغ فاه واسعا لتلقي بضائع اوروبا والمعسكر الرأسمالي فقط . واهملت هذه السلطات امكانيات المنطقة الاخرى، ولم تستغل المردودات المالية في اكتشاف واستغلال هذه الارض الطيبة بل بذرت الاموال على مشاريع دفاعية وامنية، وعلى افراد العائلة الحاكمة ومستشاريها . وكانت النتيجة اقتصاد هش لا مناعة لديه ولا حماية له من الازمات .

وعلى الصعيد العمالي فان المخلصين من ابناء الخليج يعرفون جيدا ما ستؤول اليه الاوضاع . فقد فرضت السياسات الفاسدة لحكومات الخليج على شعب المنطقة معركة تاريخية وثقافية وربما سياسية مع الملايين الوافدين على المنطقة ، اذ لولا هذه السياسات الفاسدة لما كانت هناك حاجة لهذه المعركة التي قد نخوضها مع علمنا بان الطرف المقابل لا يقل براءة عنا . وبما لاشك فيه ان تطور الاوضاع الاقتصادية الى الاسوأ سوف يكون له دور حاسم في تقرير مستقبل مجلس التعاون الخليجي . وبلاضافة الى الاوضاع الخارجية وتطور الازمة الاقتصادية فان شكل العلاقة بين الحكام والمحكومين في المنطقة خلال الاعوام القادمة ستحدد مصير هذا المجلس .

### تطور الاوضاع الداخلية

من الغريب ، كما ذكرنا ، ان وثائق مجلس التعاون ، سواء النظام الاساسي او الاعلان الاولي او البيانات الرسمية اغفلت تماما حتى الاشارة الى امكانية انبعاث المؤسسات الدستورية ، واشراك الامة في الحكم والرقابة عن طريق المجالس المنتخبة والقنوات الحرة الاخرى .

وكما اشرنا ، فان دول المجلس تعيش ضمن اوضاع تتسلط فيها عائلة واحدة في كل دولة على مقاليد الحكم ، وتوزع في ما بينها المناصب السياسية والادارية الحساسة وكأنها ارث مشروع .

وفي هذه الاوضاع ازيحت القوى الوطنية المخلصة عن اخذ دورها في قيادة الامة وسياستها والمشاركة في مسيرتها الاقتصادية وتطورها الاجتماعي . ودول الخليج المكونة للمجلس تعوزها العقيدة السياسية المحددة المعالم ، ولا تلتزم بنهج مقنن في العلاقات بين الحاكم والمحكوم وفي تنظيم التفاعل الاجتماعي الرسمي . وكما تمنى المخلصون من ابناء منطقة الخليج ، ومعهم المخلصون من الامة العربية والاسلامية ، ان يكون المجلس ، بعيوبه الكثيرة والضاربة في اصوله وصلب صيرورته ، واهدافه ، ان يكون مبدرا لهم بحياة ومرحلة جديدة تسود فيها الدساتير الدائمة والمؤسسات الشعبية المنتخبة . فاذا بلغت حكومات المنطقة الى هذه الدرجة من النضج والوعي السياسي بحيث تتجمع في كيان وحدوي يضمن قوتها ومنعتها والتنسيق بين مختلف انشطتها والتكامل بين خططها التنموية ، فان من البديهي ان ترتفع التوقعات لدى ابناء المنطقة

بحياة دستورية، وانفتاح سياسي رسمي على قواعد الامة .  
وكم يعجب ابناء المنطقة من دول تدعي العصرية والتقدم، وتقيم العلاقات الدولية، وتنتمي الى منظمات عالمية واقليمية وتشارك في المؤتمرات المختلفة، بينما تتجاهل اهم مقومات الدولة الحديثة، الا وهو الدستور الدائم والمكتوب الذي يعطي كل ذي حق حقه. ان خلو دول الخليج من الحياة الدستورية وتحكم اعراف بدائية صحراوية وغياب الرأي الشعبي في كل فعاليات الدولة يوفر فراغا قانونيا وشرعيا رحبا للطعن في شرعية كل القرارات والاجراءات التي تتخذها الحكومات الخليجية على الصعيدين الداخلي والخارجي بما في ذلك انشاء مجلس التعاون والاشتراف فيه .

ان عدم وجود النية لدى حكام المنطقة، ولدى مؤسسة مجلس التعاون الخليجي في اقامة حياة دستورية ومجالس تشريعية وتمثيلية منتخبة سوف يدفع بالاوضاع في المنطقة الى ما لا تحمد عقباه. والمؤذي ان المجلس، كما لاحظنا، جاء ليحقق العكس، فقد انشيء، وكل انجازاته تثبت هذا، من اجل خنق المعارضة السياسية وتضييق هامش الحركة جغرافيا وسياسيا وامنيا .

اصبح مواطنو الخليج يراقبون الاوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بقلق كبير. فدول الخليج تابعة في سياستها من الطرح الامريكي والاوروبي في المنطقة وخاصة في ما يخص قضية العرب والمسلمين الاولى، فلسطين. والمؤسسة العسكرية لدول الخليج تابعة في تدريبها ونصحها وقيادتها وتسليحها لحلف شمال الاطلسي والقوات الامريكية بالذات. وقد فتحت الموانئ والجزر امام القوات الاجنبية. والاقتصاد الخليجي معتمد على فقاعات واحلام وطفيليات لا اساس لها، والامن الغذائي للمنطقة لا يقل سوءا عن الامن السياسي والالاف بل الملايين من الاجانب يربضون على صدر المنطقة. والحياة الاجتماعية يتحكم في تفاعلها وطبيعتها غمط صحراوي متخلف. ومن جهة اخرى يلاحظ مواطنو المنطقة تحركات اسرائيل وتعتنتها في مد ذراعها الغاشمة لتضرب هنا وهناك بدعم من الولايات المتحدة الامريكية وباقي الدول الكبرى، ويراقبون العدوان الروسي على مسلمي افغانستان مستوحدا بهم في ظل غياب التعاضد الاسلامي. يلاحظ ويراقب ابناء الخليج كل ذلك وهم مبعدون عن مختلف الساحات والمواقع ولا دور لهم مميذا يتناسب وامكاناتهم. ابناء الخليج يشعرون ليس بعدوان الدول الاستعمارية عليهم

وعلى مقدساتهم فقط ، بل باحتقار حكوماتهم لهم وظلمها المستمر عن طريق معاملتهم كقطعان الماشية! .

ان هذه الحالة شبه الياثسة لا بد ان تكون لها انفجارات خطيرة وعنيفة ليس على مستوى الدولة الواحدة فقط بل على كيان المجلس ككل . ولعل اتحاد العوائل الحاكمة نقيضه اتحاد القوى السياسية المعارضة في المنطقة ، فهي اولى بالاتحاد لان مناطق الالتقاء بينها كثيرة . وهذه النتيجة الحتمية هي العامل الحاسم في مستقبل مجلس التعاون الخليجي .

## الخاتمة

ان الاوضاع التي افرزت مجلس التعاون الخليجي لا زالت قائمة وان اختلفت درجات تركزها وانتشارها على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وان عملية رصد التغييرات في المنطقة لن تكون موفقة ان اهملت تلكم الاوضاع واثرها على تطور مستقبل المنطقة. ان هذه الاوضاع هي الخلفية التاريخية والواقعية التي توضح معالم الصراع القائم في الخليج بين مدرسة السياسة والحكم الصحراوية التي تبني علاقة الراعي بالماشية كأ نموذج في تقرير شكل السلوك وبين مدرسة السياسة والحكم الدستورية. الاولى مع بدائيتها تعتمد المنظور الامريكي لتحليل الاحداث والتعامل معها على الساحة العربية والاسلامية، وتتصرف كجرم صغير في فلك هذا المنظور الاستعماري. والثانية تعتمد منظورا اصيلا نابعا من عقيدة الامة ومصلحتها. فالكل حسب هذا الاتجاه عباد الله والولاية له سبحانه وتعالى وانما يكلف امرؤ بامور السياسة والادارة بناء على كفاءته وعدالته ولا دخل للحسب والنسب في التكليف. ان الاختلاف بين الشعوب والعوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون هو اختلاف بين هذين المنظورين.

ورغم اعلان المجلس عن منطلقات ومبررات تكوينه وعن اهداف قيامه، الا ان قراءة موضوعية في ميثاق التعاون من خلال النظام الاساسي والبيانات الرسمية تولد قناعة راسخة بان كل الاهداف والمبررات تصب في نهر واحد، قاعه يابس، بينما تصب الجهود الحقيقية، وميثاق التعاون غير المعلن في نهر آخر يعاكس تياره ما أعلن ودون.

وقد اوضحنا ان اهداف مجلس التعاون الخليجي ونشاطاته لا يمكن فهمها بعيدا عن التصور الدولي للمنطقة من جهة، وبعيدا عن الاوضاع الداخلية المتأزمة وطبيعة الانظمة الحاكمة في دول المجلس من جهة اخرى.

والمجلس، على اي حال، حقيقة واقعة ومن الغباء السياسي والسخف تجاهل وجوده من قبل القوى السياسية المعارضة للاطروحة. ان اقصى مثالية اي مبدأ او عقيدة اجتماعية هي اعتبار المجلس كاتحاد بين العوائل الحاكمة واجهزتها المتفرعة عنها ولا سيما اجهزة السلك العسكري والامن، وتصوره ككيان لا يختلف عن غيره من تحالفات دول العالم الثالث التي عادة ما تكون ردة

فعل غير مدروسة على تطورات خارجية وداخلية .  
وذكرنا ان المجلس بالاضافة لذلك يواجه ازمات حقيقية قد لا يستطيع  
كيايه النحيل ان يقاومها . ومن تلك الازمات تبعيته السياسية والاقتصادية  
والعسكرية ، ووضوح وشمولية هذه التبعية وما تولده من الحاجة الدائمة  
الذليلة للغير ومن عدم القدرة على الاستقلال في القرار السياسي والعسكري  
والاقتصادي . هذه التبعية التي تشتد لقصور المؤسسات السياسية والادارية  
وبدائها في دول المجلس ، وتحمل العوائل الحاكمة المسؤولية التاريخية  
وحدهم دون اشراك باقي الامة . هذا السلوك السلطوي الناتج من تخلف  
ورجعية العقيلة الحاكمة ادى بها الى عزلة عن قواعد الامة ، مما حرك الكثير من  
قوى الامة الاجتماعية لاعلان سخطها على هذه العلاقة بين الحاكم  
والمحكوم . وبما ان السلطات الحاكمة يعوزها سلاح دستوري وقوانين  
ومؤسسات شرعية فقد عمدت للقوة والترغيب في مواجهتها لهذه القوى مما  
دفع ببعض العناصر الى الاستجابة لمنطق العنف ، وبذا نشأت الازمة الامنية .  
كما ان المجلس تنتظره مشاكل تتمثل في جمود الازمات والنزاعات الحدودية  
في البحر واليابسة التي تهيجهما نزعات قبلية بين وقت وآخر .  
وان ما يجري الآن على الساحة السياسية ، من تطور الحرب العراقية  
الايرانية وفشل عملية السلام الامريكية في المنطقة سيقرر مستقبل مجلس  
التعاون الخليجي . كما سيساهم في مستقبل المجلس ما يحدث من تطورات في  
سوق النفط العالمي ، وهي العصب الاول والاخير لاقتصاديات دول مجلس  
التعاون الخليجي وذلك في ما يخص انخفاض اسعاره وقلة الطلب عليه .  
وستكون الكارثة النفطية التي تلوح معالمها في الافق الخليجي اثباتا لآراء  
الكثير من المخلصين من ابناء المنطقة وحتى المحللين الاقتصاديين الاجانب ،  
من ان الاقتصاد الخليجي سينهار تماما عند تدهور اسعار النفط بشكل كبير .  
وعندما تحل حالة الطوارئ على الصعيد الاقتصادي سيكتشف حكام المنطقة  
قيمة الحياة الدستورية والتعاون مع القوى المعارضة بدلا من تدميرها .  
كما سيساهم في مستقبل مجلس التعاون ما يجري من تطورات داخلية في  
دول المجلس . ولعل اهم هذه التطورات التي يتوقع حدوثها هو نفور الكثير  
ممن اخذ تيار جمع المال المزيف عند وضوح الرؤية ورجوع الاقتصاد الى  
حجمه الحقيقي ، من بين يدي العوائل الحاكمة ، وتكاتف جميع القوى

السياسية المعارضة في الخليج مع بعضها للضغط من اجل حياة حرة تصان فيها الحقوق المشروعة للمواطنين ويشارك كل سكان الخليج في نهضة الخليج .  
ان مجلس التعاون مولود مسخ يحاول ان يفرض نفسه على اوضاع عجز ان ينال احترامها ، وسوف يؤول الى حيث تقرر هذه الاوضاع .

## المراجع

- ١ - دكتور عبد الله النفيسي - «مجلس التعاون الخليجي - الاطار السياسي والاسراتيجي». لندن - يونيو ١٩٨٢ م. دارطه للنشر
- ٢ - المصدر السابق.
- ٣ - اميل نخلة: دراسة نشرتها جريدة «الخليج» الاماراتية، الشارقة - ١٩٨٢/١٢/٣١ م.
- ٤ - المصدر السابق.
- ٥ - د. نادر فرجاني - «الهجرة الى النفط» - اصدار مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ديسمبر ١٩٨٣ م.
- ٦ - «مجلس التعاون الخليجي» من اعداد وكالة الانباء الكويتية (كونا) مايو - ١٩٨١ م.
- ٧ - المصدر السابق.
- ٨ - المصدر السابق.
- ٩ - (نقلا عن بحث الدكتور النفيسي بتصريف شخصي).
- ١٠ - النظام الاساسي للمجلس - ملف (كونا) الثاني عن المجلس - فبراير ١٩٨٣ م.
- ١١ - الآية رقم ١٠٣ من سورة آل عمران
- ١٢ - د. عبد الله النفيسي - «مجلس التعاون الخليجي» ص ٤٣.
- ١٣ - المصدر السابق ص ٤٦.
- ١٤ - راجع بيانات المجلس عن قمة مسقط عام ١٩٨٥ م وقمة الكويت عام ١٩٨٤ م وقمة قطر عام ١٩٨٣ م.
- ١٥ - تصريح للمدير العام للامن العام في الكويت - ملف (كونا) - مايو ١٩٨١ م.
- ١٦ - المصدر السابق - ملف (فبراير ١٩٨٣).
- ١٧ - المصدر السابق - ملف (مايو ١٩٨١).
- ١٨ - تقرير سياسي عن البحرين - مكتبة الكونجرس ١٩٧١ م
- ١٩ - الدكتور حسين محمد البحارنة - «دول الخليج العربية» بالانكليزية - ١٩٧٥ م. طبعة ١٩٧٨. سنغافورة.

- ٢٠ - المصدر السابق .
- ٢١ - المصدر السابق .
- ٢٢ - ج. سي. لوريمر - دليل الخليج الفارسي - طبعة ١٩٧٠ م. (الجزء التاريخي - ١٩١٥).
- ٢٣ - الدكتور حسين محمد البحارنة - نفس المصدر .
- ٢٤ - صحيفة «التايمز» البريطانية - ٢٦ يونيو ١٩٦١ م .
- ٢٥ - دكتور حسين محمد البحارنة - نفس المصدر .
- ٢٦ - محمد ابو حاكمة - تاريخ شرقي الجزيرة العربية - نشأت وتطور الكويت والبحرين - لندن ١٩٦١ م .
- ٢٧ - دكتور حسين البحارنة - نفس المصدر .
- ٢٨ - المصدر السابق .
- ٢٩ - «مجلس التعاون الخليجي» ملف من اعداد (كونا) - فبراير ١٩٨٣ م .
- ٣٠ - د. نادر فرجاني - «الهجرة الى النفط» - اصدار مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ديسمبر ١٩٨٣ م . ص ١٦٨ .
- ٣١ - تقرير اقتصادي وسياسي نشرته مجلة «الايكونوميست» في لندن - ١٩٨٦/٢/٨ م .
- ٣٢ - د. ا. كرم بحث عن التبعية الاقتصادية في دول الخليج قدم لندوة حول التعاون الاقتصادي الخليجي قبل انشاء المجلس في ابريل ١٩٧٨ م ونشرته جامعة الكويت .
- ٣٣ - المصدر السابق .
- ٣٤ - مايكل كلير - «الاستراتيجية الامريكية في الخليج الفارسي» - باريس مارس ١٩٧٦ م .
- ٣٥ - المصدر السابق - بالانكليزية - ١٩٨١ م .
- ٣٦ - المصدر السابق .
- ٣٧ - مجلة «الايكونوميست» ١٩٨٦/٢/٨ م .
- ٣٨ - «صوت الطليعة» - يناير ١٩٧٤ م .
- ٣٩ - دراسة عن عمان - مكتبة الكونجرس ١٩٨٤ م .
- ٤٠ - مجلة «الايكونوميست» ١٩٨٦/٢/٨ م .

- ٤١ - صحيفة «الواشنطن بوست» الامريكية ١٣/٣/١٩٨١م.
- ٤٢ - راجع التصريحات الامريكية بعد الموافقة على صفقة الاواكس.
- ٤٣ - الدكتور النفيسي - المصدر السابق ص ٤٢.
- ٤٤ - نشير هنا الى محاكمة اعضاء «جمعية التوعية الاسلامية» في البحرين بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٤م حيث كان رئيس المحكمة هو «خليفة بن محمد الخليفة» وعضوية كل من:
- ١ - مفتاح السعدي - مصري الجنسية.
  - ٢ - علي منصور - مصري الجنسية.
  - ٣ - المستشار العزب - مصري الجنسية.
- وهي مثال فقط.
- ٤٥ - د. عبد الله النفيسي - «الكويت: الرأي الآخر» - لندن ١٩٧٨م.
- ٤٦ - المصدر السابق دارطه للنشر
- ٤٧ - الآية رقم ١٥٩ من سورة آل عمران
- ٤٨ - الآية رقم ٣٨ من سورة الشورى.
- ٤٩ - الآية رقم ١٥٩ من سورة ال عمران
- ٥٠ - الدكتور عبد الله النفيسي «مجلس التعاون الخليجي - الاطار- السياسي والاستراتيجي». ص ٥١.
- ٥١ - نشير هنا الى ما روجت وسائل الاعلام البحرانية خلال شهري اغسطس وسبتمبر ١٩٧٥م.
- ٥٢ - للراغبين في التوسع في الموضوع الاطلاع على كتاب الدكتور نادر فرجاني «الهجرة الى النفط» وكذلك «العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي» من اصدارات مركز دراسات الوحدة العربية بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت. طبعة بيروت - اغسطس ١٩٨٣م.
- ٥٣ - دراسة عن السعودية - مكتبة الكونجرس ١٩٨٤م
- ٥٤ - د. حسين البحارنة
- ٥٥ - دراسة عن السعودية - مكتبة الكونجرس ١٩٨٤م
- ٥٦ - ج. سي. لوريمر - نفس المصدر.
- ٥٧ - دراسة عن السعودية - مكتبة الكونجرس ١٩٨٤م
- ٥٨ - مجلة «نيوزويك» الامريكية. ٢١/٥/١٩٧٣م. مقابلة مع الشاه

- اجراها ارنولد د. يوجريف.
- ٥٩- مايكل كلير - الاستراتيجية الامريكية في الخليج الفارسي -  
بالانكليزية ١٩٨١م.
- ٦٠- مجلة «الايكونوميست» - ٨- ١٤ فبراير ١٩٨٦ - تقرير كتيبه «ايماء  
دونكان» عن مجلس التعاون الخليجي بعنوان «آلام متزايدة».
- ٦١- تقرير مجلة (الايكونوميست) - ٨ - ١٤/٢/١٩٨٦م
- ٦٢- المصدر السابق.
- ٦٣- المصدر السابق.
- ٦٤- مجلة «الايكونوميست»- نفس تقرير «ايماء دونكان».
- ٨- ١٤/٢/١٩٨٦م.
- ٦٥- المصدر السابق.
- ٦٦- مجلة (ميد) ١٩٨٥م
- ٦٧- المصدر السابق.
- ٦٨- مجلة «الايكونوميست» نفس التقرير- ٨- ١٤/٢/١٩٨٦م.
- ٦٩- تقرير المنظمة الدولية للاغذية والزراعة (فاو) ١٩٨٥م
- ٧٠- مجلة «الايكونوميست» نفس التقرير- ٨- ١٤/٢/١٩٨٦م.
- ٧١- المصدر السابق.

## الكتاب والكاتب

\* نشأ مجلس التعاون الخليجي في ظروف لا زالت قائمة، ظروف خارجية واخرى داخلية. ولقد كان لبروز الكيان الوجدوي في المنطقة آثارا جمّة. هذا الكتاب يناقش ظروف نشوء المجلس والمشاكل التي تعترض مسيرته بعد ان يلقي الضوء على ميثاق التعاون. كما يتطرق الكاتب في النهاية الى مستقبل المجلس والذي سيتحدد بناءً على تطور الخارطة السياسية في الخليج كنتيجة من نتائج الحرب العراقية - الايرانية، وعلى المكانة التي سيحتلها النفط وعلى تطور العلاقة بين الحكام والمحكومين في الخليج.

\* الكاتب هو مجيد الماجد، الصحفي والشاعر البحراني، وقد أنهى مجيد لتوه بحثا نال عليه درجة الماجستير في بريطانيا ويحضر الان لشهادة الدكتوراه حول التوازن العسكري في اسفل الخليج

Published by  
Ta-Ha Publishers Ltd.  
1 Wynne Road  
LONDON SW9 0BD

ISBN 0907461 52 2